رسالة لنيل دبلوم الماستر

في القانون العام والعلوم السياسية

وحدة المهن الإدارية والأمنية

تحت عنوان:

التحول الرقمي ورهان تجويد خدمات مرفق العدالة

من إنجاز الطالب الباحث:

حمزة سوني

تحت إشراف الدكتور:

محمد الحلمي

لجنة المناقشة:

الدكتور جمال الدين بنعيسى: أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق الدار البيضاء.....رئيسا

الدكتور محمد الحلمي: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق الدار البيضاء.....مشرفا

الدكتور عبد الرحيم فاضل: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق الدار البيضاء.....عضوا

السنة الجامعية: 2023 / 2024

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}

"سورة المجادلة. 11 "

أنطلق من هذه الآية الكريمة لأحمد الله حمد الشاكرين والشكر لله شكر الحامدين، الحمد لله على ما أنعم علي.

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل محمد الحلمي على اشرافه القيم والمساهمة الفعّالة في إرشادي خلال عملية البحث، فله منا أطيب التحيات وأزكى معاني العرفان.

كما أقدم فائق الشكر لجميع الأساتذة البيداغوجيين لماستر "المهن الإدارية والأمنية" على كل ما قدموه لنا من تكوين طيلة سنوات الدراسة في هذا السلك.

كما أعرب عن شكري العميق لصديق يوسف مخلوف وفاطمة الزهراء رميلي على دعمهما ومساعدتهما الثمينة خلال هذه الرحلة البحثية.

ولا يفوتني في هذا المقام تقديم فائق الشكر والتقدير لأبي وأخواتي إن وجودهم وتشجيعهم كانا عاملين رئيسيين في تحقيقي للنجاح، وأنا مدين لهم بكل الامتنان والشكر على دعمهم الدائم والمتواصل.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا:

إلى روح أمي الطاهرة، فقيدة قلبي، التي علمتني معنى الحياة والصبر، غفر الله لك واسكنك فسيح جناته.

إلى أبي الغالي، حفظك الله وأطال الله في عمرك.

إلى من امتزجت روحي بروحهم وتقاسمت معهم همم الدنيا بحلوها ومرها، الذين أكن لهم أنبل الأحاسيس، أخواتي سوكينة ورجاء ومريم، وفقهم الله.

إلى أصدقائي الأعزاء، فاطمة الزهراء ويونس ويوسف ونجاة.

إلى كل من رآني جاهل فعلمني، ورآني تائها فأرشدني، ورآني مخطئا فصوبني، ورآني عاجزا فأخذ بيدي.

مقدمة:

عرفت الإدارة القضائية المغربية انطلاقة في منحنى تصاعدي بشكل تدريجي للاستجابة إلى متطلبات عصر الثورة التكنولوجية منذ مطلع الألفية الثالثة، وذلك بدافع إحداث الاستثمارات وكسب الرهان التنموي والانخراط الفعلي في سياق التحول الرقمي، عبر مدخل توفير بيئة قضائية حديثة وملائمة، تجذب المستثمرين وتساهم في تحسين مناخ الأعمال، وتساعد المنتسبين للمنظومة القضائية على تقديم خدمات ذات جودة عالية.

وقد شهد مرفق العدالة أواخر القرن 20 مجموعة من التحولات الهيكلية والتنظيمية والقانونية الكبرى، وذلك بسبب التحولات التكنولوجية ذات البعد الدولي، حيث ابتدأ عمله مع إصدار خطة المغرب الرقمي لسنة 2010، تبعتها استراتيجية المغرب الرقمي للفترة الممتدة ما بين 2009-2013، إلى حين الاتفاق حول محاور خطة العدالة أو ميثاق إصلاح العدالة ما بعد إصلاحات سنة 2013، والتي ضمت محورا أساسيا ألا وهو تحديث ورقمنة قطاع العدل، ثم تأتي مدة ما بعد أزمة كورونا لتعيد التفكير حول مسار إصلاح قطاع العدل، وصار التركيز حول ضرورة التسريع في وثيرة الرقمنة، فيما يعرف بخطة التحول الرقمي لمرفق العدالة 2021-2025.[1]

وفي هذا الإطار تندرج خطة التحول الرقمي لقطاع العدل في إطار مسلسل الإصلاح والتحديث الذي يطال مختلف أشكال المحاكم من أجل الارتقاء بمستوى الخدمة القضائية، والذي يتجلى بوضوح على مستوى تحسين مؤشرات نزع الصفة المادية في مختلف المساطر والإجراءات القضائية، الذي بات يساهم في تشكل جديد للمحاكم عرف مفهومه انتشارا واسعا وهو المحكمة الرقمية.

[1] - مراد علوي، رقمنة الإدارة القضائية بالمغرب- واقع وأفاق، مقالة إلكترونية، تاريخ الاطلاع 5 مارس 2024-10:00، منصة مغرب القانون الأصلية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس بالرباط، منشورة بموقع: https://m.marocdroit.com/.html

لذلك بات التفكير في تنزيل مقومات المحكمة الرقمية، فانطلق معه مسار جديد لتحديث الإدارة القضائية، حيث انخرطت فيه منظومة العدالة في تحسين مؤشرات النجاعة القضائية دوليا ووطنيا، الشيء الذي انعكس إيجابيا على نجاعة العمل القضائي[2]، الذي تحسن بالاستمرار في تطوير سلسلة الإصلاحات التدريجية لقطاع العدل على مراحل زمنية قصيرة ومدى متوسط وبعيد، تتجلى في إنشاء برامج ومشاريع وأوراش جديدة، بغية أن يستفيد المرتفق من خدمات قضائية ذات جودة عالية.

وفي هذا السياق ظهر مفهوم التحول الرقمي في مرحلة تطويرية تتميز باعتماد المقاربات التدبيرية الحديثة والناجعة، التي تقوم على إدراج الوسائط الرقمية واستعمالها بشكل أساسي خلال تصريف الإدارة القضائية لمهامها، وصارت المنظومة القضائية المغربية تساير باقي المنظومات القضائية الجد متقدمة التي كانت سباقة في هذا التحول الرقمي لما اتجهت نحو طريق التعايش مع النظم المعلوماتية الحديثة، المتقدمة بخطوات في مجال التبسيط والرقمنة، واستطاعت بفضلها الارتقاء بالمحاكم لتسهيل عمليات الولوج لها.

وبخصوص تعريف مفهوم التحول الرقمي، فأنه عملية انتقال تتم وفق وثيرة معينة، من نموذج تقليدي، إلى نموذج عملي يعتمد على التقنيات الرقمية، وابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من القيمة.[3]

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في تعريفه للتحول الرقمي أنه مجمل التغييرات الثقافية والتنظيمية والعملية لمنظومة معينة، يقوم على إدماج ملائم للتطورات التكنولوجية، ويرتكز على المستخدمين والقيمة التي تحملها إليهم، انطلاقا من تحسين أداء المنظومات وإحداث قطائع هامة في النموذج الاقتصادي.[4]

لهذا نجد أن التحول الرقمي مفهوم مركب، يشير إلى مرحلة التغيير من نمط سائد في الوضع السابق، إلى نمط جديد في الوضع اللاحق، هذا الوضع المراد يقوم على ضرورة

---

[2] - يونس الرياحي، مستقبل العدالة الرقمية بالمغرب، نظام الرقمنة بالمغرب ورهانات التحديث، الطبعة الأولى، دار القلم بالرباط، 2022، ص101.

[3] - عدنان مصطفى الباز، تقنيات التحول الرقمي، مقالة إلكترونية، تاريخ الاطلاع 5 مارس 2024-10:00، كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ص 4، منشورة بالموقع: https://2u.pw/BBObFi

[4] - المملكة المغربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج، احالة ذاتية رقم 2021/52، ص11.

اعتماد التكنولوجية الرقمية في الحياة العامة، وضرورة استعمال الوسائط الإلكترونية الجديدة والأكثر تطورا، مع ضرورة التكيف معها.

خاصة أنه يرتبط بأهداف تسعى الإدارة القضائية إلى اعتماده كأداة لتطوير مستويات الجودة والرضى على الخدمات القضائية من طرف المرتفقين، وذلك عبر توفير كل السبل للاستفادة من هذه الخدمات بشكل ميسر وفعال وشفاف، والذي يتحقق بحجم أكبر عبر إدماج التقنيات التكنولوجية والرقمية، والاستفادة من مميزاتها، ذلك قصد تحقيق رهان عدالة مستقلة أكثر تكيفا مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي[5]، وبغية الاستفادة من خدمات تنسجم مع متطلبات العصر التكنولوجي في مرفق العدالة.

وذلك بأتباع عملية معالجة البيانات باستعمال الوسائط التكنولوجية الحديثة التي تتميز بقدرة عالية من الدقة والفعالية وسرعة الأداء، ولعل زمن ما بعد كوفيد-19 أحدث منعطفا تاريخيا في استراتيجية قطاع العدل، وأبرز أهمية الاعتماد على الرقميات، وأهمية دورها في تجاوز المراحل الصعبة، حيث يثير موضوع التحول الرقمي في منظومة العدالة نقاشا واسعا ينادي بالتسريع من وثيرته، مع مواصلة تطوير ورش المحكمة الرقمية، هذا الورش الذي يعتبرها بنية حديثة تتميز بخاصية أساسية تتمثل في معيار الجودة مع تقديم خدمات أكثر مرونة تحقق السرعة في التعامل أثناء تصريف مختلف النزاعات أو الملفات القضائية.

[5] - محمد حزلاك، دور الرقمنة في تيسير الولوج إلى العدالة، سلسلة الأبحاث المعمقة: مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، عدد 72، سنة 2018، ص27.

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية: يعد إجراء بحث حول دور الرقمنة في تحسين خدمات مرفق العدالة بالمغرب موضوعًا ذا أهمية علمية كبيرة، نظرا لأهمية الرقمنة في مختلف القطاعات، فمن خلال هذا البحث سيتم دراسة مدى استعداد وتكيف منظومة العدالة مع التطورات التكنولوجية، وتحديد التحديات والفرص المتاحة، كما سيتيح فرصة لتقييم مدى نجاعة الحلول الرقمية في تسريع الإجراءات وتوفير الشفافية للمرتفقين.

الأهمية العملية: تتجلى أهمية موضوع البحث العملية، في كونه يسعى لمسايرة النقاش المحوري المطروح حول المستجدات التي يعرفها التنظيم القضائي المغربي من حيث الترسانة القانونية والتنظيمية والتركيبية الجديدة، التي لها علاقة مباشرة بمجال تحديث مجال تدبير المرافق العمومية وتبسيط المساطر الإدارية وضمان الحق في الحصول على المعلومات، كما أنه يرمي إلى الخوض في موضوع تحديث الإدارة القضائية لتسهيل عملية الولوج وتيسير سبل الاستفادة من خدمات مرفق العدالة في إطار توفير خدمات رقمية بجودة عالية تحقق المنفعة العامة، كما تكمن أهمية الموضوع الذي يحاول تركيز النقاش حول معيار الجودة، في إطار السعي نحو توفير خدمات قانونية وقضائية ذات قيمة عالية، لمواكبة متطلبات المرتفقين الجديدة، التي تنسجم مع أهداف الفعالية والنجاعة القضائية، توفير محاكمات عادلة، عدم هدر الزمن القضائي، وتبسيط المساطر وتطبيق إجراءات قانونية شفافة ومنصفة، وضمان حقوق المرتفقين والمتقاضين.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: اختيار موضوع دور الرقمنة في تجويد خدمات مرفق العدالة ينبع من اهتمامي الشخصي وإيماني بقدرة التكنولوجيا على تعزيز العدالة وتسهيل الوصول إلى القضاء بشكل أكثر فعالية، وكباحث مهتم بالتطورات الحديثة، أرغب في استكشاف كيفية تطبيق الابتكارات التكنولوجية في تحسين الخدمات القانونية، وتحديد السبل التي يمكن من خلالها تجاوز التحديات القائمة لتحقيق نظام قضائي يعمل بفاعلية وشفافية.

الأسباب الموضوعية: تعتبر الأسباب الموضوعية لاختيار بحث حول التحول الرقمي ورهان تجويد خدمات مرفق العدالة متنوعة وشاملة، حيث أضحى التحول الرقمي يشكل عنصرًا أساسيًا للمؤسسات والحكومات في العالم على حد سواء، حيث يتطلب الأمر من منظومة العدالة مواكبة التطور العلمي التكنولوجي المتلاحق ومقتضيات العولمة. ولفعل ذلك يتطلب الامر تضافر جهود كل الفاعلين والمتدخلين لتوفير بنية تحتية معلوماتية متكاملة لتحقيق تحول رقمي شامل وناجع بالإدارة القضائية.

إشكالية الموضوع:

تحدث الرقمنة تحولا جوهريا في تطوير خدمات العدالة، حيث تساهم في تسريع الإجراءات القضائية، وتبسيط إدارة القضايا، وتحقيق شفافية ودقة أكبر في تقديم الخدمات للمرتفقين، ومن خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة، يمكن تقليل البيروقراطية وتحسين الوصول إلى المعلومات القانونية، مما يعزز كفاءة المنظومة القضائية. وعلى ضوء ما سبق يحاول موضوع البحث في هذا السياق تقديم إضافة في لهذا النقاش المطروح من زاوية الإجابة عن سؤال إشكالي محوري، **إلى أي حد يسهم التحول الرقمي في تجويد خدمات مرفق العدالة؟**

وينبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية من قبيل:

- ما سياق التاريخي للتحول الرقمي؟ وما مفهوم التحول الرقمي في مرفق العدالة؟
- ما الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي المواكب للتحول الرقمي في منظومة العدالة؟
- ما موقع التجربة المغربية في مسار التحول الرقمي؟
- ماهي أبرز التجليات والتحديات الجودة في الخدمات الرقمية في منظومة العدالة؟

فرضية البحث:

أفترض أن منظومة العدالة بالمغرب على أهمية بالتحول الرقمي، نظرا لتزايد الطلب على الخدمات القضائية وللثورة الرقمية التي يشهدها العالم، والتي أصبحت تفرض على المغرب الانخراط في استعمال التكنولوجيا الحديثة، كلها عوامل دفعت الفاعلين في منظومة العدالة إلى مواكبة المفاهيم والنظريات الجديدة المتعلقة برقمنة الخدمات القضائية، وإيمانا بأهمية توظيف التكنولوجيا الحديثة في آليات التدبير.

وأفترض غياب إرادة سياسية حقيقية في المضي قدما بورش التحديث الذي يعد من الأوراش المهمة التي تقوم عليها الإدارة القضائية، وأن هناك غياب إلتقائية في السياسة العمومية المرتبطة بتنزيل مشاريع التحول الرقمي بالإدارة القضائية، كما أفترض أن هناك تغيير مستمر في الاستراتيجيات والمخططات دون ما تنزيل المشاريع والبرامج وفق الأفق الزمنية المحددة.

منهج البحث:

يعد البحث العلمي عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث.[6]

ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي الاعتماد على المنهج باعتباره طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحديد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معينة في موضوع من الموضوعات، ومن تم فهو الطريق المؤدي إلى كشف عن الحقيقة، من خلال عمليات فكرية تسعى لبلوغ حقائق يتبعها الباحث، ويثبتها ويتحقق منها، فهي عمليات تصور البحث وضبطه وتنظيمه.[7]

---

[6] - إبراهيم أولتنت، المنهج في العلوم الاجتماعية، مطبعة قرطبة حي السلام، الطبعة الأولى، أكادير، 2018، ص:21.

[7] - مادلين غرويتز، مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة سام عمار، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، منتدى مكتبة الإسكندرية، مطبعة طربين، دمشق، الطبعة الأولى، 1993، ص 9-10.

ارتكازا على ذلك ، وللإجابة على الإشكالية ومختلف الأسئلة الفرعية، سيتم الاعتماد على **المنهج التاريخي** لدراسة التطور التاريخي الذي عرفه التحول الرقمي بالمغرب، و**المنهج الوصفي** ويتجلى ذلك على مستوى تحديد معالم جودة خدمات قطاع العدالة المغربي لتفعيل الدور الذي يناط بالإدارة القضائية، كذلك فيما يتعلق بتوفير البيئة التقنية المناسبة للتحول الرقمي مع مواكبتها وتقييم أدائها، و**منهج تحليل المضمون** لتحليل جودة الخدمات الرقمية ذات الطبيعة القضائية، ثم **المنهج الوظيفي** أيضا عند الحديث حول مستوى تحقيق الارتقائية وتحديث الخدمات الرقمية لمرفق العدالة.

تصميم البحث:

في محاولة الإجابة عن السؤال الإشكالي، ارتأينا تقسيم الموضوع إلى فصلين:

يتناول (**الفصل الأول**)، الإطار العام لرقمنة خدمات مرفق العدل من خلال سياق تحديث الإدارة القضائية (**المبحث الأول**)، ثم مقاربة الموضوع من خلال المحددات التنظيمية والمؤسساتية (**المبحث الثاني**).

ويرصد (**الفصل الثاني**)، معالم جودة الخدمات الرقمية، بالكشف على أوجه تشخيص مسار التحول الرقمي لقطاع العدل في (**المبحث الأول**)، بتحديد تجليات وتحديات جودة الإدارة القضائية الرقمية في (**المبحث الثاني**).

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحول الرقمي في خدمات مرفق العدالة

عملت أغلب الدول مند عدة سنوات على مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى إعطاء التحول الرقمي مكانة أساسية داخل الخدمات الإدارية، ولقد انخرط المغرب كغيره من الدول في تبني مجموعة من الاستراتيجيات في مجال التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، ويعد المجال القانوني من أهم المجالات التي تسعى إلى تطوير منظومتها الرقمية، لما لهذا المجال من أهمية بالغة في المجتمع الذي بانعدامه -القانون- لا يمكن أن نتصور قيام دولة الحق والقانون.

أي إن القواعد القانونية مرتبطة بالتغييرات التي تطرأ في دول العالم ليست ثابتة ومرتكزة، الأمر الذي يوحي تماما أنه أي مستجد يطرأ في الواقع إلا ويؤثر على النظم القانونية، وهذا ما نلمسه في ظل التطور السريع للتكنولوجيا الذي أدى بالتشريع المغربي إلى إصدار قوانين أكثر دقة تتلاءم مع عصر الرقمنة، وأمام هذا الوضع، قام المغرب بإحداث العديد من المؤسسات ساهمت في الرفع من الخدمات الرقمية داخل الإدارة العمومية على وجه العموم، وكذا بتحصين هذا التحول الرقمي بمجموعة من القوانين.

ويرتبط مفهوم التحول الرقمي بمفهوم مرفق العدل، واعتبر مرفق العدل من المرافق العامة التي طبقت خدمات الرقمنة داخل ذواليها، حيت بات جزءا مهما داخل المنظومة القضائية، سواء على المستوى المؤسساتي وجزء على المستوى التنظيمي لعصرنة مجال تدخل المحاكم.

لذلك سنتطرق في البداية للتطور التاريخي والمفاهيمي المحدد للموضوع في **(المبحث الأول)**، ثم نتطرق في **(المبحث الثاني)** للمداخل التنظيمية والقانونية والمؤسساتية، التي تؤطر علاقة مفهوم التحول الرقمي بمرفق العدالة.

المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم التحول الرقمي في المنظومة القضائية

أراد مخترعو الإنترنت وشبكة الويب العالمية منذ حوالي ثلاثين عاما إنشاء أداة في خدمة الإنسانية من خلال إنشاء منصة مفتوحة ومكان للمشاركة العالمية للمعلومات والمعرفة وتحرير نفسها من الحدود التقليدية[8]، في هذا المبحث سوف يتم تسليط الضوء على أهم المحطات التاريخية للتحول الرقمي التي يمكن اعتبارها بمثابة منعطفات زمنية أساسية ساهمت في تشكيلها عدة دوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية، حيث تطور في مدة وجيزة، وانبثق عنها مفهوم جديد تخلل كل الحقول المعرفية بما فيها حقل العدالة، ألا وهو مفهوم الرقمنة **(المطلب الأول)** ثم سوف نتناول تعريف هذا الأخير ضمن المحددات المفاهيمية، وعلاقته بمفهوم الجودة في خدمات مرفق العدالة **(المطلب الثاني).**

المطلب الأول: عوامل وسياق التاريخي لتحول الرقمي

يتطلب فهم واقع التحول الرقمي لمنظومة العدالة بغرض استشراف مستقبله، استحضار زمن الماضي الذي انطلق منه، مع ظهور ما يسمى بالعولمة التكنولوجية[9].

حيث يرى أغلب الباحثين في التاريخ لأحداث الثورات الصناعية بتقسيمها إلى أربعة أطوار كبرى[10]، وما يهم الموضوع بهذا الفرع، نطاق أحداث مرحلة الثورة الصناعية الثالثة، تقريبا مع ظهور شبكة الإنترنيت في سنة 1959.[11]

حين ظهرت أولى معالم تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس توظيفها حصرا في المجالات العسكرية، فصار توسيع نطاق استعمالها

---

[8]- Jean-Louis Gergorin, Leo Isaac-Dognin, cyber la guerre permanente, les éditions du cerf, 2018, p 07

[9] - رضوان زهرو، مدخل إلى علوم الاقتصاد والتدبير، منشورات مسالك، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، سنة 2018، ص188.

[10]-علي وطفت، الثورة الصناعية الرابعة تحديات ام فرص، مقالة منشورة بتاريخ يناير 2019، تاريخ الاطلاع: 19 مارس 2024-16:00، ص 4، رابط الموقع:https://2u.pw/bkRI73j .

[11]- علي وطفت، مرجع نفسه، ص 5.

تدريجيا، من أجل الاستفادة من مميزاتها عبر توظيفها في مجالات البحث العلمي والتجارة الدولية، بما فيها المنظومة القضائية وذلك خلال مطلع الألفية الثالثة.

لذلك نخصص هذا المطلب، للحديث عن أبرز المعطيات المؤثرة، في سياق أو مسار التحول الرقمي بالمنظومة القضائية المغربية **(الفرع أول)** مع الخوض في شأن أهم العوامل المساهمة فيه، وفي شأن إحداث تيار مؤثر يدعو إلى ضرورة التسريع من وثيرة رقمنة خدمات مرفق العدالة باعتبارها أساس ضروري لتحقيق الجودة **(الفرع ثاني)**.

الفرع الأول: رقمنة مرفق العدالة مطلع الألفية الثالثة

اتخذ المغرب قرار تحرير قطاع الاتصالات، وإعلانه الخوض في مسلسل الاندماج مع التقنيات التكنولوجية، والحواسيب، مع ضرورة الربط بشبكات عالم الانترنيت[12]، الأمر الذي يفهم منه بوضوح بداية اعتماد المغرب على الخبرات والكفاءات التقنية بمجال الاتصالات المتوفرة آنذاك لدى القطاع الخاص[13].

وقد انطلق بعدها مسار المغرب سنة 1996 في مسلسل يروم التحديث والمواكبة في مجال التكنولوجية والمعلوماتية لأجل الانخراط في مجتمع المعرفة، ويرصد لدى الباحثين في الموضوع، أن المغرب اعتمد على سلسلة من البرامج في إطار الاستراتيجية الرقمية، باعتبارها وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف التنموية نجملها فيما يلي:

- محطة تفعيل مخطط المغرب الإلكتروني 2010[14].
- محطة تفعيل خطة المغرب الرقمي ما بين 2009-2013[15].

[12]- لمزيد من الاطلاع القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.162 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1418 (7 أغسطس 1997)، الذي تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.19.08 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25 يناير 2019) جريدة رسمية عدد 6753، تاريخ 12 جمادى الآخرة 1440 موافق 18 فبراير 2019، ص 775.

[13]- كوثر رغوي، تقييم الخدمات الإدارية الرقمية بالمغرب دراسة مقارنة، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، عدد 52، مارس 2023، ص 473.

[14]- سمية أبو مروان، الحكومة الالكترونية، ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة 2014، ص 157.

[15]- مؤلف جماعي، محمد المودن، التأسيس القانوني للمرفق العام الالكتروني، مكتبة دار السلام الرباط، طبعة أولى. سنة 2021 ص 331.

- محطة تفعيل خطة إصلاح العدالة 2013-2020 [16].
- محطة تفعيل ورش العدالة المنفتحة2021-2023 [17].

وسنحاول الكشف على أهم تلك المحطات التاريخية في علاقتها بالتحول الرقمي لمرفق العدالة بتقسيمها إلى فقرتين ما قبل-الفقرة أولى- وما بعد جائحة كوفيد 19 -الفقرة ثانية-.

الفقرة الأولى: فترة الاندماج التكنولوجي ما قبل جائحة كوفيد-19

تراكمت تجربة المغرب في مجال الرقمنة فترة الاندماج التكنولوجي، عبر محطتين أساسيتين:

- محطة تقييم ورش الإدارة الالكترونية بمنظومة العدالة

استفاد المرفق القضائي إلى حد معين من تجربة الاندماج التكنولوجي، والتي اكتسب منها خبرة أساسية، وذلك ما تشير إليه النتائج التقييمية لتلك الفترة ما قبل سنة 2013.

إذ تشير معطيات التقرير الخاص للمجلس الأعلى للحسابات في الموضوع والمؤرخ في عام 2014[18]، واستنادا على بعض التقارير التشخيصية الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كلها تعبر عن مستوى الرقمنة والحصيلة المتواضعة والمحدودة بهذا المجال.[19]منذ وقتها أطلق جرس التحذير من أخطر تحدي كانت تتخبط فيه الإدارة العمومية المغربية بصورة عامة، تمثل في تفاقم أو اتساع هالة الفجوة الرقمية[20]، لعدة أسباب، منها ضعف البنيات التحية، والخصاص الحاصل في التجهـيزات المعلوماتية.

---

[16]- لمزيد من الاطلاع تقرير الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، منشور سنة 2013، تاريخ الاطلاع: 19 مارس 2024- 20:00، منشور على موقع المندوبية السامية للتخطيط، المركز الوطني للتوثيق على الرابط: https://2u.pw/uFQBRQA .

[17]- المزيد من الاطلاع خطة العمل الوطنية للفترة 2021 - 2023 المملكة المغربية، بوابة الحكومة المنفتحة، تاريخ الاطلاع: 20 مارس2024- 20:05، على الرابط: https://www.gouvernement-ouvert.ma/pan-2.php?lang=ar .

[18]- لمزيد من الاطلاع تقرير المجلس الأعلى للحسابات، تقييم استراتيجية المغرب الرقمي 2013، التقرير الخاص المؤرخ في2014،الإصدارات بموقع المجلس الأعلى للحسابات : https://www.courdescomptes.ma/ar/publication/ .

[19]- لمزيد من الاطلاع تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الثروة الاجمالية للمغرب ما بين 1999 و2013تقرير الدراسة حول الرأسمال غير المادي: عامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف، دراسات وأبحاث CESE، دجنبر 2016، تاريخ الاطلاع 20 مارس 2024-18:00، ص 102 منشور بموقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي https://www.cese.ma/media/ .

[20]- المملكة المغربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج، إحالة ذاتية رقم 2021/52، تاريخ الاطلاع 20 مارس 2024-18:55،ص 18، على الموقع: https://www.cese.ma/media/2023/01 .

ما يفسر في ذلك الوقت عدم تحقيق المغرب لقفزة نوعية بهذا المجال خلال الفترة التاريخية ما قبل **2013**، والتي تشكل بالنسبة لنا، أولى المحطات البارزة في مسار رقمنة خدمات المرافق العمومية بما فيها مرفق القضاء[21].

مما لا شك فيه، فقد بصمت تلك الموجة الرقمية وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة، الموجة التي مست كل القطاعات مطلع الألفية الثالثة إيجابيا، أولا في إصدار ميثاق إصلاح العدالة سنة 2013، حيث ظهرت أولى ملامح المحكمة الرقمية، ومفهوم الخدمات الإلكترونية، كما ساهمت ثانيا في توجيه المغرب إلى مسار الانخراط الفعلي في ورش الحكومة المنفتحة سنة 2018، وذلك تفعيلا لتوصيات المؤسسات والهيئات الاستشارية الدستورية المذكورة بعض تقاريرها علاقة بالموضوع.

- محطة انخراط منظومة العدالة في ورش الحكومة المنفتحة

مع انخراط المغرب في إطار ورش الحكومة المنفتحة، ما عاد الاستغناء عن مبادئها الرئيسية، ونشير هنا إلى مبدأ تبسيط المساطر ورقمنتها، في إطار تفعيل التوجه الجديد لترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وذلك حين التعامل مع المرتفقين خلال تحديد الحاجيات ذات الأولوية، وعند تنفيذ المشاريع، وأثناء تقييم الأداء ومستوى النجاعة، خاصة على مستوى مؤشرات جودة الخدمات، لتوفير خدمة عمومية ذات جودة عاليةمن مظاهرها الاعتماد على الوسائل الرقمية. إذ بموجب هذا الورش بات من اللازم علـــى مختلف الهيئات المنخرطة بهذا الورش، اعتماد مقاربة تدبير ذكية تخضع لمنطق الرقمنة الذي يساعد على تسهيل عمليات تحديد الأولويات، باعتماد مقاييس ومعايير جد دقيقة، بغرض التتبع والمواكبة والتقييم، استنادا على أرقام إحصائية وأجال جد مضبوطة، وبالتالي ارتبط مرفق العدالة مع تيار ورش الحكومة المنفتحة، مما أفرز بهذا الحقل مفهوم العدالة المنفتحة[22].

[21] - جفري مراد، الإدارة الالكترونية بالمغرب بين الأبعاد الاستراتيجية ورهان التنمية، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد/جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، العدد 3، سنة 2018، ص76.

[22] - أشير إلى مشروع رقمنة المحاكم عبر مساهمة كل مكونات الحقل القضائي في فضاء الرقمنة المشترك، ضمن الأولويات المقترحة في تقرير اللقاء ألتشاوري حول موضوع " العدالة المنفتحة" المنعقد عن بعد بتاريخ 20 أكتوبر 2020، التقرير منشور بفضاء الوثائق أنظر بوابة الحكومة المنفتحة، مرجع سابق : https://2u.pw/obYlydB .

إن مدة تنفيذ خطة العمل المشتركة للحكومة المنفتحة في مرحلتها الأولى المحددة ما بين سنة 2018-2020، قد حققت نتائج مرضية بفضل اعتماد مقاربة حديثة في التدبير والتسيير، والتي يتوخى منها الاستمرارية، حيث حققت نسبة إنجاز للالتزامات 84.20%، وهو مؤشر عام من مؤشرات قياس مدى تنفيذ الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة للفترة 2018-2020[23]، منها انخراط قطاع العدل بهذا الورش، الذي انطلق سنة **2020**، خلال ثاني مراحل تفعيل ورش الحكومة المنفتحة بالمغرب، مما كان له وقع إيجابي وممهد قبل الجائحة، لأجل الانتقال إلى مرحلة جديدة، محطة تسريع التحول الرقمي في المنظومة القضائية.

الفقرة الثانية: فترة تسريع الوتيرة ما بعد أزمة كوفيد 2020

أدى حصول أحداث الأزمة الصحية العالمية، وبعد إعلان المغرب حالة الطوارئ بتاريخ 20مـــــارس 2020، تفاقم الفجوة الالكترونية[24]، ولوحظ خلاله تسارع المسؤولين والإداريين في قطاع العدل[25]، هذا القطاع الأخير، الذي سارع في تحيين خطة إستراتيجية رقمية جديدة في أفق 2025[26]، بغاية تجاوز فترة تدبير تلك الأزمة، واستعدادا لزمن ما بعد انتشار وباء كورونا، وفرض الحجر الصحي، الذي صار يحتم على جميع المنظومات ضرورة مواكبة الانتقال الرقمي، وتوسيع نطاق اعتماد الرقميات، حيث أضحت من الضروريات، بالنظر لأهميتها في الظروف الاستثنائية وغير العادية.

لقد تزامن كل هذا، مع حدث تنموي تاريخي مهم، يتجلى في نشر مضامين تقرير اللجنة المكلفة بإعداد النموذج التنموي الجديد، وبذلك باتت المحكمة الرقمية، الحل الأكثر نجاعة لما صارت الرقمنة رافعة للتغيير، كما صارت أساس الحياة اليومية بحقل العدالة[27].

---

[23]- لمزيد من الاطلاع بوابة الحكومة المنفتحة، خطة العمل الوطنية للفترة 2018-2020، تاريخ الاطلاع 20 مارس 2024 00:20-مرجع سابق منشور على رابط الموقع: https://2u.pw/yW9gqoV .

[24] - مؤلف جماعي: إسماعيل أوحديدو، موقع الرقمنة في النموذج التنموي المنشود بعد جائحة كوفيد 19، رؤى شبابية لمغرب ما بعد جائحة كورونا، منشورات حكومة الشباب الموازية، سنة 2021، ص 41.

[25] - الحسين أكو والحسين خضار عبد الرحيم، جائحة كورونا وسؤال التحول الرقمي بالمغرب، مقال منشور بالمركز الوطني للتوثيق الاطلاع بتاريخ 20 مارس 2024 – 20:10، ص 68، منشور بموقع المندوبية السامية للتخطيط: https://2u.pw/nUCWeib .

[26] - محمد البغدادي، مرجعيات وآليات تفعيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي بمنظومة العدالة ما بين 2021 و2025 بالمغرب المنهل، مجلة منازعات الأعمال، عدد 57، شتنبر 2020.

[27] - محمد أقريقز، جائحة كورونا كوفيد 19 والضرورة الملحة للعمالة الرقمية، المجلة المغاربية للرصد القانوني والقضائي، العدد الثاني 2020، ص 128.

كانت تلك مقاربة تاريخية نحاول من خلالها تسليط الضوء على بعض من أهم مظاهر التحول الرقمي لمرفق العدالة، التي خلفت نقطا إيجابية في مسار تحديث منظومة العدالة، حيث مكنت من وضع قطار رقمنة خدمات العدالة في سكته أو مساره الواضح، ولها الدور الكبير في تسريع وثيرته التي تعد بطيئة، حتى يتحقق الإقلاع الذي طال انتظاره من المرتفقين، وكشفت عن أحداثها التي تبعث على حيوية المنظومة، كما تعطي مؤشراتها لمحة إيجابية حول مستوى تفعيل توجه المغرب لتكريس الإصلاحات الهيكلية الكبرى بالقضاء.

إن هذه التجربة، تخللتها جوانب نقص وتفاوتات أبرزها، ضعف الحكامة وموارد بشرية غير مساعدة على التحول الرقمي[28]، ومعيقات أخرى بنيوية، مشخصة ومعروضة بدقة في تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، الذي يعد الرقمنة ليست ترفا أو موضة، بل رافعة أساسية للإصلاح والتجديد في أفق تحقيق التغيير[29].

ولهذا، سعي المغرب للاستفادة من محاسن الرقميات، لكن أبان سعيه ذلك على الضعف المسجل هيكليا وبشريا وقانونيا، وعلى مستوى التجهيزات والتقنيات والتكوينات، وفق ما تقدم في تشخيص تلك المرحلة[30].

الأمر الواقع الذي انعكس سلبا وساهم في تقليل منسوب ثقة المرتفقين بمختلف المرافق العمومية، بالنظر إلى الوثيرة البطيئة لهذا الورش، ورش الرقمنة بمرفق العدالة، مقابل ما يحصل من تحولات رقمية في سياقها الدولي، صارت تتجه بسرعة لعصر ما بعد الإنسانية بعد الإعلان عن تطور الذكاء الاصطناعي[31].

رغم ذلك يعد التحول الرقمي لمرفق العدالة ورش حديث النشأة، ظهر تزامنا مع فترة إعادة تغير تركيبة منظومة العدالة، كما يعد بالنسبة للمغرب ومن أجل مواصلة مسار التقدم والتحديث "فرصة لا إكراه"[32].

---

[28] - سعيد الغماز، النموذج التنموي في المغرب، مطبعة النجاح الدار البيضاء، طبعة أولى، سنة 2021، ص: 33

[29]- المملكة المغربية : اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، النموذج التنموي الجديد -ملخص التقرير العام -أبريل 2021، تاريخ الاطلاع 21مارس 2024 – 30: 20، ص : 27، منشور على رابط الموقع : https://csmd.ma/documents

[30] - المملكة المغربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حول حكامة المرافق العمومية، إحالة ذاتية رقم 13 /2013، مرجع سابق، ص 7، منشور على رابط الموقع: https://2u.pw/pJhGSKG .

[31] - فاطمة رومات، العلاقات الدولية وتحديات الذكاء الاصطناعي، صادر عن المعهد الدولي للبحث العلمي، طبعة أولى، أكتوبر 2021 مراكش، ص 20.

[32]- سليمان العمراني، التحول الرقمي بالمغرب، مطبعة لينا الرباط، طبعة 1، أكتوبر 2022، ص5.

يتبين أن سياق رقمنة خدمات العدالة، قد خضع للتراكم، والتطور، والاختلاف، ويرى البعض أن المغرب مازال في البدايات الأولى له لتفعيل هذا الورش [33]، وقد يتساءل البعض كذلك، حول الدوافع والأسباب المباشرة للتحول الرقمي، وهو ما سوف يتم التطرق له فيما يأتي بالفرع الثاني.

الفرع الثاني: مرجعيات ودوافع التحول الرقمي

تشكل طبيعة المرافق العمومية إن ظلت حبيسة الماضي البيروقراطي المتجاوز ولم تتطور لكي تساير متطلبات عصر السرعة الاقتصادية والتغيرات المناخية، معاناة خدماتها من المحدودية، ومن أعراض المرض الإداري وتداعيات البيروقراطية السلبية[34].

بالتالي بات من الواضح أن الرقمنة جزء مهم في حل المشاكل الإدارية، والأكيد أن استحضار البعد الرقمي من ورائه خلفيات اقتصادية وسياسية **(فقرة أولى)**، كما تشكل نتيجة لمساهمة عدة دوافع أمنية وبيئية **(فقرة ثانية)**[35].

الفقرة الأولى: المرجعيات الاقتصادية والسياسية

تهدف المحاكم المغربية نحو الارتقاء إلى نموذج المحكمة الرقمية لتحقيق الفعالية والنجاعة عند تقديم مختلف أشكال الخدمات القضائية، وبجودة عالية، ترجمة لبرامج ومشاريع تحديث بنية المحاكم، بما يحقق الاقتصاد في الجهد، والوقت، والتكلفة مع ضمان استمرارية وسير مرافقها الحيوية[36].

أ- المرجعية الاقتصادية

ساهم انخراط المغرب بالمجتمع الدولي الاقتصادي في التأثير على المرجعيات الاقتصادية، إثر مصادقته على اتفاقية الكات- GATT[37] والموقعة بمدينة مراكش سنة 1994،

---

[33] - أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الاليكترونية في ضوء الواقع والإجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء الثالث، سنة 2020، القاهرة مصر، ص 30.

[34]- نصيرة الحيوني، المرفق العام بين الضوابط التقليدية ومتطلبات التحديث، سلسلة فقه القضاء الاداري، مجلة العلوم القانونية، العدد السابع، المغرب، ص 78.

[35]- صالح بن عمر فلاحي، المسار التنموي بين الانكسار وامل الانتصار، دار نسيبان للنشر والتوزيع، طبعة اولى، سنة 2019الجزائر ص 174.

[36]- محمد عروبي، مدخل إلى تحليل السياسات العمومية، مطبعة المعارف الجديدة، طبعة أولى، سنة 2019، الرباط، ص203.

[37]- أمينة عمر، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة - General Agreement on Tariffs and Trade، الموسوعة السيا سية، نشر في: 17-07-2018، الاطلاع بتاريخ 13 مارس 2024-14:00، رابط المقال:https://2u.pw/elfgQTC .

والتي تمخض عنها ميلاد المنظمة العـالمية للتجارة، وعلى إثرها تم توقيع المغرب اتفاقيات التبادل الحر مع كل من الاتحاد الأوروبي، ودولة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم مع مجموعة من الدول العربية والأفريقية[38].

وبات من المعلوم، مدى تركيز المستثمر على توفير الوقت، والجهد، والتكلفة، لأجل ضمان السرعة في مختلف العمليات الاقتصادية، والتجارية، المرتبطة بالجوانب الإداري [39]. بهذا الخصوص، يحرص القطاع الخاص على جودة الخدمات المتوفرة بالشق القانوني، والقضائي، قبل اتخاذ أي مقرر أو قرار قد يصدر عن مجالس الشركات أو المقاولات التنفيذية، بتعدد أصنافها وأشكالها القانونية، وقبل وضع أي خطوة في عالم المقاولة والأسواق الكبرى والتجارة والأعمال[40].

حيث يعتبر عنصر الثقة إلى جانب عنصر الائتمان، الدعامتان الأساسيتين لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، تبعا لهذا التوجه لا بديل عن التفعيل السريع للمحكمة الرقمية[41].

يكاد يجمع الاقتصاديون المتخصصون، أن مستقبل اقتصاد المغرب رهين بمشروع الرقمنة، وأن تحقيق التنمية الاقتصادية، ليس بعيدا، يتطلب رجة أي تحولا رقميا شاملا، هذه الرجة باعتبارها عامل من عوامل التأثير المهمة في تطوير القضاء وتحديث بنياته، ومسلكا لنهج الحكامة وتحقيق النجاعة القضائية، من شأنها تعزيز مؤشر الثقة ومنسوب الحكامة، وكلما تراجعت مؤشرات الثقة والحكامة انعكس سلبيا على مؤشرات تحقيق الائتمان[42].

مؤكد أن ما أشير إليه بالنسبة للمرجعية الاقتصادية حول أهمية الرقمنة، وتوجهها الذي يتسع شيئا فشيئا لنزع الصفة المادية حتى بالنسبة لخدمات مرفق العدالة بقصد تحسين مناخ الاستثمار، له ارتباط وثيق بما سوف نتطرق له بالنسبة للمرجعية الموجهة على المستوى السياسي.

---

[38]- يونس الرياحي، العدالة الرقمية وعدم هدر الزمن القضائي، مجلة البو غاز للدراسات القانونية والقضائية، العدد 12 فبراير 2021ص 355 – 356.

[39]- رضوان زهرو، مدخل إلى علوم الاقتصاد والتدبير، مرجع سابق، ص 203.

[40]- مروان الحبشي، رقمنة الادارة وأثرها على الاستثمار، مجلة القانون والاعمال الدولية، جامعة الحسن الاول، مقالة قانونية، منشورة بتاريخ 2 مارس 2021، تاريخ الاطلاع 22 مارس 2024 – 20:41، رابط الموقع: https://www.droitetentreprise.com/ .

[41]- أنظر مقال يونس الرياحي، العدالة الرقمية وعدم هدر الزمن القضائي، مرجع سابق، ص 355 – 356.

[42]- سعاد بنور، محور إحداث المقاولة بطريقة إلكترونية، مؤلف النظام القانوني للتاجر وفق أخر المستجدات القانونية والاجتهادات القضائية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة ثانية، سنة 2019.

ب- المرجعية السياسية

يعتبر المرجع الاقتصادي والسياسي وجهان لعملة واحدة[43]، ولن نخوض عميقا فيما يخص تلك العلاقة، بل سنركز على موقع تلك العلاقة في موضوع التحول الرقمي بقطاع العدالة، باعتبارها مرجعية بمعنى قوة دافعة ومحركة في اتجاه الرقمنة.

وتتجلى تلك الإرادة السياسية الإصلاحية، في مضامين الرسائل، والخطب الملكية، التي تتضمن توجيهات ترسم معالم كبرى لهذا الورش، وتولي الاهتمام المواكب في شأن تحديث وعصرنة القضاء لكسب رهان التحول الرقمي[44].

تعتبر الخطب والرسائل الملكية، على تعددها مرجعية إصلاحية بامتياز، دفعت بقاطرة إصلاح وتحديث العدالة نحو مزيد من التطور والعصرنة[45].

- شعار العدالة في خدمة المواطن سنة 2009

يعرف بالخطاب المؤسس لشعار مرفق العدالة "العدالة في خدمة المواطن" المذكور في مناسبة ذكرى 56 لثورة الملك والشعب، ذلك الشعار المحوري، أحدث ثورة فعلية في منظومة العدالة، فقد خصص موضوع الخطاب فقط لإصلاح العدالة، بمدينة تطوان، سنـــة 2009 [46].

- خطاب تشخيص واقع المرفق العام سنة 2016

أشير في نص الخطاب الملكي بالرباط 14 أكتوبر 2016، إلى ضرورة الانكباب الجاد بقضايا وانشغالات المواطن الحقيقية، من خلال الدفع قدما بعمل المرافق الإدارية، وتحسين الخدمات التي تقدمها، وفيه تم تشخيص أكثر العادات الغير مقبولة تكرارها، والمرصودة بواقع تدبير الإدارة العمومية، والتي يعاني منها معظم المرتفقين في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية، دون أن ينسف ذلك المجهودات والمكتسبات المبذولة، غير أنها لا

---

[43] - رضوان زهرو، مدخل إلى علوم الاقتصاد والتدبير، مرجع سابق، ص 13.

[44]- أمبارك دربل، رقمنة الإدارة المغربية: المكتسبات العوائق والأفاق، مؤلف جماعي حول موضوع: مغرب ما بعد كورونا، أي تحولات على السياسة، والقانون، والاقتصاد، والمجتمع؟، إصدارات المركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية بأكادير، طبعة 2021 ص 185.

[45]- يونس الرياحي، العدالة الرقمية وعدم هدر الزمن القضائي، مرجع سابق، ص 356.

[46]- المملكة المغربية المجلس الأعلى للسلطة القضائية، العدالة في خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من سنة 1999 إلى سنة 2022، المكتبة الرقية، بوابة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تاريخ الاطلاع 22 مارس 2024- 22:45 ، ص 34منشور على رابط الموقع مرجع سابق: https://www.cspj.ma/uploads/files/rqhxiccp.pdf .

تزال ضئيلة بالمقارنة مع تطلعات المرتفقين، وكان من الحلول العملية المقترحة، حل تعميم الادارة الالكترونية.[47]

إذا كان ما سبق ذكره على سبيل المثال، يندرج في إطار المرجعيات الاقتصادية والسياسية المؤسسة في سياق رقمنة مرفق العدالة، فماذا عن الدوافع المساهمة في ذلك السياق؟

الفقرة الثانية: الدوافع الأمنية والبيئية

سنتطرق بهذه الفقرة، بالإضافة إلى مطلب تحسين مناخ الاستثمار، إلى الدوافع الأمنية، نظرا لتأثيرها وارتباطها الوثيق بالجانب الزجري كمجال رئيسي لتدخل المحاكم**(أ)** في نفس السياق، سوف يتم استحضار الدافع البيئي وضرورة تحسين المناخ البيئي، باعتماد الرقمي محل الورقي، تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، للحماية من استنزاف الثروات الطبيعية، بما يضمن الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة **(ب)**.

أ- الدوافع الأمنية

يعد التوجه الأمني الراسخ لتــحقيق النظام العام والمحافظة على السلم الاجتماعي، من الدوافع الرئيسية في التحول الرقمي بمنظومة العدالة، حيث تؤسس عدة اتفاقيات ومواثيق لهذا الورش، ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:[48]

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 (المادة18)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 (المادة 46 - الفقرة 18 -)
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المادة 68 والمادة 69 - فقرة 2)
- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (المادة 36) [49]

[47] -المملكة المغربية البرلمان، الخطب الملكية، نص الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، تاريخ الاطلاع 22 مارس 2024- 13:30، موقع البرلمان:https://2u.pw/oE0aaxX .

[48]- هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة رئاسة النيابة العامة، العدد الاول يونيو 2020، ص 13.

[49]-هشام البلاوي، مرجع نفسه، ص14.

ونشير أيضا إلى الدور الأساسي الذي تقوم به مؤسسة النيابة العامة أحد أركان منظومة العدالة، على مستوى التعاون الدولي في مجال الجرائم بمختلف أصنافها، لما لها من صلاحيات ومهام على مستوى إعداد مشاريع الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف[50]، وكذا المساهمة في إبرامها، ومسايرة كل مستجدات وتطورات الساحة الدولية، فيما يرتبط بالوقاية من الجرائم عامة، والجرائم الإلكترونية بشكل خاص، لاستتباب أمن المجتمع، ولحفظ سلامة وحريات الأشخاص، ولضمان ممارسة حقوقهم العامة والخاصة[51].

ب- الدوافع البيئية

ساهم توجه أصحاب النظرية الخضراء بدورهم في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى محيطه البيئي، لما كشفت عن سبات البشرية فيما يتعلق بالمحافظ على الموارد الطبيعية، قدمت في شكل أبحاث علمية، تنهل من العلوم الحقة في مجالات علوم المناخ، حيث تصف تفاعل البشرية مع محيطها البيئي تفاعل استنزافي، استغلالي فادح، تغيب فيه أدنى شروط المحافظة على المحيط الايكولوجي، مما قد يؤثر سلبيا على ميزان العدالة البيئية[52].

وتعزز مؤشرات إحصائية طرح أصحاب النظرية الخضراء، لأجل تحقيق الانتقال الرقمي السريع، مما ساهم في تنامي الأصوات المطالبة بضرورة اعتماد دول العالم على الوسائط الرقمية في تدبير مرافق الحياة العامة. ونذكر منها مؤشر تدهور الغابات ما بين سنة 1990 وسنة 2005، حيث سجل أن العالم ككل، عرف فقدان أكثر من معدل 20 ألف هكتار في اليوم من الغطاء الغابوي[53].

كما ساهم انعقاد اللقاءات والمؤتمرات دوليا ووطنيا في ذلك السياق، على إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، بالإضافة إلى إصدار كتلة قانونية هامة تضمن حماية مجال البيئة، وهذه بعض المخرجات ساهم فيها التيار البيئي من الأهمية ما كان:

---

[50]- محمد القاسمي، المحاكمة الزجرية عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية سل سلة أبحاث قانونية جامعية معمقة، عدد 82، سنة 2018.2017، ص 85.

[51]- المملكة المغربية رئاسة النيابة العامة، التعاون الدولي (جميع المعطيات بشأن الاتفاقيات بهذا الشأن وتاريخ الابرام والمصادقة وإصدارها بالجريدة الرسمية وكذا البنود متاحة للاطلاع، بموقع رئاسة النيابة العامة، التعاون الدولي، الاتفاقيات الثنائية، والاتفاقيات متعددة الاطراف)، مرجع سابق، رابط الصفحة: https://www.pmp.ma .

[52]- كجي حسنة، العلاقات الدولية الأسس المفاهيمية والفكرية الفاعلون والتفاعلات، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، طبعة أولى سنة 2019، <القسم الثالث، الفصل الثاني، المبحث الأول، بعنوان تشخيص الوضع البيئي العالمي، < لمزيد من الاطلاع >.

[53] - كجي حسنة، مرجع سابق، ص 163.

- مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية 1972.
- مؤتمر نيروبي 1982.
- مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 (من مخرجاته معاهدة الغابات والمساحات الخضراء).
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP[54].

يستنتج مما سبق، حول المرجعيات والدوافع، ودورها في ظهور مفهوم الرقمنة وتوسيع نطاقها لتشمل خدمات مرفق العدالة، سعيا وراء تكيف المحاكم المغربية مع الوسائط التكنولوجية، مع الإشارة إلى دوافع لا تقل أهمية منها ما يدرج ضمن إطار تخليق منظوم العدالة، تهدف من خلال تقليل اتصال المرتفق ماديا بالمرفق، لأجل التقليل من نسب الاختلالات والانحرافات السلوكية المحتملة[55].

ارتباطا مع ما سبق ذكره، لابد من تحديد ما المقصود بالرقمنة أو التحول الرقمي؟ الذي صار مطلبا لا مفر منه، وأساسي لتوفير خدمات عمومية عالية الجودة في قطاع العدالة، كذلك وجب تحديد طبيعة مفهوم الخدمات الرقمية لمرفق العدالة؟ وما المقصود بجودة هذه الخدمات الرقمية؟

[54] - كجي حسنة، مرجع سابق. ص 170.

[55]- يونس السكتاوي، آليات محاربة الفساد الإداري بالمغرب، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، تاريخ النشر 15 ديسمبر, 2021، الاطلاع بتاريخ 22 مارس 2024-22:30، رابط الموقع: https://2u.pw/P5ftMR9.

المطلب الثاني: مفهوم التحول الرقمي في مرفق العدالة

أصبح الاعتماد على الأدوات الرقمية بعد حصول أزمة كوفيد-19 من مقومات استمرارية المرافق العمومية في أداء خدماتها، مستفيدة بذلك من مميزات الرقمنة، حتى صار تقليص التبادل المادي موسعا[56]، ويتضح من ذلك، أن لا بديل عن الانتقال الرقمي، مما يدفع بمختلف الفاعلين في النسق القضائي، نحو تبني مفهوم التحول الرقمي، فلا مجال للحديث عن الرقمنة ظاهريا[57].

وسنحاول فيما يلي تحديد ما المقصود بمفهوم التحول الرقمي وعلاقته بمرفق العدالة **(الفرع الأول)**، على أن نسلط الضوء بالتركيز على مفهوم الجودة ومعاييرها بقطاع العدل **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: التحول الرقمي وعلاقته بمفهوم مرفق العدالة

يراهن المغرب منذ عدة سنوات على تكنولوجيا المعلومات وذلك من أجل تمكينه من الاندماج في الاقتصاد العالمي للمعرفة، عبر إدماج وتعميم تكنولوجيا على مستوى جميع الفاعلين في المجتمع، والدولة ومؤسساتها والمقاولات والأفراد، ولقد اعتمد المغرب أمام هذه الرهانات مفهوم التحول الرقمي وهو ما سنتطرق له **(الفقرة الاولى)**، وكذا طبيعة العلاقة التي تربطه بمفهوم مرفق العدالة **(الفقرة الثانية)**.

الفقرة الأولى: ماهية مفهوم التحول الرقمي وأهدافه

يعتبر مصطلح "التحول الرقمي" من المفاهيم الحديثة الوافدة على الحقل الإداري، حيث تعددت التعاريف في هذا الإطار وسنعرض بهذه الفقرة بعض دلالات مفهوم التحول الرقمي، من خلال التطرق إلى تعريف التحول الرقمي**(أ)**، ومن خلال التطرق لأهدافه **(ب)**.

---

[56] - الحسين أكو وخضار عبد الرحيم، جائحة كورونا وسؤال التحول الرقمي بالمغرب. مرجع سابق ص 73.

[57] - ناجي كيحنا، ترجمة عجلان بن محمد الشهري. التحول الإلكتروني ترسيخ استراتيجيات التنمية الحديثة. معهد الإدارة العامة المملكة العربية السعودية. طبعة 2016، ص 461.

أ- تعريف التحول الرقمي

يعرف مفهوم التحول الرقمي، بأنه عملية انتقال تتم وفق وثيرة معينة، من نموذج تقليدي، إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية، وابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من القيمة[58].

يذهب كذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلا أنه، مجمل التغييرات الثقافية والتنظيمية والعملية لمنظومة معينة، وذلك بفضل إدماج ملائم للتطورات التكنولوجية، ويرتكز على المستخدمين والقيمة التي تحملها إليهم، من خلال تحسين أداء المنظومات وإحداث قطائع هامة في النماذج الاقتصادية[59].

وبالتالي يمكن القول، أن التحول الرقمي مفهوم مركب، يشير إلى مرحلة التغيير من نمط ما كان سائدا في الوضع السابق، إلى نمط جديد في الوضع اللاحق، هذا الوضع المراد، يقوم على ضرورة اعتماد التكنولوجية الرقمية في الحياة العامة، وضرورة استعمال الوسائط الإلكترونية الجديدة والأكثر تطورا، والتكيف معها.

ب- أهداف التحول الرقمي

تتجسد أساسا في تحديث المنظومة التدبيرية، وتوطيد المزيد من الثقة، كما تمتد أهداف التحول الرقمي إلى مستوى تحقيق الجودة والرضى لدى المرتفقين، وذلك عبر توفير كل السبل للاستفادة من الخدمات العمومية بشكل ميسر وفعال وشفاف، والذي يتحقق بحجم أكبر عبر إدماج التقنيات التكنولوجية والرقمية، والاستفادة من مميزاتها، ولأجل عدالة مستقلة أكثر تكيفا مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي[60].

---

[58] -عدنان مصطفى الباز، تقنيات التحول الرقمي، مقالة الكترونية، تاريخ الاطلاع 23 مارس 2024 - 10:00، كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ص 4، منشورة بالموقع: https://2u.pw/BBObFi

[59]- المملكة المغربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي المجلس نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج، احالة ذاتية رقم 2021/52، مرجع سابق، ص 11.

[60] - محمد حزلاك، دور الرقمنة في تيسير الولوج إلى العدالة. سلسلة الأبحاث المعمقة. مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية. عدد 72. سنة 2018.2017، ص27.

عموما من خلال التحول الرقمي لمرفق العدالة يمكن تحقيق مجموعة من الأهداف والمزايا والتي من بينها:[61]

- تحقيق المرونة في التواصل والمراسلات بين المحاكم والمرتفقين وتقريب خدمات مرفق العدالة للمرتفقين.
- تخفيف العبء وتقليل الضغط والروتين، وحدة تداعيات البيروقراطية السلبية لضمان السرعة في المعالجة، واقتصاد الجهد، والوقت، والكلفة.
- تحقيق خدمات رقمية تتوفر على معايير الموثوقية والاستجابة، الاستخدامية، سهولة الوصول والشمولية، وجودة المعلومات، الصلة والتناغم[62].
- تحقيق المساواة والشفافية والولوجية والحق في الحصول على المعلومة وتعزيز المسؤولية[63].
- التحكم الايجابي في الآجال وعدم هدر الزمن القضائي، والرفع من جودة الأحكام والاجتهادات وارساء الأمن القضائي[64].
- إمكانية التقاضي عن بعد وتقديم الطلبات الدفوعات المذكرات المستندات واستلامها رقميا[65].
- ضمان الجودة في الخدمات عبر اشراك المعنيين وتحقيق التشاركية[66].
- تحقيق الاستجابة لمتطلبات المرتفقين وتحسين العلاقة معهم[67].

بهذا الصدد، تولد عن ظهور مفهوم التحول الرقمي بروز أساليب جديدة في التخطيط والتنظيم والتدبير وتنفيذ الأهداف وتقييمها، حيث يساهم في التأثير على مفهوم وتوجهات مرفق العدالة.

---

[61] - نصيرة الحيوني، الإدارة الإلكترونية ورهان التحديث الإداري بالمغرب. منشورات مجلة العلوم القانونية. سلسلة فقه القضاء الإداري العدد السابع، سنة 2018، ص27.

[62]- المملكة المغربية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الادارة، حصيلة سنة 2020، مرجع سابق.

[63] -محمد حزلاك، مرجع سابق، ص29.

[64] - المملكة المغربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب، دراسات وابحاث، الاطلاع في 24 ا بريل 2024- 10:33، سنة 2019، ص 72، رابط الموقع: https://2u.pw/rF0KZvB

[65] - امل فوز واحمد عوض، آليات تطوير المنظومة القضائية وتحديات التحول بالعدالة الى الرقمنة. المركز الديمقراطي العربي. برلين المانيا. منشور في 12 فبراير 2022. الاطلاع بتاريخ 24 مارس 2024-11:00، ص15، الموقع: https://2u.pw/z6YxGw0

[66] - أميمة تبيات، مرجع سابق، ص19.

[67]- رضوان الادريسي البوزيدي، الادارة الرقمية في ظل الازمات ازمة كورونا نموذجا. رسالة ماستر العلوم الإدارية والمالية. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس الرباط. السنة الجامعية:2020.2021، ص26.

الفقرة الثانية: علاقة مفهوم التحول الرقمي بمرفق العدالة

أصدر القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، تنزيلا للمقتضيات الدستورية المتعلقة بالحكامة الجيدة، وهو إطار مرجعي قانوني وطني يحدد مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة، التي ينبغي أن تخضع لها المرافق العمومية، ويحدد طبيعتها على مستوى التنظيم والتسيير وفي علاقتها بالمرتفقين[68].

ويتضمن هذا القانون الجديد في مقتضياته المنصوص عليها بالمادة الثانية منه، ما المقصود بمفهوم المرافق العمومية، وتمييزه عن المرفق العام.

بفعل التحول الرقمي، انبثق عن المرافق العمومية مفهوم "المرافق العمومية المدارة بصيغة إلكترونية" التي يمكن اعتبارها مؤسسات عمومية امتثلت للتوجهات الاستراتيجية الرقمية، انتهجت طريق الرقمنة منذ اعتماد أسلوب الادارة الإلكترونية[69].

ومن هذا المنطلق، ينبثق عن الصلة أو هذه العلاقة، **(أ)** رقمنة مرفق العدالة، **(ب)** ظهور شكل جديد من الخدمات العمومية.

أ- طبيعة علاقة الرقمنة بمرفق العدالة

تعد الرقمنة في المرافق العمومية تطبيقا عمليا للمعرفة العلمية، التقنية، والتكنولوجية، وما ينبغي التركيز عليه هو مكامن المنفعة والمردودية أحد مميزات هذا التأثير[70].

ويستهدف التحول الرقمي بمرفق العدالة أربع مجالات، تشكل مدخلا أساسيا للكشف عن طبيعة علاقة مفهوم التحول الرقمي بمرفق العدالة:

- تسهيل الاستقبال والولوج للعدالة.
- تبسيط الإجراءات والمساطر.
- التقاضي الالكتروني وعن بعد.

---

[68]- ظهير شريف رقم 1.21.58 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 54-19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية جريدة رسمية عدد 7006 بتاريخ ذي الحجة 1442 (22يوليو 2021) ص 5661.

[69]- مروان الحبشي، رقمنة الادارة وأثرها على الاستثمار، مجلة قانون الأعمال، مقال منشور في 2 مارس 2021، تاريخ الاطلاع بتاريخ 25 مارس 2024- 11:20، رابط الموقع: https://2u.pw/oWqBr9j

[70]- سعيد اشناتو، المحاكم الرقمية نحو شكل جديد في انتاج العدالة بالمغرب. مجلة الباحث سلسلة المنهاج في الدراسات القانونية. الجزء الأول، عدد 38. يناير 2022، ص342.

- نشر المعلومة القانونية والقضائية[71].

بالتالي يمكن اعتبار، الرقمنة ومرفق العدالة بهذا السياق، تتقاطع على مستوى الأهداف، أي في السعي نحو تقديم الخدمات الإدارية والقضائية للمرتفقين، بشكل إلكتروني عبر الانترنيت باستخدام الوسائط الرقمية، للانتقال نحو تفعيل المحكمة الرقمية، بأقل جهد وتكلفة، مما يسهم في توفير الوقت والطاقة، عبر تحويل خدمات مرفق العدل حتى تصير متاحة إلكترونيا، وحتى تضمن تقديم هذه خدمات ذات جودة عالية تسهل الولوج لمرفق العدالة، ولتحقق الانصاف في التغطية الترابية، مع الاستمرارية في أداء خدماته.

ب- أشكال الخدمات الرقمية بمرفق العدالة

يتم التفريق بهذا الصدد، بين تقديم الخدمات الإلكترونية من حيث العامل الزمني، بين المرافق الإلكترونية التي تتسم بالديمومة، وبين المرافق الإلكترونية ذات الطبيعة المؤقتة، التي تفتح في وجه المرتفقين خلال مرحلة زمنية يختلف تحديدها حسب نوع وموضوع الخدمة[72].

كما يتم التصنيف، بين الخدمات الإلكترونية من حيث طبيعتها، بين المرافق ذات طبيعة رقمية خالصة، أي المتوفرة بشكل لامادي أو افتراضي، في كل مراحل تلقي الخدمة أي كليا، وبين الخدمات الشبه الإلكترونية التي تعتمد أسلوب الرقمنة في بعض مراحلها أي جزئيا.

ويمكن تحديد أنواع أخرى لخدمات المرافق العامة الرقمية، فمن حيث الأشخاص المستفيدين من خدماتها، نجد تلك الموجهة للمرتفقين، والذين يمكن تصنيفهم أيضا وفق معايير أكثر دقة حسب موضوع الخدمة، (جنسية المرتفقين، جنسه، الانتماء الجغرافي، الفئة العمرية...)، يمكن أن نجد أيضا، تلك الموجهة إلى المقاولات والشركات، وأخرى تفتح حصرا لفئة الموظفين أو الأطر الإدارية والمنتمين مهنيا للمرفق ومحيطه الداخلي[73].

---

[71]- المملكة المغربية وزارة العدل، المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة في المغرب، يونيو 2020، الاطلاع في 15 أبريل 2023-20:00، على رابط الموقع: https://2u.pw/eWBlduf.

[72]- أميمية تبيات، مرجع سابق، ص 13.

[73] - محمد حزلاك، دور الرقمنة في تيسير الولوج إلى العدالة (نظرة استشرافية نحو المحكمة الرقمية)، سلسلة أبحاث قانونية جامعية معمقة، العدد 72، 2018، ص 21.

قد تختلف الخدمات الرقمية أيضا، حسب الجهة المصدرة والمشرفة على تطوير الخدمة الرقمية المعروض بها موضوع الخدمة، أي درجة ارتباط موضوع الخدمة بالجهة المصدرة له، فنجدها إما مباشرة أو غير مباشرة.

ويبقى تحقيق مفهوم الجودة المبتغى الأساسي من تعدد أشكال الخدمات العمومية وتطورها.

الفرع الثاني: مفهوم جودة الخدمات الرقمية لمرفق العدالة

صار مفهوم الجودة في إطار نجاعة الأداء أحد أعمدة النجاعة القضائية، وبات من المطالب الأساسية نتيجة انتشار الوسائط التكنولوجية، ولقد تعددت التعريفات المحددة لمفهوم الجودة بمرفق العدالة، **(الفقرة الأولى)**، كما تتعدد معايير قياسها ارتباطا بخصوصية الأداء في قطاع العدالة، **(الفقرة الثانية)**.

الفقرة الأولى: تعريف مفهوم جودة الخدمات

يتجلى هدف تحقيق الجودة بالأساس في مطلب التجويد الخدماتي لمواكبة المعايير الدولية والوطنية[74]، ومما يقصد به جودة الخدمات الالكترونية بقطاع العدالة، على مستوى تدبير الملفات القضائية، تقرير آجال زمنية مضبوطة ومعقولة للحكم في القضايا المعروضة، تقليص كلفة الحكم، التنظيم المحكم للجلسات القضائية والإعلان عنها في جدول زمني مضبوط، عبر الأساليب الرقمية الحديثة التي من شأنها تيسير وتسهيل ضبط تاريخ ومكان إقامة الجلسات الحضورية والقضاة المكلفون بالقضية[75].

يقصد بالجودة كذلك، نظام تفعيل للعمل القضائي لتحسين مستويات الأداء ورفع منسوب الثقة القضائية، وتتعدد مستويات الجودة في مجال الأداء القضائي: محاكمة عادلة، عدالة أقل

---

[74]- هشام الرشدي، موقع ومتطلبات الإدارة الالكترونية بالمرفق العمومي بالمغرب، مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية، مجلد5 عدد 2دجنبر 2020، ص 16.

[75]- بشرى النية وسعيد الأخضر، تقرير حول ندوة "جودة الخدمات وتقييم عمل المحاكم"، المركز الوطني للتوثيق، بدون تاريخ النشر تاريخ الاطلاع، 26 مارس 2024-10:25، رابط التقرير منشور بموقع أبحاث:
https://2u.pw/HIo1Q43

تكلفة، حياد ونزاهة القاضي، سهولة الوصول إلى المعلومة القضائية، عمليات التقييم الذاتي للعدالة، وضع المخططات والمشاريع المستقبلية، عدم الهدر الزمني للعدالة[76].

ومن مقاصد مفهوم الجودة أيضا، تلك الأسس والمبادئ التي تقوم عليها العدالة، وهي عينها معيار أساسي للنجاعة القضائية وإحدى مقوماتها، والجودة كذلك هي سلسلة متكاملة من المعطيات، تتداخل حولها العوامل البشرية والهيكلية، والتنظيمية، والمادية، والتدبيرية، بالتالي يعتبر مفهوم الجودة، مستوى متقدم من مستويات تحسين الأداء.

الفقرة الثانية: معايير قياس جودة الخدمات

تعتبر الجودة من المبادئ الأساسية في الدستور المغربي 2011[77] ، وهو ما يدعو توفير كل وسائل تحقيقها[78]، ويتطلب تحقيق الجودة في الخدمات القضائية، التوافر على شروط ومعايير، باعتبار الجودة سبيل من سبل تحسين نجاعة الخدمات القضائية.

بهذا الصدد تحدد عدة مصادر وتؤسس لمعايير قياس جودة العمل القضائي، ففي تجربة دول الاتحاد الأوروبي مثلا، استنبطت تلك المعايير من المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، نذكر منها المؤشرات التالية:

- سهولة الولوج إلى مرافق العدالة والاستفادة من خدماتها؛
- استقلالية وحياد القضاء، ونزاهة القضاة واحترامهم لشرف مهنتهم؛
- احترام حق الدفاع وحضور المحامي، وحق التعرض وضمان هل كل من يغب في استعماله.
- إمكانية اطلاع المتقاضين على الملفات التي تهم مصالحهم.
- الحق في الاستعانة بمترجم في التعامل مع القضاء.
- التزام المحاكم بتعليل القرارات التي تصدرها.
- ضمان حق الطعن بكل درجاته لكل من يرغب للجوء إليه[79].

---

[76]- بشرى النية وسعيد الأخضر، مرجع سابق، ص5.
[77]- انظر الفصل 154، دستور المملكة المغربية، سنة 2011، مرجع سابق، ص 57.
[78]- نجاة خلدون، مرجع سابق، ص 35.
[79]- بشرى النية وسعيد الأخضر، مرجع سابق، ص 7.

تعدد المعايير المتبعة في تحديد جودة العدالة، إنـــــما يدل على أن مسألة الجودة في مرفق العدل، مسألة نسبية وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنظومات القضائية، وبالتالي تتطلب التدقيق في مؤشرات قياس مستوياتها، كما تتطلب بالضرورة اعتماد مقاييس ومؤشرات واضحة، والتي يتم تأطيرها وتحديدها عبر المصادقة على القواعد القانونية، ومن خلال تأطيرها ضمن المخططات التنظيمية وإعمالها من طرف المؤسسات المكلفة بمهمة تتبع وتقييم مؤشرات الجودة في قطاع العدالة.

بالتالي يتجه بنا الموضوع للخوض في المحددات التشريعية والتنظيمية والمؤسسات الرئيسية الفاعلة في رقمنة خدمات مرفق العدالة.

المبحث الثاني: المحددات التنظيمية التشريعية والهيكل المؤسساتي

أصبح اعتماد العمل عن بعد عنصر أساسي مرتبط بالإدارة الحديثة، بحيث يندرج ضمن تطوير وتنويع أساليب العمل وذلك شكل من أشكال تنظيم هذا العمل، ويعتبر المدخل التنظيمي والمؤسساتي مداخلا أساسيا لتفعيل ورش التحول الرقمي في منظومة القضاء.

ويتطلب التحول الرقمي في مرفق العدالة خارطة تنظيمية واضحة المعالم ومنسجمة الأهداف، بحيث تستند على رؤية مستقبلية مشتركة بين مختلف الفاعلين في حقل العدالة، وتتوخى تكريس ثقة المرتفقين، والتشجيع على مزيد من الاستثمار، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. لذلك سنتناول من خلال مضامين المبحث الثاني، المقتضيات التوجيهية البارزة التي تهم المبادئ والإطار التنظيمي للموضوع من خلال **(المطلب الأول)** كما سنعرض له الإطار القانوني والمؤسساتي في **(المطلب الثاني).**

المطلب الأول: مبادئ واستراتيجيات رقمنة مرفق العدالة

يشهد مرفق العدالة تحولا رقميا مهما بالاعتماد على مجموعة من الإستراتيجيات والمبادئ من اجل الرفع من الأداء وتحسين مستوى الخدمات المقدمة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في مجال التواصل والاعلاميات التي أتت بها الثورة العلمية، وكان لها تأثير على طريقة العمل القضائي من خلال تحديث مفهوم العدالة وتحوله نحو الرقمنة، في هذا السياق سوف يتم التطرق من خلال (**الفرع الأول**) لتحديد أبرز التوجهات الرئيسية التي تؤطر ورش التحول الرقمي لمنظومة العدالة، على أن يتم التطرق إلى إطاره التنظيمي في (**الفرع الثاني**).

الفرع الاول: المبادئ والمقاربات التدبيرية

تؤدي الرقمنة دورا مهما في تشكيل وتطوير عدد من المبادئ والتوجهات التي أصبحت تؤطر مختلف المرافق العمومية، مما فرض ضرورة تحديث وعصرنة أساليب تدبير المرافق العمومية لتصبح متلائمة وأكثر مردودية[80]، وتستهدف مبادرات تحديث الإدارة القضائية التنظيم الداخلي للمؤسسة الداخلية القضائية، وتنظيم العمل داخلها، كما أنها تهدف من جهة أخرى إلى تحسين خدماتها في إطار المتعاملين معها، وسنعرض بهذا الفرع المبادئ الأساسية (**الفقرة الأولى**) والمقاربات المعتمدة (**الفقرة الثانية**) في ورش التحول الرقمي لمرفق العدالة.

الفقرة الأولى: المبادئ الموجهة لتجويد الخدمات الرقمية

يرتبط مفهوم تجويد الخدمات الرقمية في مرفق العدالة بالأساس مع مبادئ الحكامة، أولها "مبدأ الاستمرارية في تحسين أداء الخدمات الرقمية لمرفق العدالة"[81]، ثانيها "مبدأ النجاعة والفاعلية في أداء الخدمات الرقمية لمرفق العدالة".[82]

[80]- سميرة والقاضي ومحمد المودن، مدخل لدراسة النشاط الاداري، مرجع سابق، ص45-46.
[81] - نجاة خلدون، العمل الاداري في ضوء المقتضيات القانونية الجديدة، مرجع سابق، ص 33.
[82]- نصيرة الحيوني، المرفق العام بين الضوابط التقليدية ومتطلبات التحديث، مرجع سابق، ص77.

أ- بالنسبة لمبدأ الاستمرارية في تحسين أداء الخدمات الرقمية

يحيل هذا المبدأ على أن الإدارة تعمل بصفة مستمرة في تطوير وسائل العمل الإداري الالكتروني، عبر تجديد البرمجيات والوسائل التي يتم عن طريقها أداء الخدمات الرقمية، مع ضرورة تحيين البوابات والمنصات المخصصة لهذا الغرض وفق حاجات الأشخاص والمتطلبات.[83]

من التجليات الواضحة لهذا المبدأ، عملية تحسين أداء الخدمات الرقمية عن طريق ألية تقييم منسوب حسن أدائه الفترة زمنية محددة، (سنوي -نصف سنوي -شهري–أسبوعي - يومي)، وتقوم هاته العملية عن طريق قياس مستوى رضا المرتفقين، (السرعة والجودة في أداء الخدمات الرقمية)، والتي يتم تقييمها بصفة منتظمة ومستمرة[84].

ب- بالنسبة لمبدأ النجاعة والفاعلية في أداء الخدمات الرقمية

يقصد بالنجاعة أو الفاعلية مدى تلبية المرافق العمومية لاحتياجات المرتفقين من خلال الاستخدام الأفضل للموارد والوسائل المتاحة أمامها، خاصة أساليب الإدارة الإلكترونية، وهذا ما يعني القدرة على إدارة موارد وشؤون المرفق بمسؤولية تجعل للخدمات المقدمة آثارا إيجابية على الصورة النمطية وسمعة المرفق.[85]

بينما يعبر مفهوم الفاعلية أو النجاعة عن حنكة أداء المرفق العمومي، وعن مدى تسخير مختلف الوسائل والمهارات الرقمية التي تخول قيام العمليات الإدارية بشكل عالي الجودة، مما يساهم في إثراء مبدأ الثقة بين المرفق والمرتفق.[86]

وسننتقل للإشارة في نفس الإطار، خلال الفقرة الثانية إلى أهم المقاربات التي يتركز عليها والتي يتم اعتمادها أثناء في مختلف عمليات تقديم الخدمات الرقمية.

---

[83]- محمد المودن، التحولات الكبرى للقانون الإداري، مرجع سابق، ص 344.

[84] - محمد المودن، مرجع نفسه، ص 345.

[85]- أحمد أجعون، المرفق العمومي في الدستور المغربي لسنة2011، منشورات مجلة العلوم القانونية – سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد5، سنة 2016، ص14.

[86]- محمد المودن، التحولات الكبرى للقانون الإداري، مرجع سابق، ص 345.

الفقرة الثانية: المقاربات التدبيرية المعتمدة

تقوم المقاربات التدبيرية على أساس اعتماد المقاربة التشاركية في ممارسة وتدبير مهام المرافق العمومية، أي مقاربة تنسجم مع طبيعة المنظومة القضائية، وترتكز بالأساس على توجيه الاهتمام أكثر فأكثر نحو آليات تدبيرية وتشاركية جديدة[87].

ويمكن الإشارة كذلك، توصيل الخدمة لجميع المرتفقين في إطار زمني معقول وفقا لمتطلباتهم وأهدافهم، يندرج ضمن مقاربة التدبير بالأهداف، وينسجم مع ما سبق، من خلال العمل على زيادة اهتمامهم بالمشاركة لأجل تجويد الخدمات الالكترونية من خلال تحديد الأولويات، والمشاركة في عمليات التتبع وتقديم كل الملاحظات التي يبديها المرتفق، عبر فتح منافذ وجسور التواصل معه حول دوافع الرضى أو عدمه[88].

على العموم تتعدد المقاربات المعتمدة لتنزيل ورش التحول الرقمي بمرفق العدالة، وبالتالي توسيع نطاق الخدمات الرقمية، بما يعزز تحقيق الانتقال الرقمي من داخل وخارج المنظومة القضائية، ويمكن إجمال تلك المقاربات، فيما يلي:

- الحوار والتشاور بين الفاعلين داخل المنظومة.
- إشراك المرتفقين والفاعلين من خارج المنظومة.
- اعتماد واستثمار التجارب النموذجية لتحسين الخدمات العمومية وتحويل صفتها المادية.
- مقاربة التعاقد التتبع التقييم.
- تشجيع التدبير على أساس تحقيق الاهداف والنتائج.
- اعتماد استراتيجية تواصلية مع المجتمع.[89]

كان ذلك ملخص عن اهم التوجهات مبادئ ومقاربات، والتي ترتـكز عليها مختلف عمليات التدبير الرقمي لخدمات مرفق العدالة، ومن أجـل استكمال الإجابة عن سؤال المدخل التنظيمي، سوف يتم تسليط الضوء حول مختلف الاستراتيجيات والبرامج التي تؤطر عملية تنزيلها.

---

[87] - عمر لغليمي، القانون الاداري من المنطلق القانوني الى المنطلق التدبيري، التحولات الكبرى للقانون الإداري، مرجع سابق، ص 311.

[88] - محمد المودن، التحولات الكبرى للقانون الإداري، مرجع سابق، ص 346.

[89] - المملكة المغربية القانون التنظيمي لقانون المالية، مشاريع نجاعة الأداء لقطاع العدل لسنة 2022، الاطلاع بتاريخ 25 مارس 2024، 18:30، منشور على رابط الموقع: https://2u.pw/hk8aAGD

الفرع الثاني: استراتيجيات التحول الرقمي للمنظومة القضائية

عرفت منظومة العدالة تطورا جذريا حيث يتم الشروع في اعتماد إستراتيجيات أخرى، وأهم تلك الاستراتيجيات خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة "العدالة المنفتحة"2021-2023 **(الفقرة الأولى)**، نشير كذلك إلى المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة تحت إشراف وزارة العدل، مع الإشارة لبعض المضامين التنظيمية المحددة بشكل خاص، بكل من المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية 2021-2026، والخطة الإستراتيجية للمحاكم المالية 2022-2026 **(الفقرة الثانية)**.

الفقرة الأولى: خطة العمل الوطنية للعدالة المنفتحة (2021-2023)

انخرط المغرب فعليا في ورش الحكومة المنفتحة منذ سنة 2018، مما ساهم إيجابيا في إعداد وتشكيل مخططات وبرامج على المستوى التنظيمي، تصب في منحى تسريع وثيرة الإصلاح الرقمي بقطاع العدالة، ولجذب اهتمام الفاعلين في حقل العدالة بشأن أهمية موضوع التحول الرقمي.[90]

تشير الأرقام والاحصائيات التي تهم تفعيل الالتزامات للخطة الوطنية الأولى حول تقييم مخرجات نفس الخطة من هذا الورش[91]، وتبين مختلف النتائج المحققة، حيث تم إجمالها بشكل عام في نسبة إنجاز الالتزامات أكثر من80 % [92].

ويسير ورش الحكومة المنفتحة في نسخته الثانية، تماشيا مع الإطار التنظيمي الجديد بقطاع العدل، وتبعا لمتطلبات ومستجدات المرحلة الثانية ما بعد كورونا، فقد وضعت أهداف والتزامات جديدة متسلسلة تتبع صيرورة تطبيق ورش العدالة المنفتحة، والتي تم تحديدها في إطار الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة الثانية للمرحلة ما بين سنة **2021** و**2023**.

وفي نفس السياق ورش العدالة المنفتحة، نجد أهم ثلاث التزامات يقع تنفيذها على عاتق وزارة العدل بتنسيق مع باقي الفاعلين المشاركين داخل وخارج منظومة العدالة وهي:

---

[90]- مزيد من الاطلاع على المعطيات الاحصائية، انظر بوابة الحكومة المنفتحة، مرجع سابق: https://2u.pw/JcVZsu0

[91]- مزيد من الاطلاع على نتائج التقرير المرحلة الأولى من تفعيل الخطة العمل الوطنية الحكومة المنفتحة مرحلة 2018-2020، على بوابة الحكومة المنفتحة، مرجع سابق، عبر رابط الموقع: https://2u.pw/uW0OVly

[92]- بوابة الحكومة المنفتحة، تاريخ الاطلاع 26 مارس 2024-20:00، مرجع سابق: https://2u.pw/uW0OVly

- التزام نشر النصوص القانونية والقرارات والاحكام والاجتهادات القضائية.
- التزام التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الالكترونية في التقاضي.
- التزام تعزيز انخراط منتسبي العدالة في التحول الرقمي للعدالة. [93]

ما سبق الاشارة له كان بخصوص الإطار التنظيمي لورش التحول الرقمي المشترك بين الفاعلين من مختلف المجالات، سواء كانت متصلة بشكل مباشر أو غير مباشر مع قطاع العدل، فماذا عن الإطار التنظيمي للتحول الرقمي الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع العدالة والذي يجمع بين الفاعلين فيه من داخل منظومة العدالة؟

الفقرة الثانية: مخططات التحول الرقمي في قطاع العدل

تشير مخططات التحول الرقمي في قطاع العدل الى الجهود والخطط التي تهدف إلى تحسين وتحديث الخدمات باستخدام التكنولوجيا الرقمية، ونجد من ضمن مخططات التحول الرقمي في قطاع العدالة بالمملكة المغربية ما تم إعداده تحت إشراف السلطة الحكومية المركزية لوزارة العدل **(أ)**، وأخرى تم إعدادها في إطار تفعيل مبدأ استقلالية المؤسسات القضائية **(ب)**.

أ- المخطط التوجيهي لوزارة العدل (2021-2025)

يعتبر المخطط التوجيهي للتحول الرقمي تحت إشراف وزارة العدل، الإطار التنظيمي الرئيسي لعملية التحول الرقمي في قطاع العدل، والذي يركز أساسا على استمرارية تـــفعيل ما انبثق من توصيات الحوار الوطني حول اصلاح منظومة العدالة، وذلك بالتركيز على برامج التحديث القضائي، وتوسيع مجالات استعمال أساليب الإدارة الالكترونية، وباعتماد مختلف الوسائط التكنولوجية، بغية تحسيـــن مستويات الجودة في الأداء والنجاعة القضائية، وذلك في جميع مراحل معالجة القضايا والملفات المعروضة على القضاء، وفي باقي العمليات القضائية على تعدد مساطرها.

[93]- بوابة الحكومة المنفتحة، تاريخ الاطلاع 26 مارس 2024-21:00، مرجع سابق: Plan d'action OGP.pdf

ولإرساء مقومات المحكمة الرقمية، في اتجاه تطوير منظومة العدالة لتساير المتغيرات ولمواكبة المستجدات الحاصلة في المجال التكنولوجي، وبالتالي تحقيق عدالة، ميسرة، فعالة، شفافة، تسير نحو مرفق قضائي يقوم على الرقمنة.

يضع المخطط التوجيهي لمنظومة العدالة لسنة 2021 [94]، الذي يمتد نطاق سريانه زمنيا إلى حدود سنة 2025، جملة من المشاريع المراد إتمام إنجازها، موزعة على ستة برامج، والتي ترتكز على أربع مجالات أو مداخل ذات أولوية لتسريع التحول الرقمي بمنظومة العدالة:

- تسهيل الولوج للعدالة:

يعد المدخل لتسهيل الولوجية لفائدة كل المرتفقين مهنيين كانوا أو متقاضين أو عموم المواطنين، يتأتى من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير، على رأسها اعتماد المنصات الإلكترونية التي توفر كل بواباتها مجموعة من الخدمات القضائية أو شبه القضائية أو الخدمات ذات الطبيعة الإدارية.

- تبسيط الإجراءات والمساطر:

من خلال هذه الاحصائيات:

" ...96 بمائة من المواطنين **96** بالمائة من المقاولات و**98** بالمائة من المغاربة المقيمين بالخارج يرون أن هذا الاجراء هام أو هام جدا..." [95].

أظف على ذلك أن الأجل المعقول يتم الاشتغال عليه باعتباره هدف لا مبدأ فقط، أثناء جميع مراحل البت في القضايا، وخلال معالجة مختلف الإشكالات التي تعرقل عملية إصدار الأحكام، من أشهرها تراكم الباقي المخلف من الملفات القضائية، وبالتالي رقمنة وتبسيط المساطر أو الإجراءات القضائية كفيل بتحقيق مستويات متقدمة في الأداء والفعالية والنجـــــاعة القضائية، على غرار حسن تدبير الزمن الاجرائي، من شأنه أن يؤثر إيجابا على أطوار عمليات التقاضي والاستفادة من خدمات مرفق العدالة برمتها.

[94]- تقرير ملخص مضامين المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة بالمغرب، مقال منشور بموقع طالب القانون، مرجع سابق.
[95]- المملكة المغربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي المجلس حكامة المرافق العمومية، مرجع سابق، ص10.

- تفعيل التقاضي عن بعد:

يعتبر التقاضي عن بعد، بعدا أساسيا في مفهوم المحكمة الرقمية، باعتباره محور التحول الرقمي للعدالة، فيه يتم توفير ظروف الاشتغال المناسبة لعقد الجلسات الالكترونية، ولاسيما على مستوى تسجيل الشكايات والمحاضر وتقديم المقالات الافتتاحية، إجراءات التبليغ، وتبادل السجلات، وعمليات التتبع ومواكبة التنفيذ... كل ذلك بشكل إلكتروني، مع التوسع في مفهومه ليشمل الصوت والصورة رقميا، فضلا عما يحرره كاتب الضبط في المحاضر إلكترونيا، وكذا على مستوى التوقيع الالكتروني الذي يضفي الحجة الموثوقة، للوثائق المحملة على دعائم الكترونية، وعلى باقي مقومات التقاضي عن بعد.

- نشر المعلومات القانونية والقضائية:

بالإضافة لتخزين البيانات في إطار التوجه نحو التربيد اللامادي [96] بمعنى الأرشفة اللامادية، مما يوسع نطاق إعادة استعمالها من خلال النشر العمومي الرقمي لمحتوياتها في إطار احترام المعطيات الشخصية، وهو من أدوار الوسائط الرقمية الرئيسية لنشر المعلومة، والتي لا يمكن ان تضاهى مردودية آليات النشر التقليدية، من حيث سرعة التوصيل وقبله تحقيق الدقة في تجميع المعطيات ثم الترتيب والتصنيف وكذا القدرة على استرجاعها متى لزم الأمر، على غرار الجانب المتعلق بتوفير الكم الهائل من المعطيات القانونية والقضائية بالنسبة لعملية تخزينها أو تحميلها أو توزيعها رقميا. [97]

ب- استراتيجيات المؤسسات القضائية المستقلة

يمكن الإشارة ارتباطا بالمخطط التوجيهي للتحول الرقمي التي تشرف عليه وزارة العدل إلى أهمية المخططات التوجيهية، التي تؤطر دور الفاعلين من المؤسسات القضائية المستقلة، والمتدخلين مباشرة في ورش التحول الرقمي لمنظومة العدالة، ونشير هنا:

---

[96] - "التربيد اللامادي" يشير إلى الممارسات والإجراءات التي تهدف إلى تقليل استخدام المواد الورقية وتعزيز الأساليب الرقمية في العمليات الإدارية. هذا يشمل اعتماد الوثائق الإلكترونية، التوقيعات الرقمية، أنظمة إدارة المحتوى الإلكتروني، والخدمات الإدارية عبر البوابات الرقمية. الهدف الرئيسي هو تبسيط الإجراءات، رفع الكفاءة، وتخفيض التأثير البيئي الناتج عن استخدام الورق، مما يساهم في تحقيق الاستدامة.

[97]- المملكة المغربية، وزارة العدل، المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة بالمغرب، يونيو 2020، منشور بتاريخ يوليوز 2020- تاريخ الاطلاع 27 مارس 2024-16:45، على رابط الموقع: https://www.maroclaw.com/wp-content

المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية 2021-2026[98]، ويحدد هذا المخطط في توجهاته مجموعة من الأوراش والاجراءات للمساهمة في الارتقاء بفعالية منظومة العدالة، والذي يتضمن الإجراءات رقم من89 إلى 92 فيما يتعلق بالورش رقم 26، تحت عنوان السعي إلى رقمنة المساطر والإجراءات والخدمات القضائية.

نشير كذلك إلى دور المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره مؤسسة فاعلة في التحول الرقمي ويساهم أيضا في التأطير والإشراف على برامج التحول الرقمي للمحاكم المالية، من خلال تفعيل الخطة الاستراتيجية التي تخص المحاكم المالية 2022-2026[99]، لإرساء ثقافة رقمية بالمحاكم المالية ومحيط المنظومة القضائية، والرقمنة من أجل قيمة مضافة لممارسة مهامها، ولتعزيز مستوى تحليل المعطيات وتبسيط المساطر، وتحسين طريقة إعداد التقارير، وتشجيع العمل المتناسق والتشاركي، وتبادل المستندات ورقمنة الحسابات والوثائق، بالإضافة إلى ضمان أمن النظام المعلوماتي للمحاكم المالية.

هذا بالنسبة إلى المبادئ والتوجهات والاستراتيجيات، ماذا عن الإطارين القانوني والمؤسساتي لمجال الرقمنة؟ هذا ما سنوضحه في **(المطلب الثاني)** الأسس التشريعية والمؤسساتية لخدمات الرقمية.

[98]- المملكة المغربية، المجلس الاعلى للسلطة القضائية، المخطط الاستراتيجي للمجلس الاعلى للسلطة القضائية 2021- 2026 منشور بتاريخ 19 يناير 2022، مرجع سابق، منشور على رابط الموقع:https://2u.pw/RHRGZfr

[99]- انظر المملكة المغربية المجلس الاعلى للحسابات، التوجهات الاستراتيجية للمحاكم المالية برسم الفترة 2022 - 2026 على الموقع الرسمي للمجلس، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الأسس التشريعية والمؤسساتية لمجال التحول الرقمي

يتعدد ويتداخل الفاعلين في مجال التحول الرقمي مما يفضي إلى تداخل الاختصاصات و صعوبة تحديد المسؤولية، وضمانا لنجاح الجهود في مجال تطوير الخدمات الرقمية بالمغرب، أقرت المملكة المغربية مجموعة من القوانين التي تهدف الى تأطير الرقمنة كما كرست مجموعة من الهيئات المؤسساتية، وتتجلى هذه المحددات من حيث التشريع، في الأسس والقواعد القانونية الملزمة التي تقنن مجال رقمنة الخدمات الإدارية والقضائية[100] **(الفرع الأول)** ومن حيث الفاعلين أو المتدخلين، والتي تتجسد في بنيات أو هياكل مؤسساتية لها أدوار محورية وفاعلة في إنجاز هذا الورش **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: الإطار القانوني لمجال التحول الرقمي

يمر إرساء التحول الرقمي بإعداد إطار تشريعي وقانوني مناسب بإعتبار القانون الضامن للمصداقية والمشروعية لكافة الأثار القانونية، لذلك سنتطرق على سبيل المثال لا الحصر، لأبرز القوانين المنظمة لمجال التحول الرقمي، حيث تعتمد منظومة العدالة ترسانة قانونية[101] دولية **(الفقرة الأولى)** ووطنية **(الفقرة الثانية)** تسعى من خلالها تحقيق هذا الانتقال الرقمي.

الفقرة الأولى: القواعد القانونية على الصعيد الدولي

يعتمد تنظيم مرفق العدالة في إطار تحقيق التحول الرقمي، مجموعة من الاتفاقيات الدولية والقواعد القانونية ذات نطاق سريان دولي.

ومن بين هذه القوانين الرئيسية التي لها ارتباط بالتحول الرقمي والتي تؤطر له في مرفق العدالة، اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود**[102]**، وتركز هذه المعاهدات على مدخل تعزيز التعاون الدولي التنموي الاداري والأمني

---

[100]- جادالله الادريسي، التقاضي الرقمي والمحاكمة الافتراضية. مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية. العدد 38. يناير 2022، ص 435.

[101]- محمد شكاك، الأمن القانوني والقضائي في سبيل تعزيز الامن الرقمي، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، عدد 38، يناير 2022، 393.

[102]- رضوان الادريسي البوزيدي، مرجع سابق، ص 37.

لتحسين القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في مكافحة الجريمة والفساد في مختلف المرافق.

كما توجد في هذا المقام، العديد من القواعد القانونية الدولية التي تنظم مجال رقمنة الخدمات في مرفق العدالة من أهمها:

– (اتفاقية**UNCITRAL**) اتفاقية الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCITRAL**) هي هيئة تابعة للأمم المتحدة تعنى بتطوير وتوحيد قوانين التجارة الدولية والتي تشمل تعريف العديد من المصطلحات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية ذات الارتباط بمجال التجارة.

– الاتفاقية الدولية لحماية البيانات الشخصية (اتفاقية**Convention 108**)، والتي تحدد معايير حماية البيانات الشخصية والخصوصية.

– الاتفاقية الدولية للتوقيع الإلكتروني والتعريف الإلكتروني (اتفاقية**eIDAS**) والتي تنظم استخدام التوقيع الإلكتروني والتعريف الإلكتروني.

– الاتفاقية الاوروبية للخدمات الرقمية (**DSA**) تهدف الى تحسين الحماية القانونية للمستخدمين وتعزيز التنافسية في قطاع الخدمات الرقمية.[103]

يذكر أن تلك الاتفاقيات، تشتمل في بنودها على مبادئ أساسية وقواعد فنية وشروط ومؤسسات وأحكام قانونية، وتشمل أيضا الحقوق والواجبات على الصعيد الدولي، بغية تأطير الفضاء الرقمي، فماذا بشأن المقتضيات القانونية على الصعيد الوطني؟

[103]- المملكة المغربية وزارة العدل، القوانين والتشريعات، التعاون الدولي، مرجع سابق، رابط الموقع: https://2u.pw/3hqrKoU

الفقرة الثانية: القواعد القانونية على الصعيد الوطني

نجد مجموعة من المقتضيات القانونية المتفرقة بالنسبة للمملكة المغربية، التي تنظم عملية التحول الرقمي في مرفق العدالة، والتي تهدف إلى تطوير الخدمات القضائية وتعزيز الانتقال الرقمي، ومن بين هذه القوانين:

أحكام دستور المغرب لسنة 2011 بشكل عام، من خلال مقتضيات الفصل 120 منه الذي ينفتح على المجال في إطار تكريس التوجه نحو تحسين النظام القضائي على مستوى احترام الاجل المعقول، والذي يمكن قراءته من زاوية تفصيلية قد تضمن فسح المجال أمام اعتماد الوسائل التي تتيح تنظيم الزمن القضائي عبر استخدام التكنولوجية الحديثة.[104]

ينص كذلك ميثاق المرافق العمومية في المادة 24" تقوم المرافق العمومية بالتعريف المنتظم بمهامها، وبالخدمات التي تقدمها، وذلك عبر وسائل التواصل المتاحة خاصة الالكترونية منها بما فيها المواقع الالكترونية التي توضع لهذا الغرض "، وينص أيضا في المادة **27** منه " يجب على المرافق العمومية العمل على تبسيط مساطرها واجراءاتها الادارية ورقمنتها ".

نفس المضمون في المادة **28** والذي جاء فيــها " ...توفير الخدمات وتوسيع وتنويع اساليب تقديمها، لاسيما باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال"[105]

نشير كذلك لقانون تبسيط المساطر رقم **55.19**[106] الذي أسس كذلك ضمــن مبادئ تبسيط الاجـــراءات الادارية، مبدأ الرقمنة، والذي يتناول أيضا، بالتأطير والتنظيم كل ما له علاقة بالإجراءات المسطرية الإدارية.

لا ننسى كذلك القانون رقم **31.13**[107] الذي يعتبر مفتاح الانفتاح على هذا الورش ورش التحـول الرقمي، وينظم بدوره مجال ممارسة الحق في الحصول على المعلومات، والتي صار يتم توفيرها على أرض الممارسة بشكل استباقي أو من خلال طلب باستعمال الرقميات.

---

[104]- المملكة المغربية وزارة العدل، المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة في المغرب، يونيو 2020، موقع maroclaw، مرجع سابق.

[105]- ميثاق المرافق العمومية القانون رقم 54.19، مرجع سابق، ص 5661.

[106] - القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 06-20-1 بتاريخ 11 من رجب 1441 (6 مارس 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6866 بتاريخ 24 رجب 1441 (19 مارس 2020)، ص1626.

[107] - القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات الصادر بمقتضى ظهير شريف 15-18-1 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018)، الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018) ص 1438.

وتبعا لتحديث مقتضيات التنظيم القضائي بعد إصدار القانون الجديد رقم 38.15، [108] الذي كشف عن تركيبة متناسقة ومختلفة للمحاكم المغربية، كما أضاف قواعد ومبادئ جديدة، وألغى، وأبقى على أخرى، معلنا نسخة التنظيم القضائي الجديد لسنة 2023.

من أهم مستجدات ما جاء في قانون التنظيم القضائي الجديد، المواد 25 و34 و36، لما أدرج صراحة اعتماد الوسائط الالكترونية أثناء تصريف بعض مهام مرفق العدالة بالمحاكم المغربية.[109]

على غرار باقي المقتضيات القانونية الصادرة في الجريدة الرسمية على تعددها، والمرتبطة بالتحول الرقمي في تقديم الخدمات المرفقية، حيث يمتد نطاق سريانها ليشمل المنظومة القضائية: **[110]**

- القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية[111].
- القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية[112].
- القانون رقم 09.08[113] المتعلق بحماية الاشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.**[114]**

بهذا الصدد تزخر المملكة المغربية بكتلة قانونية هامة وجد متطورة، تسهم في تعزيز الترسانة القانونية لتحقيق تقدمها في مسار التحول الرقمي لمرفق العدالة، ونشير إلى أن تعزيز

---

[108]- ظهير شريف 1.22.38 صادر في 30 ذي القعدة 1443 (30 يونيو 2022) بتنفيذ القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، ج ر عدد 7108، 14 ذو الحجة 1443 (14 يوليو 2022)، ص 4568.

[109]- تنص المادة 25 " تعتمد المحاكم الادارة الالكترونية للإجراءات والمساطر القضائية، وفق برامج تحديث الإدارة القضائية التي تضعها وتنفذها السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، وذلك بتنسيق وثيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، كل فيما يخصه "، كما تنص المادة 34 "... ينشر برنامج تنظيم العمل بالمحكمة على موقعها الإلكتروني"، كما جاء في المادة 36 " ... وتمكينهم من تتبع مسار إجراءات قضاياهم عن بعد، في احترام تام للمعطيات الشخصية للأفراد وحمايتها ..." من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، مرجع سابق، ص 4568.

[110]- حمزة مروان، رقمنة الخدمات الإدارية القضاء نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل، السنة الجامعية2021 – 2022، ص 42.

[111] - القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 129-07-1 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007)، الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 25ذو القعدة 1428 (6 ديسمبر 2007) ص3879.

[112] - القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الالكترونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 100-20-1 بتاريخ 16من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6951 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1442 (11 يناير 2021) ص271.

[113] - القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1-09-15 بتاريخ 22من صفر 1430 (18فبراير 2009)، الجريدة الرسمية عدد 5711 بتاريخ 27 صفر 1430 (23فبراير2009) ص552.

[114]- رضوان الادريسي البوزيدي، مرجع سابق، ص40.

تلك الترسانة ألية مستمرة، ولازالت تنتظر المصادقة على مشروع القانون رقم **27.21**، في شأن رقمنة الإجراءات القضائية.

ومما لا شك فيه فقد أسهم في إحداث وتحيين عدة مؤسسات تعنى بتنفيذ تلك المضامين القانونية.

الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي لمجال التحول الرقمي

يضمن نجاح وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال داخل منظومة العدالة إنشاء هيئات مؤسساتية تهدف إلى تأطير تطوير التحول الرقمي، ونستحضر في هذا الصدد أبرز المؤسسات الدولية المواكبة لمسلسل التحول الرقمي، باعتبار المغرب العضو النشيط دوليا وفي محيطه الإقليمي **(الفقرة الأولى)**، ثم سوف نقوم بتسليط الضوء على المؤسسات الوطنية المعنية مباشرة بالتحول الرقمي في منظومة العدالة، والتي تقوم بالتنسيق مع وزارة العدل المشرف المركزي على القطاع **(الفقرة الثانية)**.

الفقرة الأولى: الهيئات المواكبة على الصعيد الدولي

يؤدي استحضار سياق التعاون والتنسيق الدوليين في مجال التحول الرقمي نحو الإشارة إلى أهم الفاعلين في دراسة وتفعيل مشروع التحول الرقمي، أولا بالنسبة للتعاون المتعدد الأطراف في نطاق دولي واسع، ويتعلق الأمر بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تشتغل بتنسيق مع البنك الدولي وكذا المنتدى الاقتصادي العالمي ثم منظمة التعاون الرقمي، ثم ثانيا في نطاق إقليمي محدود، وعلى الصعيد الإقليمي العربي نذكر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ثم الجمعية الافريقية للإدارة العامة والتدبير أفريقيا[115].

أ- مؤسسات التعاون الخارجية الدولية

تتكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من 30 بلدا، وتعمل المنظمة على دعم التنمية الاقتصادية المستدامة ومساعدة الحكومات على تنمية اقتصادها وتطوير تجارتها وكذا تبادل

[115] - لمزيد من الاطلاع، المملكة المغربية وزارة الانتقال الرقمي والإصلاح الإداري، مرجع سابق: https://2u.pw/EmoMeRU

الخبرات فيما بينها، وتشرف كذلك على تفعيل مبادرة الحكامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وفي كل ما يرتبط بتعزيز الإدارة الرقمية وتبسيط المساطر بمختلف مناطق العالم[116].

" أما منظمة التعاون الرقمي، فهي منظمة حكومية دولية تعمل على تعزيز التعاون في جميع المجالات المدفوعة بالابتكار، وتسريع نمو الاقتصاد الرقمي، تأسست في نونبر **2020** بمبادرة سبع دول، وهي المملكة العربية السعودية والبحرين الأردن وباكستان ونيجيريا وسلطنة عمان، وقد التحق بعضويتها لاحقا كل من المغرب ورواندا، وتتخذ من المملكة العربية السعودية مقرا لها ".[117]

ب-مؤسسات التعاون الخارجية الاقليمية

أنشئت المنظمة العربية للتنمية الإدارية سنة **1961**، كإحدى المنظمات المتخصصة، المنبثقة عن جامعة الدول العربية، لتساهم في تحقيق التنمية الإدارية بالمنطقة العربية، وفي سعيها لتحقيق هذه الرسالة، توجه المنظمة جهودها، وتقدم خدماتها، وبرامجها لحكومات الدول العربية المتركبة منها والأعـضـاء فيها، والتي يصل عددها إلى **22** دولة، ويعد المغرب من الأعضاء النشيطين في المنظمة.[118]

أنشئت الجمعية الافريقية للإدارة العامة والتدبير منذ أكثر من **40** عاما، وتضم هذه المؤسسة مختلف الممارسين في القطاعين العام والخاص، وتعد هي الأخرى فضاء مشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الإدارة العامة والتدبير، من خلال تطوير الأبحاث والشراكات، ويشكل فضاؤها الفرصة لتلاقح الأفكار، وتقام مناسباتها لتبادل التجارب والممارسات بين الدول المشاركة، ولمناقشة وسائل تحقيق الحكامة في افريقيا. [119]

تبعا لما سبق، لابد من الإشارة لأبرز الفاعلين على الصعيد الوطني، وذلك لبلوغ أهداف التحول الرقمي للعدالة في الفقرة الموالية.

---

[116] - لمزيد من الاطلاع، المملكة المغربية وزارة الانتقال الرقمي والإصلاح الإداري، مرجع سابق: https://2u.pw/EmoMeRU
[117] - سليمان العمراني، التحول الرقمي بالمغرب، مرجع سابق، ص 18.
[118]- المملكة المغربية رئيس الحكومة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مرجع سابق: https://2u.pw/E2GEgGi
[119]- المملكة المغربية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مرجع سابق: https://2u.pw/7ghFZzd

الفقرة الثانية: المؤسسات الفاعلة على المستوى الوطني

يمكن تصنيف مؤسسات التحول الرقمي في علاقتها بمنظومة العدالة، إلى قسمين من الفاعليين، قسم الفاعلين المتدخلين بشكل عام في رقمنة منظومة العدالة **(أ)**، وقسم الفاعلين الأساسيين في ورش رقمنة منظومة العدالة بصورة خاص **(ب)**.

أ- الفاعليين في المنظومة العامة للتحول الرقمي

يروم تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي **"CSMD"**، باعتبارها لجنة رسمية استشارية مؤقتة، والتي عينها الملك محمد السادس سنة **2019**، من أجل صياغة نموذج مغربي جديد يواكب التحولات الرقمية الحاصلة مطلع الألفية الثالثة، ولإعطاء دفعة جديدة للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي مجالات التكنولوجيا الحديثة، تعد من أبرز الفاعلين المؤثرين بهذا الورش.

مباشرة ما بعد تعيين رئيس الحكومة المغربية لسنة **2021**، تم تشكيل الحكومة من التحالف، والتي ضمت قطاع وزاري جديد، اعتبر من أبرز المستجدات على الصعيد المؤسساتي، يتعلق الأمر بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

وتعتبر حاليا، المؤسسة الحكومية المعنية بالتنسيق والتي تساهم من خلال القيام بأدوارها على مستوى الإعداد والتنفيذ والمواكبة والتقييم، في كل مجالات التحول والانتقال الرقمي بالمنظومات الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها منظومة العدالة، ومن أهم اختصاصات هذه المؤسسة:

- تتولى مهام الوصاية على وكالة التنمية الرقمية.
- تقوم بالاختصاصات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي.
- المساهمة في تنمية الإدارة الرقمية.
- المساهمة في تطوير جودة الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين.[120]

[120] - المملكة المغربية رئيس الحكومة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الرئيسية، المهام، مرجع سابق، رابط الموقع: https://www.mmsp.gov.ma/ar

بهذا الصدد، نشير إلى مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بتاريخ الجمعة **22** يوليوز **2022**، بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مع وزارة العدل المشرف الرئيسي على قطاع العدل، وتهدف الوزارتين من المذكرة، إلى التعاون معا لتجويد الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين، ويرمي ذلك بالأسس إلى التعاون لأجل تعزيز رقمنة الإجراءات القضائية، التي تعد هدفا استراتيجيا لتحقيق إصلاح شامل بمنظومة العدالة[121].

تبعا لنفس السياق، نشير كذلك للأدوار البارزة التي تقوم بها وكالة التنمية الرقمية، وهي مؤسسة استراتيجية مستقلة، والتي تم إحداثها بموجب القانون رقم **61.16** سنة **2017**، وتتولى هذه الوكالة تحت وصاية السلطة الحكومية مهام تنفيذ استراتيجية الدولة في مجالات التنمية الرقمية، وتشجيع نشر الوسائل الرقمية، وتطوير استخدامها بين المواطنين[122].

نسلط الضوء أيضا، على الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بالنظر للدور الفعال الذي تساهم به في مجال التقنين والاتصالات والربط بالشبكة وإصدار التقارير، كذلك نشير الى اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، وتهدف هذه الأخير الى حماية بيانات المستخدمين وخصوصيتها من كل أشكال سوء الاستغلال، كما تقوم بمعالجة إشكالات الحفاظ على الخصوصية لكافة أنواع البيانات الشخصية.[123]

ب-الفاعلين في ورش رقمنة خدمات مرفق العدالة

أحدثت وزارة العدل في سنة 1955، وشكلت منذ ذلك التاريخ السلطة الحكومية المكلفة بمهام إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في قطاع العدالة،[124] منذ ذلك الزمن والقطاع مستمر في تطوير بنيته المركزية، في اتجاه تكريس اللاتمركز الاداري، حتى شمل ذلك الإشراف والسهر على ورش التحول الرقمي، والذي يتوخى منه تحقيق رهان المحكمة الرقمية.[125]

بهذا الصدد فإن وزارة العدل، الفاعل الرئيسي، تباشر مهمة إنجاح ورش التحول الرقمي لمرفق العدالة بحكم اختصاصاتها الجديدة، حيث أصبحت مسؤولة عن تفعيل حق المواطن في

---

121 ـ المملكة المغربية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الادارة، مرجع سابق.

122 ـ المملكة المغربية، وكالة التنمية الرقمية، نبذة تعريفية، الاطلاع بتاريخ 28 مارس2024- 23:35، رابط الموقع: https://www.add.gov.ma/

123 ـ المملكة المغربية، وكالة التنمية الرقمية، مرجع نفسه.

124- المملكة المغربية وزارة العدل، تقديم الوزارة، نبذة عن وزارة العدل، الاطلاع بتاريخ 29 مارس 2024- 14:05، موقع وزارة العدل المغربية: https://justice.gov.ma/

125- شريف الغيام، حاجة التقاضي عن بعد بزمن الجائحة وسؤال المحكمة الرقمية، مجلة منازعات الأعمال، العدد 51، خاص بكورونا 2020، ص79.

الولوج إلى العدالة، وذلك من خلال تعبئة الموارد البشرية، والمالية، واللوجستيكي، والتجهيزات، والبنايات، بما يضمن حسن سير عمل المحاكم وتصريف العدالة وفق معايير الجودة والنجاعة، كما أنها تضطلع بمهام الإشراف على التدبير المالي والإداري للمحاكم، وتتبع ومواكبة تنفيذ برامج ومؤشرات نجاعة الأداء، وعلى حوار التدبير.

وبالتالي يفرض الأمر على أن تتوفر الوزارة على بنية إدارية حديثة، تعتمد على الوسائل التكنولوجية والرقمية المتطورة، لترقى إلى مستوى المسؤوليات الجديدة وتقدر على النهوض بالأعباء المنوطة بها. [126]

باعتبار مؤسسة النيابة العامة، تمثل المجتمع لإرساء مبادئ العدالة في القضايا الجنائية، بما ينجم عنه تكريس العدالة والحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات، على أرض الواقع، وكذا بالفضاء الرقمي، تماشيا مع متغيرات العولمة التكنولوجية، فيما يرتبط برصد، وتتبع، ومعالجة الجرائم المعلوماتية، والتصدي للإجرام السيبيراني، أحد المداخل التهديدية الكبرى في المجال الرقمي، إلى جانب دورها في الإشراف والتسيير لعمل الشرطة القضائية، في كل ما يتعلق بالأبحاث والتحريات في شأن تلك الجرائم وضبط مرتكبيها.

وبذلك يساهم سياق تحديث النيابة العامة في مسلسل التحول الرقمي بمنظومة العدالة، من منظور أخر، خاصة المنظور الزجري بخصوص تطوير الادارة الجنائية، ولها دور أساسي ومهم في إرساء المحكمة الرقمية.

بعدما أشير إلى مضامين المخطط الاستراتيجي للمجلس الاعلى للسلطة القضائية في الإطار التنظيمي، لابد أن نؤكد كذلك على دوره المهم في تسريع تنزيل مشروع التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وفق مقاربة تشاركية تضمن في حدود صلاحيات المجلس أثناء انخراطه بورش التحول الرقمي، الذي يتجلى في انكباب المجلس على تفعيل عدة إجراءات وتطورات العصر الحالي، ولا شك أن تطبيقها سوف يكون له الأثر الإيجابي الواضح بمرفق العدالة[127].

---

[126] ـ المملكة المغربية وزارة العدل، مرجع سابق، رابط الموقع : https://2u.pw/dmUpCo

[127]- أنظر الصفحة 70 و71 من المخطط الاستراتيجي للمجلس الاعلى للسلطة القضائية 2021 – 2026) المنشورة بالمكتبة الرقمية بإصدارات المجلس، تاريخ الاطلاع 20 مارس 2024-18:30، على موقع المملكة المغربية المجلس الاعلى للسلطة القضائية: https://cspj.ma/documents/publications

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في خضم هذا الفصل، تطرقنا للتطور التاريخي لمفهوم التحول الرقمي في مرفق العدالة بالمغرب، حيث تم التركيز على كيفية تطوّر الفكرة والاهتمام بالتحول الرقمي في القطاع القانوني والقضائي عبر السنوات، وقد أبرزنا خلاله الجهود التي بذلت لإدخال التكنولوجيا الرقمية في مختلف جوانب العمل القضائي، مثل إدارة القضايا، وتسريع الإجراءات، وتحسين الوصول إلى العدالة للمرتفقين.

كما تمت الإشارة للمحددات التنظيمية والقانونية التي تحكم تطبيق التحول الرقمي في مرفق العدالة بالمغرب، بالإضافة إلى الهيكل المؤسساتي الذي يدعم هذه الجهود، حيث تم تحليل القوانين والأنظمة التي تم وضعها أو تعديلها لتمكين استخدام التكنولوجيا في العمل القضائي، مع التركيز على القواعد القانونية على الصعيد الدولي والوطني لمجال التحول الرقمي.

يشكل ما سبق في إطار ترصيص هذا الورش الحيوي مواكبة لمستجداته وتغيراته، فمن خلال تعزيز وتقوية المداخل التأسيسية قانونيا، وتنظيميا، ومؤسساتيا، قد يتحقق ترسيخ المبادئ وتكريس المقاربات التدبيرية الحديثة على أرض الواقع، خاصة وأن ورش الرقمنة الذي يستمر في توسيع نطاقه يتطلب مرونة في التدبير والتسيير لتفعيل مختلف الأهداف المحدد له.

بالتالي يمتد السؤال الاشكالي حول واقع الجودة في الخدمات الرقمية لمرفق العدالة بالتجربة المغربية؟ الأمر الذي يتجه بنا نحو استكمال الإجابة عنها في محاور (**الفصل الثاني**).

الفصل الثاني:

معالم جودة الخدمات الرقمية في قطاع العدل

سعت المملكة المغربية في العقدين الأخيرين بخطى حثيثة لإنجاح مشاريع العدالة الإلكترونية، وعليه فلا شك أن اعتماد تكنولوجيا المعلوميات والرقمنة أضحى محددا رئيسيا لقياس جودة خدمات مرفق العدالة، نظرا لانعكاسها المباشر على تبسيط المساطر الإدارية والتقليص من أجال تلبية الخدمات الإدارية من الاستقبال وحتى التنفيذ، ومن تكلفتها وأيضا جودتها.

وقد تعددت التقارير الدولية والوطنية التي تحاول تصنيف تجربة التحول الرقمي للدول من بينها المغرب، وذلك نتيجة لتعدد الجهات الخارجية والمؤسسات الوطنية التي تتابع عن كثب وتراقب مدى تطور مؤشرات التنمية الرقمية بمنطقة شمال أفريقيا، عبر المواكبة المستمرة والدورية أثناء تنفيذ عمليات والأهداف الاستراتيجية لورش التحول الرقمي الذي عملت في تحقيقه الحكومة المغربية الحالية، بتأكيدها ذلك في إحدات وزارة مكلفة بالتحول الرقمي **(المبحث الأول)**. وبناء على ذلك، تعتبر بعض التوجهات حول مسار رقمنة الخدمات العمومية، أنها تسير في الطريق الصحيح والثابت وتبعث على مظاهر الجودة،[128] في حين يرى البعض الآخر مدى تأخر تفعيل ورش التحول الرقمي بالمغرب الذي تثقله إكراهات عديدة وتواجهه تحديات عصيبة، مما ينعكس سلبيا على مستوى جودة تقديم الخدمات الإلكترونية **(المبحث الثاني)**.

[128]- سعيد الغماز، التحول الرقمي في المغرب...طموح كبير يقابله تعثر في التنزيل، مقال منشور بمرصد التحول الرقمي، تاريخ الاطلاع 9 ابريل 2024-12:15، رابط الموقع: https://www.sdtconsulting.ma

المبحث الأول: دراسة تشخيصية في مسار التحول الرقمي

يتطلب الانتقال إلى المحكمة الرقمية لجعل القضاء ليواكب التحولات المعاصرة، التعاون الوثيق بين المؤسسات الفاعلة والمنخرطة في تحديث منظومة العدالة، وذلك للتشجيع على تسريع وثيرة التحول الرقمي وتجويد الخدمات وتحقيق الجودة والنجاعة المطلوبتين. في هذا الصدد، سوف يتم استحضار واقع هذا التحول من خلال المؤشرات والمعطيات ونتائج بعض الدراسات المنجزة والتقارير الصادرة من طرف مؤسسات دولية ووطنية **(المطلب الأول).** وفي سياق أخر يركز مرفق العدالة في الفترة القادمة على المساهمة في رقمنة عمل المحاكم، لأجل استكمال الجهود المبذولة لتعزيز المكتسبات المحققة في هذا المجال سوف نتطرق إلى مظاهر التحول الرقمي بقطاع العدل **(المطلب الثاني).**

المطلب الأول: واقع التحول الرقمي في المغرب

تعتبر الدراسات المنجزة على الصعيد الدولي بمكانة المرآة الخارجية التي تعكس صورة التحول الرقمي للمغرب بوجه عام[129] **(الفرع الأول).** بالموازاة مع ذلك، تعكس دراسات واستطلاعات وطنية، تلك الصورة بشكل خاص، من التي تهتم كذلك بالتتبع والمراقبة خلال عملية التشخيص مستوى تقدم الورش **(الفرع الثاني).**

الفرع الأول: التحول الرقمي من زاوية التقارير الدولي

يستدعي تعميم استغلال المعلوميات في عمل الإدارة القضائية على جميع المحاكم المغربية في إطار سياسة التحديث مجموعة من آليات التعاون والتبادل الدوليين، سيحدد هذا الفرع لمحة تشخيصية لموقع تجربة التحول الرقمي بالمغرب، وكذا واقعها حسب مرآة تقارير الأمم المتحدة بشأن تطور الحكومات الإلكترونية **(فقرة أولى)**، وحسب منظور تقارير مجموعة البنك الدولية **(فقرة ثانية).**

[129]- سليمان العمراني، التحول الرقمي للمغرب في مرآة البنك الدولي، مرصد التحول الرقمي، نشر في 15 دجنبر 2022 تاريخ الاطلاع في 9 ابريل 2024-18:55، على الرابط: https://www.sdtconsulting.ma

الفقرة الأولى: بيان تقارير الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية

يمكن إجمال المعطيات والبيانات الرقمية بناء على تقارير دولية، والتي تؤشر لوضع المغرب على مستوى تطور التنمية التكنولوجية إلى مجموعة مؤشرات، حيث نجد:

أ- بخصوص مؤشر الحكومة الإلكترونية

- بالنسبة لمؤشرات سنة 2003

دوليا: حقق المغرب بخصوص مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية على المستوى الدولي، مـــعدل 0,2655، في أول محاولة تصنيف له واحتل المرتبة 131 عالميا، خلال سنة 2003 ونفهم من هذا أن هذا معدل متأخر بهامش واسع من الفرق، عن المعدل العام الدولي، الذي كان محددا في 0,3607.[130]

إقليميا: نجد أن معدل المغرب السابق ذكره أعلاه صنف الأول اقليميا تابعا نفس المؤشر، متقدما بالموازنة مع المـعدل العام الإقليمي الذي كان محددا في 0,2005.[131]

- بالنسبة لمؤشرات سنة 2022

دوليا: انتقلت فيما بعد تصنيفات مؤشر الحكومة الإلكترونية المغربية، تصاعديا إلى مـعدل 0,5915 وتم تصنيفه في المرتبة 101 عالميا، واقترب بذلك، بفارق سلبي جد ضئيل مـن المعدل العام الدولي الـــذي تم تحديده في 0,6102، خلال سنة 2022 وبالتالي تم تقليص الفارق الكبير الذي كان يسجل فيما سبق من السنوات. [132]

إقليميا: حافظ المغرب على نفس المستوى المتقدم إقليميا، بتجاوزه للمعدل العام الإقليمي 0,4054 اعتمادا على أخر تقييم له بنفس السنة.[133]

---

[130] - للمزيد من الاطلاع الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤسسات العامة، قواعد البيانات، تاريخ الاطلاع:10 ابريل 2024- 10:55جميع الاحصائيات والارقام متاحة على رابط الموقع: https://2u.pw/NlLnTtO

[131] - الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤسسات العامة، مرجع نفسه.

[132] - الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤسسات العامة، مرجع نفسه.

[133] - سليمان العمراني، حوار الايام عن التحول الرقمي، مرصد التحول الرقمي، الاطلاع بتاريخ 9 ابريل 2024-12:55 مرجع سابق، رابط الموقع: https://www.sdtconsulting.ma

- حدود تطور مؤشر الحكومة الإلكترونية المغربية خلال مدة 2003-2022

تشير الأرقام الإحصائية كذلك، على أن أحسن تصنيف حققه المغرب في مؤشر الحكومة الإلكترونية كان سنة 2014 حيث تقدم إلى أحسن ترتيب له بـــالرتبة 82، بينما أسوأ ترتيب للمغرب كان في المرتبة 140 سنة 2008. [134]

ب- بالنسبة لمؤشر المشاركة الإلكترونية

- بالمقارنة بين سنتي 2003 و2022 حسب العتبة الدولية

حسب أول تقييم سنة 2003: سجل المغرب، خلال أول محاولة للتصنيف بخصوص هذا المؤشر، سنة 2003 الرتبة 61 بمعـدل 0,1379، أي أقل من المعدل الدولي العام 0,1493 بفارق سلبي بسيط[135].

حسب آخر تقييم سنة 2022: أما في آخر محاولة تصنيفية له سنة 2022، فقد تطور الفارق سلبيا، على مستوى الترتيب بـ67 درجة الذي تراجع للمرتبة 128، كما سجل معـدل سلبي 0,2727 مقارنة مع المعدل الدولي العام، الذي حدد في عتبة 0,4450 [136].

ويمكن قراءة نفس المؤشر من جهة أخرى باعتبار المغرب قلص الفارق، حقق فيها تقدما بالنسبة لتطور المعدل، دون أن يصل إلى العتبة الدولية المطلوبة.

- المقارنة بين سنتي 2003 و2022 حسب العتبة الإقليمية

بالمقابل ظل المغرب يحافظ على تصنيفه الإيجابي بالمقارنة مع المعدل الإقليمي لمؤشر المشاركة، بحيث حقق مستوى متقدم نسبيا أكبر من العتبة الإقليمية، بالنسبة لسنة 2003، وخلال سنة 2022.

---

[134]- سليمان العمراني، حوار الايام عن التحول الرقمي، مرصد التحول الرقمي، الاطلاع بتاريخ 9 ابريل 2024-12:55 مرجع سابق، رابط الموقع: https://www.sdtconsulting.ma

[135]- للمزيد من الاطلاع الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤسسات العامة، قواعد البيانات، تاريخ الاطلاع:10 ابريل 2024-12:00، مرجع سابق، رابط الموقع: https://2u.pw/NlLnTtO

[136] - الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤسسات العامة، مرجع نفسه.

- حدود تطور مؤشر المشاركة الإلكترونية المغربية خلال مدة 2003-2022

تشير البيانات الإحصائية أيضا، بالنسبة لمؤشر المشاركة الإلكترونية، أن أفضل تصنيفا حصل عليه المغرب هو المرتبة 17، الذي ورد تقريري 2014 و2016 وبخصوص أقل تصنيف كان ذلك في سنة 2008 في الرتبة 170.[137]

هذه الأرقام السابقة مستمدة من مؤشرات هيئات الأمم المتحدة، فماذا عن مؤشرات مجموعة البنك الدولي؟

الفقرة الثانية: بيان التقرير الخاص مجموعة البنك الدولي في سنة 2021

تؤدي مؤسسة البنك الدولي دورا أساسيا له وقع مهم على الدول، وذلك من حيث التمويل في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما فيها الإسهام في تحقيق التنمية الرقمية،[138] ولذلك نجد معطيات تتحدث عن إيـجابيات التكنولوجيا الرقمية بمنطقة الشـرق الأوسط وشمال إفريقيا.

جاء في مضامين تلك الدراسة معطيات ومؤشرات تحاول وصف حال 21 دولة معنية، بما فيها بلاد المغــرب، في محاولة لتقديم تشخيص جد دقيق ومركز، تم فيه استعراض جملة من النسب المئوية نجدها تميزت بالتفاوت والاختلاف فيما بين تلك الدول.

بالاستناد على أهم تلك الأرقام الإحصائية التي تتجلى أساسا في خمسة مؤشرات كبرى، مقسمة إلى مؤشرات فرعية وأخرى صغرى، تتناول معطيات جـد دقيقـة، كشفت في منظور التجربة المغربية فكرة مفادها، أن تجربة التحول الرقمي بالمغرب يمكن أن تصنف ضمن

[137] - للمزيد من الاطلاع الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤسسات العامة، قواعد البيانات، تاريخ الاطلاع: 10 ابريل 2024-16:55 جميع الاحصائيات والارقام متاحة على رابط الموقع: https://2u.pw/NlLnTtO

[138]- سليمان العمراني، مقال إلكتروني التحول الرقمي للمغرب في مرآة البنك الدولي، مرصد التحول الرقمي، مرجع سابق، منشور على نفس الرابط.

الدول القريبة من المعدل العالمي أي الأقل من المتوسط، بالتالي يمكن تصنيف المغرب ضمن نطاق الدول المتوسطة بخصوص مؤشر جودة المؤسسات.[139]

نفس التشخيص ونفس الملاحظات الوصفية، يمكن إسقاطها بالنسبة لمؤشرات أخرى، مثال مؤشر تغطية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال،[140] وكذا بالنسبة لمؤشر اعتماد التكنولوجيا والمعلوميات والاتصال لدى مؤسسات الأعمال والتجارة الإلكترونية،[141] وبالنسبة للمؤشر المخصص لقياس مدى تطور الحكومة الالكترونية.

انطلاقا من إحصائيات التقارير الدولية الصادرة سنة 2021، نجدها تدرج المغرب ضمن لائحة الدول الضعيفة جدا بالنسبة للمؤشر المخصص لقياس مدى تطور اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجالات التمويل الرقمي[142] ، فماذا عن تشخيص المؤسسات الوطنية؟

الفرع الثاني: التدبيرالرقمي لقطاع العدالة من زاوية التقارير الوطنية

سنرصد في (**الفقرة الأولى**)، مستوى تشخيص واقع التحول الرقمي لقطاع العدل وطنيا[143]، كما سنعرض كذلك، أهم البيانات التشخيصية من منظور التقارير الصادرة في إطار العمل المشترك بورش العدالة المنفتحة في (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: تشخيص واقع التحول الرقمي لقطاع العدل

يعد مجال الرقمنة حسب تقرير النموذج التنموي الجديد، إحدى الرافعات الأساسية التي يعتمد عليها لتحقيق الإقلاع، وللانطلاقة في تفعيل توصيات النموذج التنموي الجديد، والذي يتبين على مستوى مضامين التقرير العام الصادر في أبريل 2021.

---

[139] - آنا بوال كوسوليتو، وكليمون جيفودان مؤلف جماعي، 2021 إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا: كيف يمكن ان يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية الى تسريع وثيرة النمو وإيجاد فرص عمل. واشنطن سنة 2021، نشر في 16 مارس 2022، الاطلاع بتاريخ 11 ابريل 2024-18:30، ص 71، موقع البنك الدولي: https://2u.pw/FfYVm5T

[140] - آنا بوال كوسوليتو، وكليمون جيفودان، مؤلف جماعي، مرجع سابق، ص 67.

[141] - آنا بوال كوسوليتو، وكليمون جيفودان، مؤلف جماعي، مرجع سابق، ص 69.

[142] - آنا بوال كوسوليتو، وكليمون جيفودان، مؤلف جماعي، مرجع سابق، ص 68 و70.

[143]- كوثر رغوي، تقييم الخدمات الادارية الرقمية بالمغرب دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 471.

أ- واقع مرفق العدالة في مغرب اليوم

خص تقرير النموذج التنموي الجديد وورش الحكومة المنفتحة لموضوع تسريع التحول الرقمي أهمية بالغة، باعتباره رافعة حقيقة لإصلاح الإدارة العمومية، ولرفع منسوب ثقة المواطنين فيها، أمام هذه وضعية الراهنة التي تختلط فيها المكاسب ومظاهر الخصاص، وعلى الرغم من أوجه الإصلاحات والبرامج العمومية، التي انكب المغرب على إعدادها وتفعيلها في مختلف المجالات العديدة، لم يتمكن المغرب من توطيد مساره التنموي.[144]

هذه إحدى النقاط المثيرة للانتباه في التقرير العام المذكور، والمتمثلة في دينامية الإصلاح والجهود المبذولة في قطاع العدل، التي تضمنت تسجيل تراجع أو ضعف الثقة في منظومة العدالة، ووجود محدودية بالنسبة لقدرة القطاع فيما يخص تصور وتنفيذ السياسات القطاعية، مما يؤثر سلبيا في عمليات تقديم الخدمات العمومية بالجودة المطلوبة.[145]

ومما جاء في تجليات التشخيص كذلك، عدم وضوح المسؤوليات وضعف الانسجام في عمل الفاعلين،مما نتج عنه إيقاع بطيء للإصلاحات، كما أن إحراز النتائج يعرف بعض التأخير، ووجود اعتقاد سائد بكون العدالة غير فعالة، وهي مظاهر تحيل إلى اختلالات في المنظومة، مما تسهم في كبح الطاقات على الرغم من سلسلة الإصلاحات المنجزة والقائمة، كما تقوي مظاهر الخلل تلك، في تنامي إحساس المواطنين بخصوص عدم الاطمئنان، والتعرض للتعسف في منظومة العدالة. [146]

يلاحظ مما سبق ذكره، حول ما جاء في التشخيص بخصوص وضعية المنظومة القضائية المغربية، أن مسألة التحول الرقمي في القضاء المغربي جزء من كل، وبذلك يصح القول في هذا السياق أن مرفق العدالة، لم يستفد أكثر مما توفره الوسائل الرقمية، فإذا كان جزءا من المشكل فإن به توجد الحلول مستقبلا.

---

[144] - المملكة المغربية: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التقرير العام الاطلاع بتاريخ 11 ابريل 2024-18:45، ص 24، منشور على الرابط: https://csmd.ma/rapport-ar

[145]- المملكة المغربية: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التقرير العام، مرجع نفسه، ص 64.

[146]- المملكة المغربية: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التقرير العام، مرجع سابق، ص 32.

ب- الرقمنة رافعة للتغيير في عالم الغد

ترسم التحولات الجارية والقادمة في مغرب اليوم والغد معالم جديدة يصعب التنبؤ بتطوراتها، مما يؤكد ضرورة التحلي بمزيد من المرونة التدبيرية، مع لزوم اتخاذ التدابير الاستباقية أو الاستشرافية للمستقبل، [147] مما ينتظره المرتفق ويتطلع له مستقبل تحسين جودة الخدمات العمومية، وتعتبر رقمنة الإدارة شرطا ضروريا، لتحسين جودة تلك العلاقة بين المرفق والمرتفق، فهي من لوازم استعادة الثقة المفقودة.[148]

من المنتظر أيضا، أمام تسارع التحولات التكنولوجية، وتحت تأثير الانتقال الرقمي، حصول تغييرات عميقة مما قد يؤدي إلى التقليص من التدخل البشري في العديد من الخدمات، الأمر الذي يجعل تكوين الرأسمال البشري والبحث والتطوير والابتكار ضمن الأولويات، حيث يطرح بحدة تسريع تأهيله، على غرار تأهيل البنية التحتية التكنولوجي، بهدف دعم قدرتها،[149] لأن تحقيق نجاعة الأداء عبر مدخل جودة الخدمات العمومية يعتمد بشكل أساسي على جودة الرأسمال البشري.

يسعى مغرب الغد، لتكريس عدالة مستقلة حامية للحقوق والحريات ومصدر أمان موثوق على المستوى القانوني والقضائي، لا يتحقق ذلك إلا بالسعي المستمر نحو الريادة إقليميا ودوليا في المجـالات المستقبلية، وبالرقميات حيث تعبأ القدرات التحويلية للتكنولوجية الرقمية تعبئة كاملة، وهو من الطموحات المراد تحقيقها في أفق 2035. كان ذلك التشخيص وفق منظور التقرير العام الصادر عن لجنة النموذج التنموي، ماذا بخصوص تقارير ورش الحكومة المنفتحة؟

147- المملكة المغربية: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التقرير العام، مرجع سابق، ص 37.
148- المملكة المغربية: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التقرير العام، مرجع سابق، ص 37.
149- المملكة المغربية: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التقرير العام، مرجع سابق، ص 49.

الفقرة الثانية: تقارير الحكومة المنفتحة

سنعتمد في تشخيص واقع التحول الرقمي بمنظومة العدالة على المعطيات المتوفرة بخصوص ورش العدالة المنفتحة، من خلال تقرير اللقاء التشاوري للعدالة المنفتحة لسنة 2020 **(أ)**،[150] وعلى بعض مؤشرات تنزيل ورش العدالة المنفتحة للمدة 2021-2023 **(ب)**.

أ- اللقاء التشاوري حول العدالة المنفتحة 2020

يتبين من خلال اللقاء التشاوري حول العدالة المنفتحة المنظم في إطار ورش الحكومة المنفتحة، بتاريخ 16 أكتوبر 2020، الذي عرف مشاركة فاعلين من المنتمين المهنيين والمهتمين بمنظومة العدالة وجود العديد من المحاور التي أسهمت في بلورة نتائج ومخرجات اللقاء.

يشير ملخص تقرير ذلك اللقاء المنظم من قبل نادي قضاة المغرب، التحديات ذات الأولوية والإشكاليات الكبرى، مرفقة بنتائج استطلاع الرأي والحلول والأولويات المقترحة حول ورش العدالة المنفتحة، ويمكن بالتالي اعتماد نتائجها للتشخيص[151].

حيث يقدم معطيات حول فكرة واضحة، تتجلى في تفاوت السرعات بين مكونات منظومة العدالة أثناء تعاطيها مع الرقمنة، وكذا، بالنظر للتداخل الكبير في الاختصاصات نتيجة لتعدد الفاعلين في منظومة العدالة.

خلال نفس اللقاء التشاوري، نادى المشاركون بضرورة الانكباب التام والاستمرار في تنزيل مشروع رقمنة العدالة، عبر انخراط كل مكونات الحقل القضائي وبنفس الوثيرة في مشروع الرقمنة الكاملة لمعالجة العملية القضائية[152].

---

[150]- المملكة المغربية: رئيس الحكومة، وزارة الانتقال الرقمي واصلاح الادارة، بوابة الحكومة المنفتحة، تقرير اللقاء التشاوري الرابع حول العدالة المنفتحة ، الاطلاع بتاريخ: 12 ابريل 2024-16:00، الرابط: https://2u.pw/obYlydB

[151] - للمزيد من الإطلاع المملكة المغربية: رئيس الحكومة، وزارة الانتقال الرقمي واصلاح الادارة، بوابة الحكومة المنفتحة، تقرير اللقاء التشاوري الرابع حول العدالة المنفتحة ، مرجع نفسه، الرابط: https://2u.pw/obYlydB

[152]- المملكة المغربية: رئيس الحكومة، وزارة الانتقال الرقمي واصلاح الادارة، الحكومة المنفتحة، تقرير اللقاء التشاوري الرابع حول العدالة المنفتحة، مرجع سابق، الرابط: https://2u.pw/obYlydB

عموما يمكن القول، من خلال مخرجات اللقاء التشاوري المذكور، وجود أثر واضح وبصمة نوعية في مسار التحول الرقمي للقضاء المغربي، حيث يؤدي التشخيص المستمر مع تتبعه وثيرة التحول الرقمي لمرفق العدالة، إلى اكتشاف الداء أي المشاكل الكبرى، لتحديد الدواء أي الحلول المطروحة والمناسبة، بما يعزز من مستوى انخراط مرفق العدالة في مسار التطور والتحديث المستمر، وذلك لأجل تقويم سكة الإصلاحات الحاصلة، وبغاية الاندماج مع واقع العصر التكنولوجي، ولأجل الإسراع وتمديد الخطوات أكبر وأكثر للنجاح في تفعيل الورش.

ب-مؤشرات العدالة المنفتحة للمدة 2021-2023

تشير نسبة إنجاز الخطة الوطنية للمدة 2021- 2023 إلى تحقيق 80,2% من التقدم، خلال السنة الأخيرة بالمدة المحددة، ويهم ذلك المؤشر الإجمالي لقياس مستوى تنفيذ 22 التزام المحددة في الخطة بشكل عام.[153]

أما فيما يتعلق بمحور العدالة المنفتحة، فقد بلغت نسبة الإنجاز 80,7%، [154] وهو مؤشر الإنجاز الذي يقيس مستوى تفعيل ثلاث التزامات، تنكب من أجل إنجازها مختلف مكونات منظومة العدالة بشكل خاص:

– بالنسبة إلى الالتزام رقم (14)؛ المتعلق بنشر النصوص القانونية والأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية، فقد بلغت نسبة تقدم الالتزام 95%.

– بخصوص الالتزام رقم (15)؛ بشأن التقعيد القانوني لاستعمال الوسائط الإلكترونية في التقاضي فقد تم تحقيق نسبة إنجازه بـــ 87%.

– وأخيرا الالتزام رقم (16)؛ المخصص لتعزيز انخراط منتسبي العدالة في التحول الرقمي للعدالة فهو منجز بنسبة 60%. [155]

[153]- المملكة المغربية: بوابة الحكومة المنفتحة، تم الاطلاع على الارقام والاحصائيات، بتاريخ 12 ابريل 2024-11:00، مرجع سابق على رابط الموقع: https://www.gouvernement-ouvert.ma/

[154]- المملكة المغربية: بوابة الحكومة المنفتحة، مرجع نفسه.

[155]- المملكة المغربية : بوابة الحكومة المنفتحة، مرجع نفسه.

بالتالي يلاحظ مدى جدية العمل والمجهود الذي يقدم في هذا الإطار خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة ما بعد حصول الأزمة الصحية، على إثر فرض الحجر الصحي بسبب انتشار وباء كورونا، ومدى تفاعل المنتمين للوزارة المسؤولة بمهام التنفيذ، عبر التنسيق مع الجهات المساهمة والمتدخلة لتنزيل برامج ومشاريع الخطة الوطنية للعدالة المنفتحة.

وسنحاول في المطلب الموالي، الكشف عن طبيعة تلك الجهود، والمكتسبات المنجزة، مع الإشارة إلى ما يتم إنجازه في تجارب دول أخرى، مثالا: الولايات المتحدة الأمريكية عالميا، والإمارات العربية المتحدة إقليميا.

المطلب الثاني: مظاهر التحول الرقمي في قطاع العدالة

نشير بهذا السياق إلى مظاهر وتجليات العمل على أرض الواقع والمجهودات التي يتم إنجازها، على عدة مستويات وأبعاد، في إطار ورش تحديث المنظومة القضائية كما سيأتي ذكره في (**الفرع الأول**). ولبلوغ نتائج تلك الإصلاحات المنجزة، ومسايرة ركب الدول المتقدمة، ومن أجل الارتقاء بالمنظومة القضائية لتصبح في مراكز الصدارة، وبالتالي تصير تجربة نموذجية تجد لها مكانا ضمن التجارب الرائدة دوليا وإقليميا، سوف نسلط الضوء على بعض من التجارب النموذجية من خلال (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: الرقمنة في قطاع العدالة المغربية

تقوم وزارة العدل بتنسيق مع مختلف الفاعلين في حقل العدالة، بمجهودات كبرى في اتجاه تكريس مفهوم المحكمة الرقمية، [156] (**الفقرة الأولى**)، وبغية تحقيق مكتسبات تعزز بها نقط قوة التجربة المغربية في مسار رقمنة خدمات مرفق العدالة (**الفقرة الثانية**).

[156]- كوثر رغوي، تقييم الخدمات الادارية الرقمية بالمغرب دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 474.

الفقرة الأولى: الجهود المبذولة لتفعيل ورش المحكمة الرقمية

يرصد حجم الجهود المبذولة من قبل مختلف الفاعلين بحقل العدالة، إثارة للانتباه إلى بسط الجهود المبذولة على المستويين التنظيمي والقانوني، وعلى مستوى إحداث المنصات الرقمية، والتواصل الرقمي لتفعيل ورش المحكمة الرقمية.

أ- الجهود المبذولة على مستوى التحيين القانوني والتنظيمي

تتعدد مظاهر الجهود المبذولة على عدة مستويات قانونية وتنظيمية نذكر منها:

- بالنسبة للجهود من حيث إعداد مشاريع القوانين

يروم مشروع قانون الرقمنة 27.21 من جهة،[157] إلى استعمال الأنظمة الرقمية في إجراءات التقاضي المدنية بصفة إلكترونيا، في مختلف محاكم المملكة أهمها، خدمة التبليغ الإلكتروني، مع توسيع نطاق اعتماد نظام الأداء الإلكتروني، كلما تعلق الأمر بتأدية رسم قضائي مثلا، وتعميم نطاق الحسابات الإلكترونية المهنية، بالنسبة للمحامين، والمفوضين القضائيين، والخبراء، وكذلك في مجالات تبادل المعطيات، مع اعتماد نظام موثوق للتوقيع الإلكتروني.

كما يروم نفس المشروع من جهة ثانية، إلى استعمال الرقمنة في كافة مراحل الدعوى العمومية أو الزجرية، بنفس الضمانات الممنوحة للأطراف خلال المحاكمات ذات الحضور المادي خلال الجلسات. ولاسيما عند مباشرة إجراءات البحث والتحري أو التحقيق، مع إمكانية عقد جلسات افتراضية، بإجراء المحاكمات عن بعد عبر تقنية المناظرة المرئية بعد موافقة المتهم، وتنظيم الاستماع عن بعد للأشخاص الموجودين داخل المغرب أو خارجه، ممن لهم علاقة أو صلة بالخصومة، تفعيلا لمضمون الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، كآليات التعاون القضائي في المادة الجنائية.[158]

[157]- المملكة المغربية: وزارة العدل، القوانين والتشريعات، مشاريع القوانين، مرجع سابق: https://2u.pw/W82IwJP

[158]- نور الدين الناصري، قراءة في مشروع القانون المتعلق باستعمال الوسائط الالكترونية في الاجراءات القضائية، مجلة مغرب القانون نشر في 4 يونيو 2020، تاريخ الاطلاع 15 ابريل 2024-16:25، رابط المقالة: https://www.maroclaw.com

كما يتضمن مشروع القانون أيضا، المعالجة المعلوماتية للمحاضر المنجزة في إطار الإجراءات الجنائية، وتذييلها بالتوقيع الإلكتروني، فضلا على المعالجة المعلوماتية لبطائق السجل العدلي وتذيلها بتوقيع إلكتروني.[159]

- بالنسبة للجهود المبذولة على المستوى التنظيمي

يقوم مرفق العدالة، بوضع معالم وتوجهات السياسة الجنائية بتنسيق مع الجهات المعنية، بمجموعة من التدابير، حيث يتم اقتراح نوع جديد من العقوبات البديلة، على غرار العقوبات الأصلية والإضافية أو التدابير الوقائية وأخرى، مع حذف بعض العقوبة أو التدابير السالبة للحرية والاهتمام بآلية الصلح الزجري لفض المنازعات، بالإضافة إلى إدماج آليات إلكترونية متطورة تساعد في تتبع ومراقبة الأشخاص أثناء مدة الخضوع لنوع من العقوبات البديلة، تسمى المراقبة الإلكترونية حسب مشروع قانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة.[160]

أما بخصوص التبسيط ورقمنة الإدارة القضائية، فقد تم تسطير رؤية استراتيجية جديدة للتحول الرقمي لمنظومة العدالة، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف، ولتنزيل هذه الرؤية تم الارتكاز على مجالات ذات أولوية وهي:

- ملاءمة الترسانة القانونية لمواكبة مشاريع الرقمنة
- ملاءمة تنظيم وهيكلة الوزارة لتستجيب للتحولات الهيكلية التي يعرفها القطاع
- إرساء حكامة البيانات التي ينتجها مرفق العدالة
- تسهيل التواصل بين الإدارة القضائية والمهنيين في المنظومة القضائية والمرتفقين
- تقوية البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة والمحاكم
- تعزيز أمن نظم المعلومات بالإدارة القضائية

[159]- للمزيد من الاطلاع انظر مسودة مشروع القانون يتعلق برقمنة الاجراءات القضائية، نشر في يناير 2022 تاريخ الاطلاع، 15 ابريل 2024-21:05 رابط الموقع: https://2u.pw/sc1XS2s
[160]- للمزيد من الاطلاع انظر المملكة المغربية، وزارة العدل، مرجع سابق، رابط الموقع: https://2u.pw/ZTG9x8a

- تجويد الخدمات الرقمية للإدارة القضائية وتقديم خدمات بجودة عالية للمرتفقين.[161]

ب-الجهود المبذولة على مستوى التحديث الهيكلي وإحداث المنصات الرقمية

يتم الانكباب بهذا الإطار على مجموعة من المشاريع الرقمية ذات الأولوية ويتعلق الأمر في هذا الصدد، بالعمل على إحداث وصيانة، مجموعة من المنصات الإلكترونية للتبادل البيني للمعطيات، والملفات، بشكل آمن بين مرفق العدل والمرتفقين، ومختلف الشركاء من إدارات ومؤسسات عمومية.

نذكر منها على سبيل المثال، الجهود المبذولة فيما يخص إطلاق منصات إلكترونية خاصة بالمهن القضائية الحيوية، العدول، الخبراء القضائيين... لتسهيل التواصل عن بعد، وتصريف الإجراءات مع هذه الفئات المهنية، من خلال تلك المنصات الإلكترونية المشتركة لتتبع تنفيذ الأحكام القضائية.[162]

في إطار جهود المبذولة لتطوليير مرفق العدالة، ولاستكمال برنامج العمل الخاص بالنهوض بوضعية بنايات محاكم المملكة، وتأهيل البنية التحتية لمرافق العدالة، بمختلف الدوائر القضائية وتحسين ظروف الاستقبال بالمحاكم، وتقريب القضاء من المواطنين، نجد أن بعض المحاكم الابتدائية تعمل على تدشين هذا الاجراء في واجهة مكاتبها، وذلك إعمالا لمضامين الاتفاقية المبرمة مع قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، لتنزيل البرنامج الوطني الموجه لتحسين خدمات مراكز الاستقبال بالمرافق العمومية، مستفيدة من توظيف الإمكانات الرقمية.

وظهرت هذه الجهود بوضوح خلال مدة الطوارئ الصحية، حيث كان لازما ضمان استمرار محاكمة الأشخاص الموجودين في حالة اعتقال، وفي نفس الوقت ضمان سلامتهم الصحية وسلامة الأشخاص المكلفين بعملية نقلهم وحراستهم، وأيضا ضمان سلامة القضاة، وأطر وموظفي المحاكم وإدارة السجون.[163]

---

[161] - للمزيد من الاطلاع انظر المملكة المغربية، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الادارة، مشروع نجاعة الاداء مشروع قانون المالية لسنة 2022، مرجع سابق، ص 5 و6.

[162]- للمزيد من الاطلاع انظر المملكة المغربية: وزارة العدل، مرجع سابق، رابط الموقع: https://2u.pw/ZwQ37g

[163]- محمد شكاك، الامن القانوني والقضائي في سبيل تعزيز الامن الرقمي، مرجع سابق، ص 408.

وفي هذا الصدد تم بتاريخ 27 أبريل 2020، انطلاق مساطر الاستماع عن بعد، حيث أولى مرفق العدل، على إيجاد صيغة ملاءمة تضمن التوازن لضمانات المحاكمة العادلة، كما هو منصوص عليه دستوريا وقانونيا وفي المواثيق والعهود الدولية[164].

ت-الجهود المبذولة على مستوى التنسيق والتواصل والتعاون المشترك

يتم الاشتغال على مستوى تعزيز التواصل الرقمي على مشروع اليقظة الإعلامية ومشروع الهوية البصرية، والعمل على تعزيز حضور مرفق العدالة بمواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى إعداد دلائل للتواصل العمومي، وغيرها من المشاريع التواصلية التي تقوم على الوسائط الرقمية.[165]

أما على مستوى التنسيق المشترك، فقد تم بتاريخ 22 يوليوز 2022 توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة العدل، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والتي تروم إرساء أسس التعاون الوثيق، بين الطرفين في مجال التحول الرقمي، من أجل تجويد الخدمات العمومية والاستجابة لتطلعات المواطنين.[166] على غرار توقيع اتفاقيات التعاون الدولية الإقليمية.

كل تلك الجهود المذكورة، تجسد انخراط فعلي لمنظومة العدالة، لوضع الآليات التي ستحول أساليب الإدارة التقليدية، القائمة بنسبة كبيرة على العمليات الورقية، إلى إدارة تعتمد آليات تكنولوجيا المعلوميات، في كل مجالات تصريف العدالة، وذلك لتحسين جودة الخدمات المقدمة بالشكل الذي يحقق السرعة - الدقة - الشفافية - وتعزيز الثقة بين الإدارة والمرتفق.

مما يدفعنا لطرح السؤال حول أبرز المنجزات والمكتسبات المحققة على إثر تلك المجهودات المبذولة؟

---

[164] - رضوان الادريسي البوزيدي، الادارة الرقمية في ظل الازمات ازمة كورونا نموذجا، مرجع سابق، ص 89.
[165] - للمزيد من الاطلاع انظر المملكة المغربية: وزارة العدل، مرجع سابق، رابط الموقع : https://2u.pw/bBtViOx
[166]- للمزيد من الاطلاع انظر المملكة المغربية: وزارة العدل، مرجع سابق، رابط الموقع: https://2u.pw/CySUF6F

الفقرة الثانية: منجزات ومكتسبات تفعيل ورش المحكمة الرقمية

يشكل حدث الإعلان عن انطلاقة الخدمات الرقمية بتاريخ 13 شتنبر 2022، أهم المكتسبات المحققة، والمتمثلة بأربع خدمات رقمية [167]، وذلك على الشكل الآتي:

خدمتان تم تطويرهما وتجديدهما يتعلق الأمر بخدمة السجل العدلي الإلكتروني، وخدمة الأداء الإلكتروني للمخالفات الرادار الثابت.

- خدمة السجل العدلي الإلكتروني، والتي أصبحت تتيح إيداع الطلب، وسحب وثيقة السجل العدلي عن بعد، حيث تمت رقمنة كل المراحل ومسار إيداع الطلب وسحب الوثيقة وتسليمها عبر البريد الإلكتروني.
- خدمة الأداء الإلكتروني للمخالفات الرادار الثابت، والتي أدخلت عليها خاصية البحث بواسطة بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، وهي وسيلة تسهل عملية البحث عن المخالفات المسجلة بواسطة الرادارات.

بالإضافة للمكتسبات المحققة، تم إحداث خدمة المرجع الوطني للمهن القانونية والقضائية، وهي خدمة تمنح مرجعا موثوقا ومحينا وبمثابة دليل شامل، حيت تتيح إمكانية البحث بسرعة وسهولة عن المهنيين من المحامين، الموثقين، العدول، المفوضين القضائيين، والمترجمين، والمحلفين، والخبراء المقبولين لدى المحاكم المغربية، وهي خدمة عمومية مفتوحة وموجهة للاستفادة من كافة المواطنين والمهنيين.

أما الخدمة الرقمية الرابعة وليست الأخيرة، ضمن إطار المكتسبات المحققة في هذا السياق، يتعلق الأمر بخدمة مركز النداء، وتعتبر هي الأخرى خدمة تواصلية هامة، في ظل عصر الانفتاح والتواصل،[168] هذه الخدمة الرقمية موجهة لكافة المرتفقين، وذلك من أجل

[167] ـ المملكة المغربية: وزارة العدل تعطي الانطلاقة الرسمية لأربع خدمات رقمية، مرجع سابق، رابط الموقع: https://2u.pw/LUcLdyz

[168]ـ المملكة المغربية: وزارة العدل، وزارة العدل تعطي الانطلاقة الرسمية لأربع خدمات رقمية ، مرجع سابق، رابط الموقع : https://2u.pw/LUcLdyz

استقبالهم، إرشادهم، وتوجيههم، وكذا تقديم المساعدة اللازمة في إتمام مختلف الإجراءات القضائية.[169]

حاولنا الكشف عن الجهود المبذولة، والمكتسبات المحققة ببعض مظاهر تطور التجربة المغربية في مسار التحول الرقمي بمرفق العدالة، ماذا عن تجارب التحديث والرقمنة القضائية في خارج الحدود المغربية؟

الفرع الثاني: الرقمنة في المنظومة القضائية دوليا وإقليميا

تطورت إجراءات التقاضي والمحاكمات عبر استخدام الوسائط الرقمية، في العديد من الأنظمة القضائية، نذكر من التجارب الأولى المحاكم الفدرالية الأمريكية، ثم دول الاتحاد الأوروبي من خلال التجربة الفرنسية (**الفقرة الأولى**). وصارت تنهل بنفس المسار عدة تجارب في آسيا، ومنها تجربة المحكمة الذكية في دولة الإمارات العربية المتحدة،[170] وسوف نذكر كذلك التجربة التونسية على مستوى الدول الأفريقية خلال (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: الرقمنة عند الدول الغربية

تتناول هذه الفقرة أهم مظاهر تطبيق المحكمة الرقمية أو الالكترونية في بعض الـــــــدول الغربية الأكثر تأثيرا من حيث التوجهات الإدارية، وموقف القانون فيها من تجليات التحول الرقمي، نقصد بذلك تجربة الإدارة القضائية الأمريكية **(أ)**، ثم تجربة الدولة الفرنسية **(ب).**

أ- المحكمة الإلكترونية في النظام القضائي الأمريكية

ظهرت فـــكرة إنشاء مواقع إلكترونية متخصصة، لتقديم خدمات تسوية المنازعات على الإنترنيت، منذ سنة 1995 مع بداية إنشاء مشروع القاضي الافتراضي (V.M.P) من قبل

[169]- دنيا مرزاق مؤلف جماعي، الفصل الثاني: دور الرقمنة في تطور العمل الإداري بالمغرب، التحولات الكبرى للقانون الإداري مرجع سابق، ص: 382 و 383.
[170] - أمل فوز وأحمد عوض، آليات تطوير المنظومة القضائية وتحديات التحول بالعدالة إلى الرقمية، مرجع سابق، ص: 49.

جمعية المحكمين الأمريكيين (A.A.A)، وذلك في إطار البحث عن سبل جديدة ومبتكرة لتسوية المنازعات القضائية.

بعدها ستساهم بقية المتدخلين بالخصوص في مجال التقنيات المعلوماتية وأنظمة البرمجة، في تطوير المشروع السابق، إلى حين أصبح نظاما معتمدا في عمليات التقاضي، وحيت تم تبنيه لحل النزاعات القضائية، فيما كان يسمى بمحاكم الملفات الإلكترونية أو نظام التقاضي الإلكتروني.[171]

وقد ظهر نظام التقاضي الإلكتروني في البداية بالنظام القضائي الأمريكي، وتم التأسيس القانوني له على الصعيد الفدرالي أولا، وعلى إثره تم ربط المحاكم الفدرالية، بأنظمة معلوماتية، تتيح إمكانية تجميع، وتخزين، وتبادل البيانات حول القضايا المعروضة عليها (البرنامج الإلكتروني "باسر" – برنامج CM) [172]، وكان الهدف الرئيس من تبني المعلوميات، يتمحور حول تقليص مدة تبادل المعطيات، والبيانات، لكسر حاجز البعد الجغرافي بين الولايات الأمريكية ذات المساحة الجغرافية الكبيرة.

بعد ذلك تدرج اعتماد المعلوميات على مستوى محاكم الولايات، بمستويات مختلفة ومتباينة، وتعتبر محاكم ولاية كولورادو، الأكثر تقدما في العمل بالنظام الإلكتروني بالمحاكم، منذ انخراطها عام 1997، إلى أن حققت جميع المحاكم في نطاق الولاية تلك، التحول الإلكتروني مع حلول عام 2001، وكانت سباقة في ذلك، لما تعاملت بمرونة وتدرج، أثناء تبني الوسائط الإلكترونية، بداية بالقضايا المدنية والأسرية، ثم مختلف أنواع القضايا فيما بعد.[173]

وبعد ذلك تم تحقيق التحول الرقمي في دولة الولايات المتحدة الأمريكية، بالمرور عـــبر مراحل، وخطوات رافقت لحظة ظهور التكنولوجيا والأنترنيت، وبصورة متفاوتة، وكرست الاستفادة من الوسائل الالكترونية الحديثة في الإجراءات القضائية.

---

[171] - عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف للنشر الرياض المملكة السعودية، طبعة سنة 2017، ص 153.

[172] - عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية دراسة تاصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص 161 و162.

[173] - عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص 163.

وتماشيا مع خصوصية الإدارة الأمريكية، نجد كل ولاية أمريكية، تختلف في تنظيمها لإجراءات التقاضي الإلكتروني عن غيرها من الولايات الاخرى، لكن بالمقابل يتفقون حول أهمية الرقمنة، وفي الأخذ بالوسائل الإلكترونية في مختلف عمليات التقاضي، وبعضها كان سباقا في التوسع إلى حدود اعتماد كامل للوسائل الإلكترونية في المحاكم.[174]

ومثال على ذلك تعد البوابة الإلكترونية لمحاكم ولاية نيويورك www.nycourts.gov نموذجا متكاملا، تتضمن جميع إجراءات التقاضي الإلكتروني، بدءا من إقامة الدعوى، إلى صدور الحكم، وبالنسبة لبعض مميزات نموذج المحكمة الإلكترونية عبر البوابة المذكورة نجد:

- تدعم 11 لغة حول العالم.
- تخضع لمعايير تطوير تقنية عالية الجودة.
- توفر خاصية قياس مدى رضا المستفيدين من الخدمات التي تقدم من خلال البوابة.
- تتوفر على محرك بحث متقدم جدا للبحث عن أي قضية من خلال الكلمات المفتاح أو الاسم أو الرقم المرجعي.
- توفر خدمات التدريب الذاتي والتدريب عن بعد للتعريف بالنظام وطريقة استخدامه، كما تقدم فيها استشارات مباشرة حول التقاضي الإلكتروني ومختلف أنواع الاستشارات القانونية بشكل عام.[175]

وهكذا تعتبر التجربة الأمريكية USA في مجال القضاء الإلكتروني، تجربة رائدة، ويتضح ذلك من خلال المشاريع الكبرى التي تسعى إلى تطبيقها، وطموحاتها المستقبلية مع ظهور ابتكارات غير مسبوقة نتيجة تطور الذكاء الاصطناعي.[176]

ب-المحاكمة الإلكترونية في التجربة الفرنسية

---

[174] - جاد الله الادريسي، التقاضي الرقمي والمحاكمة الافتراضية، مرجع سابق، ص 428.
[175] - عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الالكترونية دراسة تأصيلية مقارنة، مرجع سابق، ص 168.
[176] - يونس الرياحي، العدالة الرقمية وعدم هدر الزمن القضائي، مرجع سابق، ص 364.

تعد محكمة "la marne" أول محكمة بفرنسا، تستعمل تقنية المحاكمة عن بعد سنة 2004 في الإجراءات الجنائية، وبعدها استعملت محكمة الاستئناف "بسان ديف" نفس التقنيات الإلكترونية، حيث وجدت فيها وسيلة أقل تكلفة وأكثر نجاعة.[177]

صار تعميم التقنية من خلال اعتماد آلية استثنائية videoconference، في ظل حالة الاستثناء الصحية ما بعد أزمة 23 مارس 2020، المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية، وصار اعتماد آلية التقاضي عن بعد، مبدأ عام في فرنسا وقاعدة أصلية قانونيا.[178]

وتسعى منظومة القضاء الفرنسية، لتحقيق المردودية القضائية، عبر الاستـــمرار في تحديث الإدارة القضائية، من خلال تفعيل عدة مشاريع لتكريس المحكمة الرقمية، عبر اعتماد أحدث التقنيات الرقمية والأكثر تقدما، ومن أبرز أمثلة الخدمات القضائية التي توفرها منظومة فرنسا القضائية يذكر:

- الخدمة الرقمية بمنصة المحامين E-barreau[179]
- خدمة البيانات المفتوحة لوزارة العدل الفرنسية Open data des decision de justice[180]
- خدمة توفير سوار التتبع والمراقبة Bracelet anti-rapprochement[181] (BAR)

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن القضاء الفرنسي، قد فعل تقنية visioconference للتبادل الالكتروني للبيانات، وعقد الجلسات عن بعد، بموجب المرسوم المتعلق بالتنظيم القضائي الصادر بتاريخ 20 غشت 1998، والذي تم تمديده بموجب قانون 9 مارس 2004، الخاص بالجزر الواقعة تحت السيادة الفرنسية بالمحيط الهندي، وبناء عليه صارت المحاكم العليا الفرنسية مجهزة بتلك التقنية، وكذا على مستوى السجون الفرنسية.

177- هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، مرجع سابق، ص 19.

178 - هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، مرجع سابق، ص 23.

179 - يونس الرياحي، العدالة الرقمية وعدم هدر الزمن القضائي مرجع سابق، ص 364.

180 - مشروع E-barreau يهدف إلى تطوير التواصل والتبادل الالكتروني بين المحاكم وهيئة المحامين الفرنسية، للمزيد من الاطلاع انظر موقع وزارة العدل الفرنسية للمزيد من الاطلاع بالرابط: https://2u.pw/cq6nfpP

181 - للمزيد من الاطلاع انظر موقع وزارة العدل الفرنسية للمزيد من الاطلاع على الرابط: https://2u.pw/wvZlhAG

ليتم التنصيص بعد ذلك على تبني تقنية visioconference في مجال المسطرة الجنائية الفرنسية المادة 87- 706 من القانون الإجرائي الجنائي بفرنسا، الذي شمل مختلف المساطر الزجرية، بدءا من مرحلة البحث، والتحقيق، إلى المحاكمة، ثم ما بعد التنفيذ.[182]

ننتقل في الفقرة الموالية للحديث عن تجارب نماذج أخرى على الصعيد الاقليمي.

الفقرة الثانية: الرقمنة لدى بعض الدول العربية

سنعرض بهذا السياق تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في علاقتها مع المحكمة الذكية **(أ)**، ثم تجربة دولة تونس **(ب)**.

أ- تجربة العدالة الذكية بالإمارات

نشير حول هذه التجربة ما عملت به الدولة الإماراتية منذ سنة 2013، وفق شعار المحكمة الذكية، التي تحمل في مفهومها مجموعة من مشاريع تحديث الإدارة القضائية.[183]

ويعد نموذج الإمارات التي تعتبر حكومتها من الحكومات العربية الأولى التي تبنت فكرة الذكاء الرقمي بالعدالة، حيث انخرطت في برامج التعاون والشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي، ومختلف المؤسسات والمنظمات الحكومية. [184]

وتسعى وزارة العدل الإماراتية في أفق 2026، إلى تعزيز سرعة، وكفاءة، وشفافية المنظومة القضائية، مرتكزة على أفضل الممارسات العالمية والتكنولوجية الحديثة والذكاء الاصطناعي، كما تعمل على تطوير أنظمة الخدمات الإلكترونية أو العدالة الذكية باستمرار.

ومن أبرز تجليات المحكمة الذكية لهذا النموذج، خدمة القاضي الذكي، نظام كاتب العدل الإلكتروني، نظام المحامي الذكي، أنظمة توفر خدمة رفع الدعوى وخدمة التعرض، وخدمة

[182] - سعاد أغانيم، دراسة التجربة المغربية في التقاضي الالكتروني على ضوء التجارب المقارنة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص بجائحة كورونا، يوليوز 2020، ص7.
[183]- جادالله الإدريسي، التقاضي الرقمي والمحاكمة الافتراضية، مرجع سابق، ص 429.
[184] - يونس الرياحي، العدالة الرقمية وعدم هدر الزمن القضائي، مرجع سابق، ص 365.

التوثيقات، وخدمة رد الإيــرادات الإلكترونية، بغاية تقديم خدمات مؤسسية، وتأهيل بنية رقمية فعالة.

تقوم العدالة الذكية في تجربة الامارات، على مبادئ أساسية كبرى، تتجلى فـي تحقيق النزاهـة، والشفافية، مبدأ التعاون، والتكامل، مبدأ الجودة العالية للخدمات، مبدأ الابتكار والمرونة، ثم مبدأ الاستباقية.[185]

ومن أهم مميزات المحكمة الذكية الاماراتية، تنوع وتعدد مستوى الخدمات الرقميــة، ومستوى تتبع تفعيلها في إطار التحديث، وإتاحة برامج للتقييم، من أجل التقويم، والتقريب، لتبسيط وتسهيل الاستفادة، والولوجية الى المحكمة الذكية.

ب-تجربة المحاكمة الرقمية في تونس

واكب المشرع التونسي بدوره الظرفية الطارئة لمواجهة كوفيد 19، بالتأسيس القانوني للمحاكمة عن بعد، وفق المرسوم الرئاسي عدد 12 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أبريل 2020.

خلاصة ما جاء فيه، فتح أبواب استعمال وسائل الاتصال السمعي البصري المؤمن، للتواصل أثناء المحاكمة في القضايا الزجرية، ويحصل ذلك وفق شروط، ومسطرة كتابية محددة، تستلزم موافقة الشخص المتهم على ذلك، إلا في حالة الخطر، حيث يتقرر خلاله العمل بهذا الاجراء دون التوقف على موافقة المتهم، ويتم تعليل القرار دون أن يخضع لإمكانية الطعن، كما جاء به الفضاء المخصص بالسجون، والمجهز لغـرض التواصل السمعي البصري بين المحكمة، والمتهم، ومحاميه عند الاقتضاء، والذي يعد امتداد لقاعة الجلسة.[186]

وتسعى منظومة العدالة التونسية في إطارها التنظيمي، مواصلة إصلاح وتحديث قطاع العدالة، والاستمرار في تفعيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المنظومة القضائية والسجنية

[185] - الإمارات العربية المتحدة: وزارة العدل، الموقع الرسمي للمزيد من الاطلاع https://2u.pw/MtQr3Mz
[186] - هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد وضمان المحاكمة العادلة، مرجع سابق، ص 25.

المصادق عليها في ماي 2014، من خلال تدعيم آليات الاتصال والتواصل، والشراكة في جميع المؤسسات القضائية والسجنية. [187]

يلاحظ مدى تقاطع مظاهر التطور بين التجارب النموذجية السابقة، مع وجود فوارق من حيث مستوى التقدم حيث تحيل على التباين فيما بينها، ومن حيث المكتسبات المحققة والطموحات المستقبلية وتوجهات المرحلة اللاحقة، بالتالي يطرح السؤال حول تجليات الجودة في خدمات مرفق العدالة الرقمية؟ وأبرز التحديات والأفاق المستقبلية لهذا الورش بالتجربة المغربية؟

المبحث الثاني: تجليات وتحديات الجودة في الخدمات الرقمية

يسير مرفق العدالة في الطريق نحو اكتساب هوية جديدة، مستوحاة من مفاهيم، ومبادئ عالم المقاولة والتدبير العمومي الحديث، من قبيل (المقاربة التشاركية - ربط المسؤولية بالمحاسبة - الشفافية – الرقمنة)، غير أن التحولات الحاصلة في منظومة العدل بفعل المعطيات الجديدة حول التوجه الرقمي، إلى جانب كونها تطرح نقط قوة ومميزات سنحاول توضيحها بالحديث عن مظاهر وتجليات مستويات الجودة بالخدمات الرقمية في (**المطلب الأول**)، ثم إن ظهور الفرص والمعطيات الجديدة تطرح تحديات عديدة بهذا السياق، سنشير لها في محور الإكراهات والتحديات وسبل الإصلاح في أفق التجويد في (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: مظاهر جودة الخدمات الرقمية

سنحاول تفصيل تجليات مبدأ الجودة على مستوى الخدمات الرقمية المتاحة في وجه المرتفقين في مرفق العدالة، من خلال محاولة تصنيفها إلى الخدمات الرقمية ذات الطبيعة الإدارية (**الفرع الأول**)، والخدمات الرقمية ذات الطبيعة القضائية (**الفرع الثاني**).

[187] - للمزيد من الاطلاع حول الخدمات الرقمية الالكترونية، الجمهورية التونسية وزارة العدل، الموقع الرسمي: https://2u.pw/4m0AbWn

الفرع الاول: مظاهر جودة الخدمات الرقمية ذات الطبيعة الإدارية

يتعزز مستوى انفتاح مرفق العدالة فيما يتعلق بخدمة النشر الرقمي عبر منصة عدالة أو البوابة القانونية لوزارة العدل [188] (**الفقرة الأولى**). بالإضافة إلى خدمات التواصل الرقمي الإخباري والتفاعلي (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: خدمة نشر المعلومة القانونية والقضائية

تساهم كل من البوابة القضائية للمملكة المغربية **CSPJ**[189] **(أ)**، ومنصة عدالة البوابة القانونية لوزارة العدل **(ب)**، في توسيع نطاق نشر المعلومة القانونية والقضائية.

أ- البوابة القضائية للمملكة المغربية CSPJ

تعد البوابة القضائية للمملكة المغربية خدمة رقمية، تتمثل طبيعتها في خلق فضاء عمومي يسير بهدف التواصل الرقمي، وتتجلى في منصة حديثة ومتطورة، تتيح مجموعة من الخدمات الرقمية المتنوعة، أهمها خدمة نشر المعلومات القانونية القضائية بشكل رقمي، لما يكتسيه موضوع النشر الرقمي للمعلومات التي في حوزة المؤسسات القضائية من أهمية بالغة، لتسهيل الولوجية إليها وتيسير ممارسة الحق في الحصول على المعلومة.

ويتم بواسطة نفس البوابة نشر الأحكام والقرارات القضائية، لجعلها رهن إشارة العموم، ويخص ذلك أساسا محكمة النقض، ومحاكم الدرجة الثانية، والأولى، بما فيها المحاكم المتخصصة.

---

[188]- للمزيد من الاطلاع انظر المملكة المغربية: البوابة القانونية لوزارة العدل: https://adala.justice.gov.ma/

[189] - CSPJهي منصة إلكترونية أطلقتها المملكة المغربية في عام 2019 لتحسين الخدمات القضائية وتعزيز الشفافية. من خلال هذه البوابة، يمكن للمواطنين والمحامين متابعة القضايا، إيداع الشكاوى، والاطلاع على الأحكام والتشريعات. كما توفر البوابة خدمات التواصل مع المؤسسات القضائية والوصول إلى الدعم القانوني. هذه المنصة تعكس التزام المملكة المغربية بإصلاح منظومتها القضائية وضمان الولوج العادل إلى العدالة للجميع.

وقد تمت عملية إتاحة هذه الخدمة الرقمية في نسخة مطورة وجديدة مطلع سنة 2022 بتاريخ 26 يناير، ويصل حجم القرارات المنشورة في تلك البوابة القضائية ما يزيد عن 16.000 قرار، مقسمة كما يلي:

- 16194 على مستوى قرارات محكمة النقض
- 193 على مستوى قرارات محاكم الاستئناف.[190]

الملاحظ حول هذه الخدمة، حجم الاهتمام المخصص لأعلى هيئة قضائية بمنظومة العدالة، على اعتبار الأدوار التي تتولاها فيما يخص تأطير مهام القضاة وتجويد الأحكام القضائية، حيث تشير المعطيات الإحصائية بشأن البوابة القضائية، أزيد من 3 ملايين حول العدد الإجمالي لمشاهدات البوابة القضائية للمملكة من داخل المغرب -65 مدينة- وما يفوقه 3 ملايين بالعدد الإجمالي لمستخدمي نفس البوابة من مختلف الدول -106 دولة- ويدل ذلك على الاهتمام المتزايد من قبل مستخدمي البوابة المشار إليها. [191]

إن من شأن هذه الخدمة الرقمية أن تعزز مستوى الرقابة على الأعمال القضائية، لما يتم تعميم المعلومة القانونية والفكر القانوني وإشاعته بين المرتفقين، وترسيخ قيم العدل بين أفراد المجتمع.[192]

ومن الأدوار التي تساهم فيها خدمة نشر الثقافة القانونية، توحيد الرؤية القضائية، ما يعزز ذلك الارتقاء بجودة الأحكام القضائية المحررة والمعللة الصادرة عن سائر محاكم المملكة، وتجويد مستوى المرافعات والمذكرات التي تقدم للقضاء، والتقليل من إمكانية فجوة الأحكام المتناقضة أو المتعارضة، وبالتالي تحقيق مبدأ التوقع المشروع أحد عناصر الأمن القانوني والقضائي.[193]

---

[190]- للمزيد من الاطلاع على البيانات الاحصائية، على رابط موقع البوابة: https://juriscassation.cspj.ma/

[191]- المملكة المغربية: المجلس الأعلى للسلطة القضائية، المكتبة الرقمية، إصدارات المجلس، مطوية البوابة القضائية للمملكة المغربية منشورة بتاريخ 16-06-2023، مرجع سابق، رابط الموقع: https://cspj.ma/uploads/files/azuwx3qs.pdf

[192] - بشرى النية سعيد الأخضر، تقرير حول ندوة "جودة الخدمة القضائية وتقييم عمل المحاكم"، مرجع سابق، رابط الموقع: https://2u.pw/HIo1Q43

[193]- بشرى النية سعيد الأخضر، جودة الخدمة القضائية وتقييم عمل المحاكم، مرجع سابق، رابط الموقع: https://2u.pw/HIo1Q43

عموما تكتسي عملية النشر الإلكتروني أهمية بالغة، سواء تعلق الأمر، بنشر الأحكام، أو المقررات القضائية، أو تعلق الأمر بنشر مختلف الدراسات، أو الأبحاث، أو المعلومات القانونية في إطار إصدارات المكتبة الرقمية، وتكمن تلك الأهمية في تحقيق أهداف محورية تنصب نحو تعزيز الأمن القانوني، ومن جهة أخرى، للتعريف بالعمل التأصيلي الذي تقوم به المحاكم المغربية، خاصة منشورات، وإصدارات، وكذا مركز النشر والتوثيق القضائي لمحكمة النقض، في صيغتها الرقمية، ودورها في ترشيد العمل القضائي ببقية المحاكم، وفي توجيهه وتسديده وتأطيره،[194] وأدوارها الذي تضطلع به محكمة النقض، في تصحيح ما شاب أحكاما، وقرارات، محاكم الموضوع، من عيوب وما قد يعتريها من نواقص، لضمان حسن تطبيق القانون بكيفية سليمة، وتحقيقا لمناط العدالة باعتباره الهدف الأساسي والأسمى.

مع الإشارة إلى تواجد فضاءات أخرى للنشر القانوني الرقمي أكثر غنى، يساهم في إنشائها وتطويرها مختلف الفاعلين بحقل العدالة تتمتع بالمصداقية، بما فيها منصة عدالة أو البوابة القانونية لوزارة العدل.

ب-منصة عدالة البوابة القانونية لوزارة العدل

تتضمن خدمة عدالة أو المنصة الرقمية الإلكترونية أو الافتراضية "عدالة"، على واجهة مكونة من مجموعة من الوثائق، نصوصا كانت أو صورا أو أصواتا أو مستندات، التي يتم الوصول إليها عبر الأنترنيت عن بعد، مما يوفر طرقا مختلفة للوصول العام للمعلومات، وضمان ممارسة الحق في الحصول على المعلومات. [195]

حول خدمة المنصة، تعد بوابة "عدالة" تطبيقا خدماتيا واعدا متخصصا في إتاحة المعلومات القانونية والقضائية، هذه الأخيرة صارت متاحة بجودة عالية مع نسخة المنصة الجديدة لسنة 2023، من جهة أخرى، فقد تضمن إعادة تصميم بوابة "عدالة" تحيين المحتوى

[194]- المملكة المغربية، محكمة النقض، إصدارات محكمة النقض، تاريخ الاطلاع 19 ابريل 2024-11:40، رابط الموقع: https://cassation.cspj.ma/

[195]- المملكة المغربية:وزارة العدل، نبذة عن عدالة، مرجع سابق، للاطلاع على رابط الموقع: https://adala.justice.gov.ma/about

الخاص بالواجهة والخلفية، وصار يقوم على استخدام محرك بحث متطور، يستند على نهج وتقنيات جديدة لتوفير المعلومة القانونية، لعرض النتائج بسرعة.

لذلك تستجيب لجميع المعطيات التي يبحث عنها المستخدم، والمتعلقة بالمعلومات المتوفرة في قاعدة البيانات الكبرى للبوابة، والمشتملة على عدد كبير من النصوص القانونية والقضائية، كما تشتمل البوابة أيضا على مقالات تؤطر مجال العمل القضائي، والإصدارات والمستجدات بالساحة القانونية والقضائية، كما يمكن الوصول إليها بواسطة معايير بحث مختلفة تسمح الولوج إلى المعلومات المطلوبة بشكل فوري ودقيق.

وفيما يتعلق بتصنيف محتوى المنصة، فهي تضم أكثر من 1298 على مستوى المناشير، أزيد من 949 فيما يخص المناشير حول الاتفاقيات، ما يفوق 1970 منشورا، بالإضافة إلى ما يزيد عن 1970 بالنسبة للاجتهادات القضائية، أما الحيز الأكبر، فقد خصص للنصوص القانونية 12.833 منشورا. [196]

وتتيح البوابة عبر محرك البحث المتطور خاصية البحث السريع، أو بالمصدر، أو بالموضوع، أو البحث المتقدم، يرفق بدليل مساعد لكيفية الاستعمال، كما توفر مختلف أنواع المصادر القانونية، ويلاحظ حجم التداخل الحاصل بين خدمات النشر المعلومة القضائية والقانونية، وخدمات التواصل الرقمي.

[196]- المملكة المغربية: وزارة العدل، الاطلاع على مستجدات الارقام، مرجع سابق، رابط الموقع: https://adala.justice.gov.ma/

الفقرة الثانية: خدمة التواصل القانوني والقضائي

تتعدد مظاهر تقديم خدمات التواصل القانوني والقضائي **(أ)**، كما تتضح تجليات الجودة هذه الخدمات الرقمية لقطاع العدل **(ب)**.

أ- الخدمات التواصلية ذات البعد الإخباري والتفاعلي مع المرتفقين

يعتبر تواجد الإدارات وتفاعل المؤسسات القضائية مهما جدا في فضاءات التواصل الرقمي العمومي، وبسجل بهذا السياق، حضور كل من وزارة العدل، ورئاسة النيابة العامة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، حيث تسهم في توفير محتويات رقمية تواصلية بنسبة حضور متفاوتة، بمختلف فضاءات التواصل الأكثر انتشارا، وتتخذ منها وسيلة لتقريب كل مستجدات المنظومة القضائية للعموم، سواء على موقع يوتيوب أو عبر تطبيق فيسبوك، ويلاحظ بهذا الخصوص مدى انخراط الإدارة ومستوى اندماج المؤسسات القضائية وحجم تفاعلها الرقمي بصورة حيوية وبشكل دوري.[197]

ويعد تفعيل خدمة مركز نداء تحت إشراف وزارة العدل بتنسيق مع بقية الفاعلين، إرساء للأسس التواصلية الفعالة مع كافة المتدخلين في منظومة العدالة، وتوصف خدمة مركز نداء من خلال المساعدة وتوجيه وإرشاد العموم حول مختلف الخدمات المتاحة التي تقدمها وزارة العدل، وتهدف خدمة مركز نداء في إطار التواصل، التعريف والترويج للخدمات والموارد الرقمية المتاحة على المواقع ومنصات العدالة، كما تهدف إلى توعية المستخدمين بحقوقهم والتزاماتهم وتشجيعهم على رفع تظلماتهم وشكاياتهم مع إرشادهم صوب الهيئات المختصة بالبث في المجال.[198]

مما يهدف هذا إلى تحسين العلاقات مع المرتفقين بالاعتماد على آليات التواصل الرقمية، وتصنف خدمات التواصل الرقمي لعدة أشكال وأنواع، الخدمات الإخبارية، من أمثلتها

[197]- يمكن مثلا، لقياس مستوى جودة تفاعل مرفق العدالة على مواقع التواصل الاجتماعية وجودة المحتوى الرقمي المقدم، من خلال الملاحظة، عدد المتتبعين المشتركين على صفحة وزارة العدل أكثر من 86.000 ألف، وهي الصفحة التي تعرف أكثر تفاعل مقارنة مع صفحة النيابة العامة بعدد المتتبعين المشتركين على الصفحة أكثر من 68.000 ألف، مع غياب تواجد صفحة مؤسسة المجلس الاعلى للسلطة القضائية في منصة موقع التواصل فيسبوك.

[198]- المملكة المغربية، وزارة العدل الانطلاقة الرسمية لأربع خدمات رقمية، مرجع سابق.

خدمة الإخبار المشتركة للإخبار بشأن مناصب التوظيف العمومي التي نشرت ما يقارب 14.000 ألف إعلان عن مباراة توظيف بين 2012 و2022. [199]

وهي تصنف كذلك، خدمات التواصل عبر الرقمي إلى خدمات تفاعلية والتي تبتغي الارتقاء وتحسين مستوى التواصل بين مرفق العدالة والمرتفقين، [200] من أمثلتها خدمة شكاية والتي استقبلت فيها النيابات العامة لدى محاكم المملكة سنة 2022 ما مجموعه 670.251 شكاية، تمت فيها معالجة حوالي 547.430، مقابل 522.883 شكاية تقدمت سنة 2021،[201] تمت معالجة 517.460 منها بنسبة تصفية بلغت 81% سنـــــة 2022 ، مقابل 77% سنة 2021، مع العلم أن سنة 2020 كانت النسبة 72% فقط،[202] ويلاحظ هنا ارتفاع معدل الشكايات المقدمة والمعالجة، على الرغم من ذلك زاد معدل الاستجابة، على مستوى جودة التفاعل والاستجابة الذي يتم في أجل سنة على الأكثر.

ب-تجليات جودة خدمات الإدارة القضائية

أسهمت الدينامية المتسارعة في توظيف تقنية الاتصال والمعلومات بغض النظر عن التفاوت بين طبيعة ومستوى جودة الخدمات المرفقية الرقمية في تحسين مؤشرات الشـفافية، والفعاليــة والابتكار والجودة في القطاع العام،[203] وما لذلك مــن تأثيرات إيجابيــة على أداء الإدارة العموميــة، وعلــى علاقتها بمحيطها الداخلي والخارجــي:

- تفكيــك التقاليد البيروقراطيــة:

[199]- الاطلاع على الارقام الاحصائية بخصوص البوابة المشتركة، المملكة المغربية، بوابة التوظيف العمومي، على رابط الموقع: https://www.emploi-public.ma/ar/statistiques.asp

[200] -عبد الرفيع زعنون، البيروقراطية الرقمية تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب، مبادرة الإصلاح العربي، بتاريخ أبريل 2023، ص 5.

[201]- المملكة المغربية: رئاسة النيابة العامة، كلمة السيد الرئيس بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2023، منشور بتاريخ 6 فبراير 2023 الاطلاع في 20 ابريل 2024-10:40، ص 10، مرجع سابق.

[202] - المملكة المغربية، رئاسة النيابة العامة، كلمة السيد الرئيس بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2023، مرجع سابق، ص 10.

[203]-Fatima Zahra Zakka, Regards sur les mutations du service public culturel et informationnel, journal of information sciences, Volume 21 - Issue 1, 2022, Vu 21 avril 2024-18 :15. P.114. web site: file:///C:/Users/hp/Downloads/31569-83976-1-PB.pdf

فرضت تحديات الرقمنة إحداث تحول تنظيمي في الجسم الإداري، يقوم على تفتيت المسؤوليات وتأطير جديد لكيفيات وآليات ممارسة السلطة الإدارية.

- بناء علاقــة جديدة بين المرتفق والإدارة القضائية:

تستند إلى أسس موضوعية تفيد في التخفيف من نزعات الشخصنة، بفضل تقليص الضغط الممارس على الطاقم الإداري من جهة، وبالنظر إلى شفافية المساطر وانكشافها وتعدد وتنوع طرق التظلم والطعن من جهة أخرى.

- تسهيل الولوج للخدمات الرقمية:

في ضوء التأثير الناعم لأدوات الرقمنة التي تقوم على التواصل والتعاون، تساهم في تحسين درجة النزاهة والحد من بعض ممارسات الفساد الإداري، التي كانت تنتعــش في ظل أجــواء الغموض، واحتكار المعلومة، ومحدودية ثقافة المرفق العمومي لدى المواطنين وضعف مشاركتهم في تدبير الشأن العام.[204]

لا شك أن الاستمرار في تفعيل الحلول الرقمية، أكيد سيمكن من تجاوز مظاهر الاختلالات في ظــل توفر المعلومة الإحصائية، التي تساعد في عقلنة التوجهات والاختيارات وتقليص هامش الخطأ الناجم عن المعالجة البشرية للمعطيات.

وتبعا لما سبق، يلاحظ حجم الارتباط الوثيق بين الخدمات الرقمية التي يصعب تفكيكها، ومما يلاحظ شكليا ارتفاع مستوى تطور جودة خدمات النشر والتواصل عبر الرقمي، المتاحة بالمنصات أو على البوابات عبر الإنترنيت أو مراكز النداء.

كما يلاحظ حرص إدارة العدل بتنسيق مع كافة المتدخلين، على إتاحة المعلومة القانــونية والقضائية، بشكل تلقائي، واستباقي، وبطريقة أسهل وأبسط، لتيسير الولوج لها، فكلما تحققت السلاسة الملائمة مع استمرار الصيانة، ينعكس ذلك إيجابيا على مؤشرات الجودة، دون إغفال

[204]- عبد الرفيع زعنون، البيروقراطية الرقمية تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب، مرجع سابق، ص: 6.

تأثير العوامل الخارجية، التي ترتكز على مستوى تغطية الشبكة ومستويات انتشار الوعي والثقافة الرقمية.[205]

عموما يمكن القول، مع إتاحة خدمة النشر الرقمي، التي تضم بوابات خاصة بنشر الأحكام والقرارات القضائية والمعلومات والمستجدات القانونية، ومنصات أخرى تتيح إمكانية التفاعل والتواصل عن بعد في مرفق العدالة، باعتماد فضاءات رقمية من جودة عالية، لهو مؤشر إيجابي، وبالتالي ماذا يمكن استنتاجه بخصوص مظاهر جودة الخدمات الرقمية لمرفق العدالة ذات الطبيعة القضائية؟

الفرع الثاني: مظاهر جودة الخدمات الرقمية ذات الطبيعة القضائية

يتم الاشتغال بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" لتكريس خدمات المحكمة الرقمية، وبالتالي إنجاز مجموعة من مشاريع الرقمنة والتحديث[206] (**الفقرة الأولى**). والتي تندرج ضمنها عملية التدبير اللامادي للإجراءات والمساطر القضائية، بواسطة البوابات والمنصات الخاصة بالتدبير اليومي للسجلات، ولتسهيل الولوجية إلى مختلف محاكم المملكة المغربية (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: خدمات المحكمة الرقمية

يثار النقاش بخصوص طبيعة المحكمة الرقمية والخدمات الرقمية، حيث نجد من التوجهات التي تتناول دراسة مفهوم المحكمة الرقمية، من منظور خدمات التقاضي الإلكتروني **(أ)**، بينما يتناول آخرون تلك الطبيعة من زاوية التقاضي عن بعد **(ب)**.

---

[205]- المملكة المغربية: القانون التنظيمي لقانون المالية، مديرية الميزانية، مشروع نجاعة الاداء، وزارة العدل --قطاع العدل- مشروع قانون المالية 2023، منشور في 27 أكتوبر 2022، الاطلاع بتاريخ 25 ابريل 2024-11:35، ص 83، رابط الموقع: https://lof.finances.gov.ma/sites/default/files/budget/files/01-pdp_justice_2023_ar.pdf

[206]- المملكة المغربية: وزارة الاقتصاد والمالية، مديرية الميزانية، مشروع نجاعة الاداء، وزارة العدل --قطاع العدل- مشروع قانون المالية 2023، مرجع سابق، ص: 7.

أ- التقاضي الإلكتروني

برزت خدمات التقاضي الإلكترونية بالمحاكم المغربية منذ مدة وجيزة، حيث عقدت أول جلسة رقمية ودون ورق، برحاب قصر العدالة سيدي يوسف بن علي بمراكش، لما عالجت هـيئة المحكمة إحدى القضايا استنادا إلى المعطيات الرقمية المضمنة ببرنامج ساج 2. [207]

حيث يتم فيها تقديم ملف المحامي صاحب الأقدمية الذي لم يعد ملزما بتسجيل نفسه بقائمة كانت تعد لهذا الغرض، بل يـكفي تقديم رقم المـلف الذي يبحث عنــه بالبرنامج الحاسوبي المخصص بنقرة واحدة ليقع تكثيف معطياته، كما ساهمت تلك الجلسة في تسريع وتيرة النظر في الملفات بالدعوى، هذا فضلا على أن كاتب الضبط كان يحرر محضر الجلسة وفي صلب الملف، باستعمال برامج الحاسوب، التي تتيح التخزين والتحيين الفوري لمعطيات القضية، مع توفـــر آلية الماسح الضوئي بالجلسة الذي يمكن من مسح كل المستندات الورقـــية التي يدلي بـــها المتقاضون خلال الجلسة.

تلك الجلسات الرقمية آخذة في التعميم على جميع المحاكم على درب المحكمة الرقمية، على أمل أن يصبح هذا النوع من الجلسات واقعا معاشا يوميا، بردهات وقاعات جلسات المحاكم المغربية.[208]

وهو نمط من المحكمة الرقمية يسمى كذلك بالمحاكمة الرقمية[209]، ويركز أساسا على إدماج التقنيات المعلوماتية والبرامج الحاسوبية في جميع أطوار الدعوى قبل، أثناء، وبعد،

---

[207]- أنظر سعاد أغانيم، الإدارة القضائية وتحديات التحول الرقمي: التجربة المغربية نموذجا-، مجلة القانون والأعمال جامعة الحسن الاول منشورات دار المنظومة، عدد 44، ماي 2019، منشور بتاريخ 12 فبراير 2019، تاريخ الاطلاع في 26 ابريل 2024 الساعة 16:45، " ...يعد برنامج تدبير القضـايا "سـاج" Système automatisé des juridictions أهم مشـروع معلوماتي لوزارة العدل يرجع تاريخ تطوير نسـخته الأولى إلى سـنة 2006، تم تطوير البرنامج في إطار التعاون بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي، ويتكون نظام تدبير القضايا SAJ، من 3 مكونات: تدبير القضايا المدنية؛ تدبير القضايا الزجرية تدبير صناديق المحاكم..." على رابط الموقع: https://2u.pw/3OOa0bm

[208]- المملكة المغربية: وزارة العدل المحكمة الابتدائية بمراكش، الجلسة الرقمية 21-02-2018، الاطلاع بتاريخ، 27 ابريل 2024-16:30، رابط الموقع: http://www.tpimarrakech.ma/ar/actualite/detail.aspx?id_a=33

[209] - يونس الرياحي، العدالة الرقمية وعدم هدر الزمن القضائي، مرجع سابق، ص 361.

بالقضايا المعروضة على الهيئات القضائية لتسهيل جسور الاتصال والتواصل معها، ولتيسير مختلف عمليات تدبير المهام القضائية.

ب-خدمة التقاضي عن بعد

شهدت التجربة المغربية نوعا آخر على مستوى تفعيل المحكمة الرقمية، أي التقاضي عن بعد، برز ذلك خلال مدة جائحة كورونا حيث تم إطلاق مبادرة المحاكمة عن بعد في القضايا الزجرية، في إطار الإجراءات الاحترازية، حيث تتم عملية المحاكمة عن بعد، كما يتم تخصيص القاعات داخل المؤسسات السجنية مع ربطها بقاعات الجلسات بالمحاكم عبر وسائل الاتصال الحديثة للمحاكم، ثم تقوم الهيئات القضائية، بالاستماع أثناء محاكمة المعتقلين من داخل المؤسسة السجنية، حيث يحصل ذلك بعد موافقة المعتقل نفسه وبعد حضور دفاعه.[210]

وفي هذا الصدد نستنتج حجم التقاطع الكبير بين نمط التقاضي عن بعد الذي برز في سياق مرتبط بحالة استثنائية وفي إطار القضايا الزجرية، وعلى إثره صار التقاضي عن بعد المبدأ العام وليس ضمن خانة الاستثناءات فقط.

بينه وبين نمط المحاكمة الرقمية التي تخللت مختلف المهام ذات الطبيعة القضائية بسبب فعاليتها كأسلوب لتصريف المهام القضائية فيما بين الإدارات والمؤسسات القضائية على مستوى التنسيق وتبادل المعلومات والمعطيات داخليا، وفي علاقتها مع المحيط الخارجي والمرتفقين. كلها أنماط متداخلة يمكن تصنيفها وتمييزها، ومنها ما يتيح الخدمات القضائية المتوفرة على مدار 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع، ومنها ما يتم توفيره عبر الخط أو عن بعد، وتشترك في استعمال مختلف الأنظمة المعلوماتية لتوفير الخدمات الرقمية، يتعلق الأمر ببعض الخدمات التي سنتناول تجلياتها من حيث الجودة في الفقرة الثانية الموالية: خدمة تتبع القضايا، خدمة السجل العدلي، خدمة الإعلانات القضائية، خدمة السجل التجاري، وخدمة تقريب الخريطة القضائية[211].

[210]- ميمون حاجي، التقاضي عن بعد في المغرب، مقالات القانونية المغربية، منشور في 3 غشت 2021، تاريخ الاطلاع في 28 ابريل 2024-1:26، رابط الموقع: https://www.elkanounia.com/2020/08/Articles_16.html

[211] - ميمون حاجي، مرجع نفسه.

يندرج ما سبق تناوله ضمن الشق الأول، في إطار مظاهر تجويد الخدمات الرقمية القضائية، فماذا عن تجلياتها بالنسبة إلى الولوجية للمحاكم، وبالنسبة إلى إصدار الأحكام في الآجال المعقولة؟

الفقرة الثانية: الولوجية للقضاء وإصدار الأحكام في الأجل المعقول

شهد مرفق العدالة ما بعد انتشار الجائحة تحولا رقميا عميقا من تجلياته، الاعتماد على مجموعة من التطبيقات والمنصات. البوابات الرقمية،[212] من أجل الرفع في الأداء وتقليص مدة إصدار الأحكام **(أ)**، ومن أجل تحسين الاستقبال وتسهيل الولوجية للاستفادة من الخدمات المقدمة **(ب)**.

أ- إصدار الأحكام في الأجل المعقول

تعتبر الوظيفة القضائية والعامل الزمني مصطلحين متلازمين، بحيث تتأثر جودة الأحكام بكثرة عدد القضايا وبالضغط الكمي للملفات المعروضة أمام الهيئات القضائية المحدودة، وهو ما يفسر توجه المشرع والمسؤول القضائي لفتح النقاش، بالتركيز على وسائل حل النزاعات عبر المنافذ القانونية في إطار العدالة التصالحية.

يلاحظ من خلال معطيات المرحلة ما بين السنة القضائية 2019 – 2022، بعض مظاهر الجودة على مستوى متغيرات مؤشر احترام الأجل المعقول لتصريف المهام القضائية، داخل أجال لا تتعدى على الأكثر أجل سنة، وتجاوز إشكالية المخلف من القضايا.

[212]- رضوان الادريسي البوزيدي، الادارة الرقمية في ظل الازمات ازمة كورونا نموذجا. مرجع سابق، ص 62.

بحيث بلغ إصدار الأحكام نسبة 77% في أجل سنة على الأكثر، خلال السنة القضائية 2019، بمحاكم الموضوع، حيث كانت تروج أمام هيئات الحكم 3.172.653 قضية، الذي تم البت فيه من طرف 2.851 قاضي حكم، بمعدل 1.113 حكما لكل قاضي في السنة.[213]

عرفت تلك النسبة انخفاضا ملحوظا، بفعل تراجع معدل رواج القضايا إلى 2.616.331 قضية، والتي شهدتها محاكم الموضوع خلال السنة القضائية الموالية 2020، إذ تراجع معدل الحكم في الأجل المعقول إلى نسبة 70%، على الرغم من تخفيف الضغط نسبيا على القضاة بـ 919 ملفا لكل قاض في السنة.[214]

أما خلال السنة القضائية 2021، فقد حصل فائض في نسبة إصدار الأحكام القضائية داخل أجل سنة بـ 100.02%، فمن أصل 3.858.046 قضية تم البت في 3.857.389 قضية، في حين عرف نصيب قضاة الحكم من الملفات خلال نفس السنة 1800ما يشير إلى تضخم هذه الأخيرة. [215]

بينما تشير المعطيات الإحصائية للسنة القضائية 2022، مستوى التراجع الطفيف في مؤشر الزمن القضائي بنسبة 99.54% من عدد ملفات عرف ارتفاعا إلى 4.377.033 قضية، وقد بلغت حصة كل قاضي من القضاة المكلفين بإصدار الأحكام 1.700 قضية، أي 7 أحكام كل 250 يوم عمل.[216]

إذا كان يلاحظ، من خلال تجليات جودة التدبير الزمني لإصدار الأحكام القضائية، على مستوى محاكم الموضوع، مدى التحسن المستمر لمعدلاتها السنوية، فإن ذلك لا يتجاوز حدود المؤشر الزمني، ليطرح تساؤل مهم لدى بعض التوجهات، مفاده مدى تحقيق الجودة في مضمون تلك الأحكام كون اعتماد الرقميات لا يتجاوز حدوده الشكلية، ولأنها محور عمليات

---

[213]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للسلطة القضائية، افتتاح السنة القضائية لسنة 2020 تحت شعار: " العدل أساس التنمية الشاملة" منشور بتاريخ 22 يناير 2020، الاطلاع في 29 ابريل 2024-11:00، رابط الموقع: https://2u.pw/yozhvGf

[214]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للسلطة القضائية، كلمة الرئيس الأول لمحكمة النقض الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2021. بتاريخ 05 فبراير, 2021، مرجع سابق: https://2u.pw/SmxxLRv

[215]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للسلطة القضائية، كلمة السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح السنة القضائية لسنة 2022، بتاريخ 26 يناير 2022،مرجع سابق، رابط الموقع: https://2u.pw/Lj400TL

[216]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للسلطة القضائية، كلمة السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح السنة القضائية لسنة 2023، منشور في 06 فبراير, 2023، مرجع سابق، رابط الموقع: https://2u.pw/y3TYuLQ

المعالجة القضائية وتقاس بناء على مؤشرات مدى تحقيق ضمانات المحاكمة العادلة، بعبارة أخرى دور القضاء لا يكمن فقط في الحكم في القضايا داخل أجـــل معقول، ولكن بالأساس في إصدار أحكام عادلة.

تلك الأرقام تكاد تنطق لتذكر أن تحقيق الأمن القضائي رهين بتحقيق مسألة الجودة،[217] كما تكشف مزايا الرقميات العديدة وعلاقتها بالجودة ومن حيث الأداء الزمني، دون إغفال فكرة التداعيات السلبية التي قد ترافقها، من حيث ارتفاع حجم الملفات والقضايا التي يتم استقبالها سنويا، فقد يزيد من حجم الضغط والتراكم أكثر، في ظل منظومة محدودة مواردها البشرية، والتي لا تكفي لتغطية حجم الملفات التي تستقبل سنويا بوثيرة متزايدة،[218] هذا المعطى المحوري، يوجهنا للخوض في موضوع الولوجية إلى الخدمات المقدمة رقميا بمرفق العدالة.

ب-الولوجية الرقمية للخدمات القضائية

تتعدد مظاهر الولوج للخدمات الرقمية ذات الطبيعة القضائية، نظرا لاتساع مجالات ونطاق الرقمنة بالمنظومة القضائية، وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى:

- لتتبع مألات الشكايات والملفات وجدول الجلسات؛ وأداء الرسوم القضائية

- خدمة الشكاية الإلكترونية: متاحة بالموقع الإلكتروني لرئاسة النيابة العامة، الخاص بوضع الشكاية المنظمة بمقتضيات المواد 40 و49 من قانون المسطرة الجنائية ويهدف إلى إحداث آلية لتلقي شكايات وتبليغات المواطنين في مختلف صور الجريمة.[219]

[217]- المملكة المغربية المجلس الاعلى للسلطة القضائية، بلاغ افتتاح السنة القضائية 2022، منشور بتاريخ 27 يناير, 2022، مرجع سابق، رابط الموقع: https://cassation.cspj.ma/actualites/details?idact=9343

[218]- المملكة المغربية محكمة النقض، كلمة السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح السنة القضائية لسنة 2023، منشور في 06 فبراير, 2023، مرجع سابق، رابط الموقع: https://2u.pw/Ml6Vgxx

[219]- هشام الرشدي، التحول الرقمي لمرفق العدالة بالمغرب، العدد 45 من مجلة الباحث، منشورات موقع الباحث، نشر في: 21 غشت 2022-15:35، الاطلاع في 29 ابريل 2023- 22:00، رابط المقال: https://www.allbahit.com/2022/08/45_25.html

- خدمة تتبع القضايا: خدمة رقمية تتيح إمكانية الاطلاع على المعلومات ولوائح الإجراءات المتخذة في مختلف الملفات المدنية، والزجرية، على مستوى محاكم المملكة.[220]

- خدمة الأداء الإلكتروني بصناديق المحاكم: يتيح هذا التطبيق إمكانية الأداء الإلكتروني للرسوم والمصاريف القضائية والغرامات والقيام بالتحويلات المالية مباشرة إلى الخزانة العامة. [221]

- الاطلاع على الخريطة القضائية: تتيح خدمة رقمية لمعرفة المحكمة المختصة للبت في النزاع حسب نوع القضية، كما يوفر التطبيق معلومات الاتصال بمختلف محاكم المملكة.[222]

- لطلب وتسلم مجموعة من الشواهد؛ السجل التجاري وطلب مستخرج السجل العدلي

- خدمة السجل العدلي: تتيح الخدمة الرقمية صلاحية، تتبع مختلف مراحل معالجة طلبات السجل العدلي التي يتم تقديمها عبر الإنترنيت.

- خدمة السجل التجاري: تسهل الخدمة الرقمية للسجل التجاري للمرتفقين، إمكانية التعرف على وثائق إنشاء المقاولات اللازمة، كما تمكن من تتبع الوضعية القانونية للمقاولات المسجلة في السجل التجاري، سواء تعلق الأمر بأشخاص ذاتيين أو أشخاص معنويين.[223]

- منصة العدول بشأن خدمة طلبات الإذن بالزواج: تمكن هذه المنصة من القيام بالطلبات عن بعد، من أجل الحصول على الإذن بالزواج لدى جل محاكم المملكة، وقد بدأ الاشتغال بها ببعض المحاكم، العمل جار حاليا لتعميمها على بقية المحاكم.

- خدمة منصة التبادل مع المحامين

---

[220]- سعاد أغانيم، الإدارة القضائية وتحديات التحول الرقمي: التجربة المغربية نموذجا- مرجع سابق، ص 170.
[221]- هشام رشدي، التحول الرقمي لمرفق العدالة بالمغرب، مرجع سابق.
[222]- سعاد أغانيم، الإدارة القضائية وتحديات التحول الرقمي: التجربة المغربية نموذجا- مرجع سابق. ص 170.
[223]- سعاد أغانيم، الإدارة القضائية وتحديات التحول الرقمي: التجربة المغربية نموذجا- مرجع سابق، ص 170.

تمكن من التوصل بكافة الإشعارات المتعلقة بالملف القضائي، وتوقيع المقالات وتسجيلها مع المذكرات، والمقالات، والطلبات، والوثائق المرفقة، وكافة المعطيات في قاعدة بيانات موثوقة وإرسالها إلكترونيا للمحكمة.

إن تعدد الخدمات الرقمية، لا يسعنا معه القول، أن العدالة الرقمية بالمغرب، تعرف نهضة رقمية مهمة على مستوى تفعيل المحكمة الرقمية وتيسير سبل الولوج لخدماتها، مما سيكون له الأثر الإيجابي، على المردودية والرفع من جودة العمل القضائي، والرقي بالمنظومة وبالنجاعة القضائية.[224]

المطلب الثاني: تحديات ومقترحات تجويد الخدمات الرقمية لمرفق العدالة

تظل المبادرات التي تم اتخاذهـا لإنجاح مسلسل التحول الرقمي، وتقليص الفجوة الرقميـة، التي ساهمت أزمة كوفيـد -19 في توسيعها، والتي أبانت على العديد من مكامن الضعف، غير كافية، [225] وسنحاول في هذا المطلب الأخير تسليط الضوء، حول أوجه القصور المطروحة والتحديات أمام مطلب تجويد الخدمات الرقمية بمرفق العدالة خلال **(الفرع الأول)**، ثم سنتناول بعض من سبل الإصلاح وأليات التفعيل **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: أوجه قصور الجودة بالخدمات الرقمية

تتعدد أوجه قصور الجودة بالخدمات الرقمية، نذكر منها على وجه الخصوص المعيقات العامة أو الموضوعية التي تتداخل فيها عوامل تأثير من خارج مرفق العدالة، **(فقرة أولى)**. ثم المعيقات التي ترتبط مباشرة بالمنظومة القضائية أو المعيقات الذاتية من داخل المنظومة القضائية **(الفقرة الثانية)**.

---

[224] - وئيل العياط، المحاكمة عن بعد وسؤال المحاكمة العادلة في ظل جائحة كورونا بين متطلبات الواقع والفراغ التشريعي، المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مجلد2، عدد 1، سنة 2021، ص 143.

[225] - عبد الرفيع زعنون، البيروقراطية الرقمية وتأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب، مرجع سابق، ص 8.

الفقرة الأولى: المؤثرات السلبية في جودة الخدمات الرقمية

تعد المعيقات بحد ذاتها معطيات وجب التركيز عليها بالاهتمام، والأخذ بها بعين الاعتبار قبل الخوض في أي مشروع جديد يراد منه الإسهام في عملية التحول الرقمي لمرفق العدالة ومنها:

أ- عوامل التأثير ذات الارتباط بالموارد

تتعدد عوامل التأثير ذات الارتباط بالموارد الرئيسة، أي مدى توفر الموارد المادية المخصصة للإنفاق والاستثمار[226]، وكذا القدرات البشرية [227] والمؤهلة للإشراف خلال عملية تقديم الخدمات الرقمية، وكذا على مستوى التجهيزات والتقنيات، أو العتاد اللوجستيكي.

- بالنسبة للموارد المالية:

نشير بهذا الخصوص ما يطرح على مستوى المحدودية المادية، بسبب العجز المتفاقم الذي تطرحه الميزانية العامة، ومسألة توفير الاعتمادات،[228] في المقابل التكلفة الضخمة التي تستلزمها فاتورة التجهيز التكنولوجي، من هذا الجانب، يصبح مجال التحول الرقمي مع متطلباته على مستوى تحقيق الجودة العالية، يفرض تراكم القيود المالية.

- بالنسبة للموارد البشرية:

بالإضافة إلى تفاقم إشكالية الخصاص، ما يطرح على مستوى التكوين وتأهيل الموارد البشرية، مع مرحلة الرقمنة القضائية، وتوفير التدريبات العملية على مستوى الممارسة المهنية، لتحقيق الانفتاح، والاندماج أكثر مع عالم التقنية. [229]

- بالنسبة للتجهيزات التقنية:

---

[226]- دنيا مرزاق مؤلف جماعي، التحولات الكبرى للقانون الاداري، مرجع سابق، ص 378.

[227]- هشام الاعرج، كاتب الضبط الالكتروني بين المحكمة الورقية والرقمية، مجلة منازعات الاعمال، دار المنظومة، عدد 55، يوليوز 2020، ص 161.

[228]- دنيا مرزاق مؤلف جماعي، التحولات الكبرى للقانون الاداري، مرجع سابق، ص 377 و378.

[229]- محمد حزلاك، دور الرقمنة في تيسير الولوج إلى العدالة، مرجع سابق، ص 43.

تتجسد مستويات التقنيات الرقمية على أكثر من صعيد، ولها ارتباط وعلاقة تكامل مع البنى التحتية والتغطية بالشبكة والإنترنيت، فبدون وجود بنية وتجهيزات تقنية، التي تتناسب مع طبيعة الخدمات القضائية، يكاد يصعب معها تحقيق الجودة الرقمية المتطلبة.[230]

ويتجلى هذا، سواء تعلق الأمر بخدمات نشر النصوص القانونية، والأحكام القضائية، أو خدمات التواصل والإرشاد والتوجيه، أو تعلق الأمر بالولوج بمختلف مراحل التقاضي الإلكتروني، قبل وأثناء، وبعد، ممارسة الدعوى، مما يجعل توفير تلك التجهيزات داخل المنظومة،[231] مسألة حتمية وتحديا حقيقيا.

ومن أبرز التحديات التقنية المطروحة، صعوبة الولوج لشبكة الأنترنيت ذات الصبيب العالي أو المتطلب كحد أدنى على الأقل، خاصة في المناطق النائية، وبسبب الكلفة الباهظة.[232]

على غرار استحضار الجانب المتعلق بأمن النظم المعلوماتية أو تحدي الأمن السيبراني، بحيث يصعب تعزيز ثقة المرتفقين للاستفادة من الخدمات الرقمية، أمام ضعف الحماية من الاختراق ومحدودية الضمانات الأمنية، التي تحمي المرتفقين من الاختراقات، والهجمات الإلكترونية، نذكر هنا مثال تنامي ظاهرة التشهير والعنف والتنمر الإلكتروني،[233] أعمال القرصنة، والاختراق، والتجسس، كلها تفرض التحدي الأمني المعلوماتـــي، للتذكير بكون الرقميات سلاح ذو حدين، فهي تقوي خدمات المنظومة في اتجاه التجويد من جهة، كما يمكن أن تجعلها عرضة للتعطيل، إذا كانت بنيتها جد ضعيفة، وغير مؤهلة، بسبب عدم مواكبة تطويرها، والاستمرار في صيانتها، لوقايتها من الوقوع في فخ الهجمات الإلكترونية.[234]

230- المملكة المغربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نحو تحول رقمي مدمج، مرجع سابق، ص 18.
231- جفري مراد مؤلف جماعي، مواكبة القانون الاداري للثورة الرقمية، التحولات الكبرى للقانون الاداري، مرجع سابق، ص 401.
232- المملكة المغربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نحو تحول رقمي مدمج، مرجع سابق، ص: 103.
233- المملكة المغربية: وزارة العدل، جواب وزير العدل بمجلس النواب حول ظاهرة التشهير الالكتروني، مرجع سابق، للمزيد من الاطلاع على رابط الموقع: https://2u.pw/NGflNyG
234- أمل فوز وأحمد عوض، آليات تطوير المنظومة القضائية وتحديات التحول بالعدالة الى الرقمنة. مرجع سابق، ص 87.

ب- عوامل التأثير التشريعية والتنظيمية

تنفذ مضامين مخططات ورش التحول الرقمي عبر تأطير قانوني واضح، وفي ظل تأخر إصدار القوانين الشكلية والإجرائية المعاصرة، التي تنظم مجال التقاضي، يبقى هذا الورش في منطقة رمادية، ما لم يتم التعجيل بإصدار المـــــــدونة الرقمية.[235]

بخصوص التوجهات التنظيمية، تطرح فكرة الحكامة، والحاجة الماسة إلى إطار فعال لتجسيدها في مجال العدالة الرقمية، رغم ما يلاحظ من مجهودات بخصوص، تفعيل ورش الحكامة بهذا الإطار، لكن هذا المشروع تأخر تفعيله إلى حدود سنة 2017 باعتماد القانون رقم 61.16 المحدث لوكالة التنمية الرقمية، حيث عقدت الوكالة أول اجتماع لمجلسها الإداري في دجنبر 2017، وقد كان لهذا التأخير، في إرساء إطار الحكامة، ذي صلاحيات حقيقية، تمكنه من التحكيم واتخاذ القرارات، أثر سلبي على تطوير الخدمات الإلكترونية الحكومية بمجملها.[236]

وبالتالي فقد عرف الشق التشريعي والتنظيمي تأخرا في التنفيذ، خاصة على مستوى الاستراتيجيات السابقة المعتمدة، من التي كانت تهدف تحقيق التحول الرقمي في عدة قطاعات بما فيها الإدارة القضائية بشكل عام، فماذا عن التحديات المطروحة على المستوى الخدمات الرقمية التي تقدمها المرافق القضائية بشكل خاص؟

[235]- محمد حزلاك، دور الرقمنة في تيسير الولوج إلى العدالة، مرجع سابق، ص 39.
[236]- المملكة المغربية، المجلس الاعلى للحسابات، خلاصة التقرير حول تقييم الخدمات على الانترنيت الموجهة للمتعاملين مع الادارة مرجع سابق، ص 8.

الفقرة الثانية: معيقات وتحديات تفعيل معيار الجودة

يطرح بهذا الإطار تحدي التنسيق والتوافق على نظام إحصائي للبيانات، والمعايير التي يمكن اعتمادها أمام تعدد المتدخلين المشاركين في تقديم الخدمات الرقمية لمرفق العدالة **(أ)**. كما يطرح في نفس سياق الإكراهات، تفاقم التداعيات السلبية للبيروقراطية، وكذا اتساع الفجوة الرقمية **(ب)**.

أ- تحديات على مستوى تتبع معيار الجودة ومواكبتها

نخلص بهذا الشق، ثلاثة مظاهر في شأن التحديات كما يلي:

- المستوى التقني للبوابات الإلكترونية المؤسساتية للخدمات:

بناء على ما رصد في الدراسة التي أجرها المجلس الأعلى للحسابات، بشأن تفحص عدد من الجوانب التقنية المتعلقة بالبوابات الإلكترونية، والخدمات على الإنترنيت المقدمة من قبل عدد من المرافق العمومية، وذلك اعتمادا على عينة تتكون من 35 خدمة على الإنترنيت و9 بوابات مؤسسية. [237] مكن الفحص ذلك، من الوقوف على بعض النقائص، في وسائل المساعدة التي تسهل التفاعل مع مستخدمي الخدمات عبر الإنترنت، وخصوصا ما يتعلق بالمنتديات الخاصة، ووسائل التواصل الاجتماعي، وخدمات نشر الأجوبة المسبقة للأسئلة المتداولة، الأكثر تكرارا بين المرتفقين (FAQ)، والعروض (وصلات الفيديو والدلائل القابلة للتحميل)، وآليات استقاء آراء المستعملين، إذ إن نسبة إتاحة هذه الوظائف تظل ضعيفة، حيث وصلت على التوالي إلى 6% – 15% - 23% - 29% من عينة الخدمات التي شملتها الدراسة.

وفيما يتعلق بالشفافية في تقديم الخدمات، سجل المجلس بصفة خاصة، ضعف معدل الخدمات التي تشير إلى المدة المتوقعة للمعاملة على الإنترنيت 27%، والأجل الأقصى لمعالجة الملف وتوفير الخدمة وكذا الخطوات المتبعة لتوفير الخدمة 13%.

[237]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للحسابات، خلاصة التقرير حول تقييم الخدمات على الانترنيت الموجهة للمتعاملين مع الادارة مرجع سابق، ص 1.

- قصور في تتبع مدى استخدام الخدمات على الإنترنيت وأثارها:

أما بالنسبة لجودة البوابات الإلكترونية المؤسسية [238]، على مستوى رصد وتتبع الإدارة لمدى استخدام الخدمات على الإنترنيت وأثرها.[239] سجل المجلس توفير البوابات المؤسسية أي تطبيقات خاصة بالهواتف المحمولة، وكذا اقتراح مساعدة هاتفية للمستخدمين في إجراءاتهم الإدارية، إلا أن هذه الممارسات الجيدة، غير منتشرة بشكل كاف في المرافق العمومية.

إضافة إلى ذلك، تشكل قلة الدراسات الاستقصائية، حول مدى رضى المواطنين عن خدمات الإدارة عائقا أمام تحديد أولويات وتوقعات المرتفقين، وذلك بهدف التحسين المستمر للخدمات المقدمة.[240]

- الحاجة إلى المزيد من الجهود لتغطية مؤشرات القياس:

يلاحظ في هذا السياق، تعثر مسألة تحديد القائمة النهائية لمؤشرات قياس أهداف التنمية المستدامة، بما فيها مؤشرات قياس وتقييم الخدمات الرقمية، التي يمكن تقديمها من طرف النظام الإحصائي الوطني، وحول إجراء هذه العمليات يتم الاكتفاء فقط بإجراء تشخيص أولي بشكل منفصل من قبل بعض الفاعلين في إطار هذا النظام، وطبقا للمعطيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، يمكن للنظام الإحصائي الوطني إنتاج 48% فقط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، موزعة بالتساوي بين المندوبية السامية للتخطيط، وبقية الفاعلين في النظام الإحصائي (الوزارات، المؤسسات العمومية)، وعلى صعيد آخر، يتطلب وضع المؤشرات الأخرى، التي لا تشملها الإحصائيات المتوفرة، القيام بعمليات إحصائية جديدة، ومراجعة تلك التي لها طابع دائم وهيكلي. [241]

---

[238]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للحسابات، خلاصة التقرير حول تقييم الخدمات على الانترنيت الموجهة للمتعاملين مع الإدارة مرجع سابق، ص 7.

[239]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للحسابات، خلاصة التقرير حول تقييم الخدمات على الانترنيت الموجهة للمتعاملين مع الإدارة مرجع سابق، ص 10.

[240]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للحسابات، خلاصة التقرير حول تقييم الخدمات على الانترنيت الموجهة للمتعاملين مع الإدارة مرجع سابق، ص 8 – 9.

[241] - المملكة المغربية: المجلس الاعلى للحسابات، تقرير موضوعاتي حول مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 26.

ويطرح النظام الإحصائي الوطني بذلك، تحديا يتطلب تعجيل وضع وتتبع المنهجيات والمقاربات المتعلقة بتحديد المؤشرات، التي قد تطرح بعض الصعوبات، وفي ظل غياب آليات للتنسيق، الأمر الذي يعيق تقدم هذه العملية، وبالتالي تكثيف استخدام البيانات الإدارية لأغراض إحصائية، يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه النظام الإحصائي الوطني، حيث لا تزال غير مستغلة بصفة شاملة.[242]

ب-الإكراهات على مستوى البيروقراطية والفجوة الرقمية

- تفاقم البيروقراطية الرقمية:

في الوقت الذي يعول فيه على أدوات الرقمنة، لجعل مرفق العدل أكثر استجابة لمتطلبات البيروقراطية بمفهومها(الفيبري) (wébérien) التي تقوم على التخصص والفعالية، وعى وجود قواعد تدبيرية مستقرة واضحة، فإن الواقع العملي يؤشر تشكل أنماط سلبية لبيروقراطية رقمية، قد تحد من إسهام الوسائل الحديثة، في تجويد الخدمات الرقمية لمرفق العدالة [243].

تعد المحاكم المغربية مثقلة بالقضايا، خاصة محكمة النقض، وأن وضعيتها أصبحت خانقة، وقد لا تساير المصالح التي يستهدفها القضاء المتمثلة في توحيد الاجتهاد، وتأطير العمل القضائي ببقية المحاكم، بما يحقق الأمن القضائي، وهذا ما يكشف عن تنامي ظاهرة اكتظاظ الملفات القضائية أكبر تحديات توفير الخدمة القضائية وفق الجودة المتطلبة والعالية.[244]

وقد يزداد الضغط العددي للملفات، مما قد يؤثر على جودة القرارات، وتزايد مستويات تضارب الاجتهادات، بسبب صعوبة التنسيق داخل الغرفة الواحدة احتمالا، وكلما ازداد عدد هيئات الحكم بها، بالتالي فإن إغراق المحاكم بالطعون في قضايا بسيطة أو ذات قيمة مادية

---

[242]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للحسابات، تقرير موضوعاتي حول مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 26.

[243]- عبد الرفيع زعنون، البيروقراطية الرقمية تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب، مرجع سابق، ص:7.

[244]- المملكة المغربية: محكمة النقض، كلمة السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح السنة القضائية لسنة 2023، منشور بتاريخ 06 فبراير، 2023، تاريخ الاطلاع 30 ابريل 2024-16:30، رابط الموقع: https://2u.pw/Ml6Vgxx

زهيدة، لا يخدم مصالح المواطنين في توفير عدالة ناجعة تتوافق في التطبيق العادل للقانون245

- إكراهات الفجوة الرقمية:

يلاحظ في هذا الصدد، وجود أمية رقمية معلوماتية، والتفاوت الهائل بين الثقافة التكنولوجية، ضعف الثقة والأمان في الشبكة والخدمات، لا تتحقق الثقة معه، ما لم يتجاوز مشكل الثقة في المعاملات الرقمية بسبب ضعف الثقافة الرقمية السائدة.[246]

على غرار نقاط الضعف المشار إليها، يمكن جرد مجموعة من الإكراهات فيما يلي:

- التوجه نحو الإدماج الرقمي يتسبب في إفراغ الفعل القضائي من بعده الإنساني والتخوف من فقدان سلطة القرار في تدبير الشأن القضائي والتمكين للبرامج الرقمية.
- إشكالية مواقع الفاعلين داخل المنظومة وخارجها وتعددها ومسألة الاستقلالية، تفتح باب التحكم في أبناك المعطيات القضائية من طرف مؤسسات من خارج المنظومة القضائية.
- تحدي إشراك المهنيين والمرتفقين من كل الشرائح، والتوفيق فيما بينهم بكافة مراحل تطور ورش الرقمنة.
- التحول البنيوي للمحاكم وأولويات التوظيف، يزيد من تفاقم مشكل قضايا التكوين والتأهيل.
- مشكل تتبع تنفيذ الأحكام القضائية الموجهة ضد الإدارة، ومشاكل اعتماد إجراءات التبليغ بالمساطر القضائية[247]

[245]- المملكة المغربية: محكمة النقض، كلمة السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بمناسبة افتتاح السنة القضائية لسنة 2022، منشور في 26 يناير, 2022، مرجع سابق.

[246]- أمل فوزي وأحمد عوض، آليات تطوير المنظومة القضائية وتحديات التحول بالعدالة الى الرقمنة، مرجع سابق، ص: 87.

[247] - عمر رحيم، مشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية، المملكة المغربية وزارة العدل، مديرية الدراسات والتعاون والابحاث، فاس 18 أكتوبر 2018، ص 43و 44 و45.

- تحدي مواكبة تطورات مجال العمل عن بعد، [248] والتحدي الأكبر لمواكبة أولى مراحل تطور الذكاء الاصطناعي.[249]

نستنتج مما سبق، رغم انتشار الوسائط الرقمية بين المرتفقين الشيء الذي واكبه مرفق العدالة، باعتماد أساليب الإدارة الإلكترونية الحديثة، فإن العلاقة المرفقية بينهما ما زالت تطرح تحديات موضوعية وذاتية عديدة، الأمر الذي يزيد من تنامي الأفكار السلبية من قبيل، "منظومة العدالة ضعيفة الجودة وغير مواكبة لتطلعات المرتفقين".

لتجاوز مكامن الضعف والتحديات، يطرح السؤال حول سبل الإصلاح التي يمكن تقديمها وكذا آليات التفعيل المتاحة؟

الفرع الثاني: المقترحات والأليات لتجويد الخدمات الرقمية

تبرز المقترحات والآليات مجموعة من الإصلاحات من أجل تجويد الخدمات الرقمية والرقي بها وجعلها أكثر فعالية ونجاعة، وسنتطرق إلى أهم السبل الإصلاحية المطروحة لتفعيل وتحسين جودة الخدمات المرفقية في قطاع العدل (**الفقرة الأولى**). كما سنحاول بالتركيز تحديد أبرز آليات تفعيل ورش التحول الرقمي بمرفق العدالة (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: أفاق تجويد الخدمات الرقمية

يتم بهذا الصدد طرح جملة من الإصلاحات الرئيسة، على عدة مستويات، التوجيهية والقانونية، والاستراتيجية التدبيرية والمالية، ثم المؤسساتية التنظيمية والبشرية، تتمثل فيما يلي:

[248]- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2021، مرجع سابق، ص 101و102.
[249]- عبد الرفيع زعنون، البيروقراطية الرقمية تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب مرجع سابق، ص 8.

أ- من حيث الجوانب التنظيمية

تتعدد سبل الإصلاح التنظيمية لأجل ضمان الاستمرارية في تطوير الخدمات الرقمية لقطاع العدل، وتحقيق نتائج متقدمة، بالتركيز على الجوانب الآتية:

- تفعيل التوجهات المرجعية:

يعرف ورش التحول الرقمي للعدالة اهتماما واسع النطاق من قبل المرجعيات الموجهة، كما يشهد مواكبة من حيث إعداد مشاريع ومقترحات القوانين، والملاحظ بهذا الإطار حجم التوافقات والنقط المشتركة فيما يتعلق بالتوجهات الرقمية وإلتفافها حول مبادئ الحكامة، وكذا حجم الفرصة المتاحة من حيث تنامي الأصوات من داخل وخارج المنظومة القضائية، التي ما فتئت تدعو لاعتماد الوسائط الرقمية، للمواكبة دون توقف سيرورة التطور التكنولوجي،[250] بحيث منذ اعتماد أساليب الإدارة الإلكترونية، ثم الانخراط مع الرقميات، ويثار النقاش حاليا حول الاندماج والتعايش مع الذكاء الاصطناعي، لذلك يطرح بهذا الخصوص ضرورة توحيد المرجعيات بالتركيز على النقط المشتركة رغم أوجه الاختلافات التي تطرح بينها، مع توسيع نطاق تلك المرجعية المشتركة بشأن المشاريع الرقمية، مع التركيز على ما تتيح الرقمنة من إيجابيات لتعزيز نقاط القوة، خاصة في الجانب التواصلي، لذلك يتم اقتراح ضرورة توحيد المرجعيات، مع اعتماد أكثر لأسس الحكامة الدستورية والرفع من وثيرة تفعيلها، والتركيز على تلك الجوانب المشتركة، باعتبار الرقمنة توحد لإيجاد الحلول أكثر مما تفرق من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، كل ذلك بغاية توفير خدمة رقمية ذات جودة عالية.[251]

- تسريع الإصلاح التشريعي:

أما بالشق القانوني يلاحظ تأخر على مستوى المسطرة التشريعية، وكمثال على ذلك تاريخ إصدار قانون التنظيم القضائي الجديد الذي استغرق مدة طويلة لتحيين مقتضياته كانت تعتبر جامدة، على الرغم من التحولات التي حصلت بالمحاكم المغربية مطلع الألفية الثالثة،

[250] - مراد علوي، رقمنة الإدارة القضائية بالمغرب – واقع وأفاق، مرجع سابق.
[251] - مراد علوي، رقمنة الإدارة القضائية بالمغرب – واقع وأفاق، مرجع سابق.

بهذا الخصوص يقترح تسريع وثيرة تحيين القوانين المتعلقة بالمساطر القضائية، لمواكبة تطور مستجدات هذا المجال الحيوي السريع التقلبات.

- على مستوى الإطار التنظيمي:

العمل على إدماج المشاريع الرئيسة للخدمات الرقمية التي تطلقها مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية لتحقيق تناسق عام بين البرامج والمشاريع. [252]

التركيز على الشق المتعلق بالتحيين الدوري المستمر، لوضع إطار تنظيمي متكامل ومنسجم مع استراتيجية التحول الرقمي دوليا ووطنيا، وكذا مع البرامج ومخططات الرقمنة السارية المفعول بعد تقييم مستوى تنفيذها، مع الاهتمام بالمستجدات، كمثال، مواكبة تطور موضوع العمل عن بعد في مجال تدبير العمل الإداري، وموضوع حماية المعطيات الشخصية في المجال التدبير الأمني.[253]

تفعيل أشغال ملاءمة وتحقيق إلتقائية الأهداف الاستراتيجية بالشق المتعلق برقمنة العدالة، بالنسبة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والاستراتيجيات القطاعية، مع المخطط الوطني الذي سيتم اعتماده بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز حضور قطاع العدل باعتباره ركنا من الأركان الأساسية لتحقيق هاجس التنمية المستدامة. [254]

توسيع المشاورات مع جميع الأطراف الفاعلة والمهنية على المستوى الوطني، وعلى الصعيد الترابي، وكذا الحرص على وضع استراتيجية وطنية للتحسيس والتواصل، تكريسا للثقافة القانونية، تكون ملاءمة لجميع تخصصات الفئات المهنية بقطاع العدل، وتشجيع التشاور والحوار، مع مواكبة دينامية إرساء تحول ثقافي في الممارسات التدبيرية في اتجاه الإشراك والحوار. [255]

---

[252]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للحسابات، خلاصة التقرير حول تقييم الخدمات على الانترنيت الموجهة للمتعاملين مع الإدارة مرجع سابق، ص 11.

[253]- المملكة المغربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج، مرجع سابق، ص 10.

[254]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للحسابات، مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015-2030، مرجع سابق، ص :28.

[255]- المملكة المغربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سابق، ص: 104.

- بالنسبة للإطار المادي:

أما بخصوص الجانب المالي، يقترح ضرورة ترشيد النفقات عبر التنسيق فيما بين الفاعلين في منظومة العدالة، لأجل تركيز واختزال رقمنة الخدمات، تفاديا لتكرار نفس العملية، بما يحقق توفير تلك الموارد المالية، والاهتمام بتطوير تلك الخدمات مثال ذلك، خدمات النشر والتواصل الرقمية بقطاع العدالة.

ب-من حيث تقليص الفجوة الرقمية

يقترح بخصوص تقليص الفجوة الرقمية ما يلي:

- بالنسبة لتأهيل الموارد البشرية:

يقترح الإسراع في إدماج التكنولوجيات الرقمية مع تحيينها في النظام التربوي والتعليمي من الأساسي، لكسب الوقت وتحقيق الاندماج الثقافي الرقمي المؤطر.[256]

- بالنسبة إلى التأهيل التقني:

إعطاء أولوية كبرى لضمان الحماية الأمنية أثناء التعاملات الرقمية[257]، عبر تحسين الأمن السيبراني، وتعزيز السيادة الرقمية، ولإرساء تحول رقمي مسؤول من خلال المعالجة المستمرة كل الثغرات المطروحة والممكنة، وتحسين صمود البنيات التحتية، وتعزيز حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

جعل الذكاء الاصطناعي أولوية وطنية في ورش التحول الرقمي، بالنظر إلى ما يتيح من إمكانات في مجال كلفة الجهد والوقت في الإنتاج وما يقدمه من حلول تستجيب لحاجيات المرتفقين.[258]

- بالنسبة إلى النهوض بالثقافة الرقمية:

[256]- المملكة المغربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التكنولوجيات والقيم الأثر على الشباب، مرجع سابق، ص: 13.
[257]- بدرية الطريبق، دور الادارة الرقمية في تحديث وعصرنة الادارة العمومية بالمغرب، مجلة استشراف للدراسات والابحاث القانونية عدد 3 و4، أبريل 2019، ص 67.
[258]- المملكة المغربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج، مرجع سابق، ص 10.

يتطلب النهـوض بالثقافــة الرقمية في منظومــة العدالة، التكويــن المستمر، تشـجيع روح الإبداع والابتكار، بهـذا الصـدد، يقترح تطويـر القـدرات الفردية والجماعيـة، للتمكين مـن التعامـل مـع الثقافـة الرقمية بفكـر نقـدي فعال والمشـاركة بدورهـم فـي إنتاج التراكم الثقافـي الرقمــي.[259]

ضرورة التصدي لأشكال الاستعمالات السـلبية للتكنولوجيات الرقميـة، بالموازاة جعلها منفذا لمحاربة ظواهر الغـش والتحرش، والعنـف ونشر خطاب الكراهية، ومحاصرة التوظيـف الرقمي المخـل بالقيـم، لمواجهة مخاطر انتشار التعصب على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، ويتأتى ذلك بالحـرص على توعيـة الناشـئة بمخاطـر مواقـع شـبكات التواصـل الاجتماعي، التي تحرض أو تستقطب لجماعـات التطـرف العنيـف، لتجنب كل السلوكيات المضـرة بالصحـة والبيئـة أو الإدمان.

تشجيع البحث العلمي عبر إطلاق نقـاش وطني واسع حول التحولات الرقمية، تشـارك فيـه كل الفعاليـات الوطنيـة المعنيـة بالموضـوع، مـن أجـل بلورة رؤيـة جماعيـة عـن التحديـات التي تطرحها إشكاليات وتحديات الرقمنة على المجتمع، مع دعم وتشـجيع الجامعـات ومراكـز البحـث الوطنيـة، والاهتمام بإنجـاز أبحـاث ودراسـات تسـاعد علـى تمكيـن الكفاءات مـن تطويـر قـدرات وتكنولوجيـا رقميـة وطنيـة، تسـتجيب لحاجياتـه الحيويــة في كافــة المجالات بالخصوص المجالات القانونية والقضائية، لتضمن له موقعا متقدما بين الــدول كفاعل تكنولوجي واقتصادي بهذا المجال.[260]

[259]- المملكة المغربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التكنولوجيات الجديدة والرهانات الثقافية، مرجع سابق، ص 17.
[260]- المملكة المغربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التكنولوجيات والقيم الأثر على الشباب، مرجع سابق، ص 13.

الفقرة الثانية: تفعيل المؤسسات المكلفة بمعيار الجودة

تم تحيين القوانين وتنسيق أكثر فيما بين المخططات التنظيمية وتحقيق الالتقاء، إضافة لسبل الإصلاح السابقة، وما جاء فيها على مستوى تعجيل عملية تفعيل المساطر الإجرائية ذات الطبيعة القضائية، وكذا تأهيل الموارد البشرية، تتجه هذه الفقرة نحو التركيز على إصلاح الإطار المؤسساتي، والذي يعتبر آلية أساسية لتفعيل سبل الإصلاح، والاستجابة لمختلف توصيات المؤسسات والهيئات التي تساهم في إغناء النقاش بهذا الورش الحيوي، ورش التحول الرقمي للعدالة.

ويطرح في سياق آليات تفعيل المؤسسات المكلفة بمهام تجويد الخدمات الرقمية لمرفق العدالة، بالتركيز على تسريع وثيرة إعداد النظام الإحصائي الوطني لتقييم مستوى مؤشرات الحكامة المرفقية، وأساسا قياس الجودة في الخدمات المرفقية والتي تقدم في شكلها الرقمي.

مع العمل على تفعيل وتعزيز دور لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية، وحث الأطراف المتدخلة على احترام الصلاحيات الممنوحة لهذه اللجنة، بهدف تجاوز المقاربات المنهجية القطاعية المجزأة لجمع وإنتاج الإحصائيات، باعتبارها آلية مؤسساتية تسهم فب تجويد الخدمات الرقمية للعدالة. [261]

تفعيل عملية المواكبة عبر آلية تتبع تطور الخدمات على الإنترنيت، واعتماد مؤشرات نوعية من خلال إجراء تقييمات منتظمة ودقيقة، لمدى استعمال هذه الخدمات من قبل المرتفقين، عبر الانفتاح أكثر على البرامج الرقمية لأجل التقييم وقياس مستويات الرضى والتعبير عن رضى المرتفقين. [262]

[261]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للحسابات، مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015-2030، مرجع سابق، صفحة 28.

[262]- المملكة المغربية: المجلس الاعلى للحسابات، خلاصة التقرير حول تقييم الخدمات على الإنترنيت الموجهة للمتعاملين مع الإدارة، مرجع سابق، ص 11.

خلاصة الفصل الثاني:

يعد مرفق العدالة في المغرب من الأماكن الحيوية التي تتأثر بشكل كبير بالتقنيات الحديثة والرقمنة، قدم هذا الفصل تشخيصا لمعالم جودة التحول الرقمي في مرفق العدالة بالمغرب، وقد تضمن هذا التحليل استعراضا للجهود الرامية نحو الرقمنة، مثل المنجزات والمشاريع التي تم تنفيذها لتحسين البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الخدمات الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك تقييم درجة تقدم العملية الرقمية ومدى فعاليتها في تسهيل الوصول للمرتفقين إلى العدالة وتسريع إجراءات المحاكمات والخدمات القضائية بشكل عام.

كما أنه تم التركيز على تجليات وتحديات الجودة في الخدمات الرقمية المقدمة في مرفق العدالة بالمغرب، حيث تم استعراض الآثار الإيجابية للرقمنة على جودة الخدمات، مثل تحسين الكفاءة والدقة في التعامل مع القضايا وتقليل الإجراءات الإدارية، كما تمت الإشارة للتحديات التي تواجه جودة الخدمات الرقمية في مرفق العدالة، والمتمثلة في البيروقراطية والفجوة الرقمية.

بالرغم من الجهود المبذولة التي لا يتسع القول للإحاطة بها، فإن قياس أداء الجودة يستدعي تثمينها في اتجاه التعزيز والاستمرارية، لكن تبقى محدودة النتائجِ، مقارنة مع ما يمكن الاستفادة مما تخوله الرقميات لتجويد خدمات مرفق العدالة.

غير أن تجليات الجودة المرصودة بهذا الخصوص تشكل نقطة قوة من شأنها أن تغطي أوجه الضعف والقصور المشار إلى عواملها على عدة مستويات، مع الإشارة بالخصوص إلى صعوبة قياس مستويات تلك الجودة بالنظر لتعدد المعايير المعتمدة في القياس كون بعض المؤشرات المعتمدة عامة وغير دقيقة بالشكل الكافي، إلى درجة تصل لعدم الملاءمة مع خصوصية طبيعة خدمات مرفق العدالة.

خاتمة:

يصب مجمل القول في اتجاه الجزم بأن التحول الرقمي يمكن أن يسهم في تعزيز الجودة في مرفق العدالة من خلال تحسين كفاءة العمليات القضائية وفي مجال التواصل وتوفير معلومات دقيقة بالسرعة المطلوبة، وبالتالي تعزيز الشفافية والنزاهة وتطوير حلول تقنية لتسريع إجراءات المحاكمات وتحسين الولوج والمساهمة في تحديث قطاع العدالة، كله يساهم في إضفاء طابع الحكامة الجيدة للرقمنة، كون الرقمنة قد صارت أمرا واقعا، وخيارا لا رجعت فيه، مما يدفع نحو مزيد من الانخراط لمواكبة التطورات والمستجدات التي يشهدها عصر التواصل التكنولوجي.

وعليه فإن تسريع وثيرة رقمنة خدمات مرفق العدالة أضحى اليوم ضرورة لا محيد عنها لتحقيق معيار الجودة، وليس فقط لتدبير فترة الأزمات والكوارث الطبيعية، بل كذلك استجابة لأهداف التنمية المستدامة في سياقها الدولي، وتفعيلا لمخرجات النموذج التنموي على الصعيد الوطني، كون التحول الرقمي يعتبر منفذا من منافذ تحقيق مفهوم الإدارة القضائية المعاصرة.

كما تشهد مستويات جودة الخدمات الرقمية لقطاع العدل نهضة حقيقية، لولا التعثرات الحاصلة نتيجة لمجموعة من الإكراهات أثرت سلبيا في وثيرة تنزيل مجموعة من برامج ومشاريع الرقمنة، كما يرصد بعض تجليات الجودة بهذا الخصوص، غير أنه في ظل ضعف آليات التتبع، وعدم الوضوح بالنسبة لمعايير القياس وكذا المؤشرات المعتمدة بشأن تحديد مستويات الجودة، وإن كانت المؤشرات لوحدها غير كافية لتحديد واقع الجودة المحققة، وأمام تعدد الفاعلين تبقى كل محاولة تقييم جودة الخدمات الرقمية مجرد محاولة لتوسيع الإشكاليات الحقيقية التي يطرحها التفعيل الحقيقي لهذا الورش.

وفي ختام هذا النقاش حول رقمنة مرفق العدالة وتحديث الإدارة القضائية في المغرب، نخلص إلى الاستنتاجات وإلى تقديم المقترحات لتجويد خدماتها كالتالي :

- ضرورة تسريع وثيرة تحيين القواعد القانونية الإجرائية والترسانة القانونية مع الاستمرار في تحيين البرامج والاستراتيجيات بما يواكب التطور التقني والتكنولوجي لمسايرة التحول الرقمي بالمغرب .

- تعزيز البنية التحتية الرقمية لمرفق العدالة من خلال تحسين الشبكات والاتصالات واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مختلف المحاكم المغربية .

- إنشاء منصات رقمية تسهل الوصول إلى الخدمات القضائية ومساعدة القضاة بتشجيع التواصل بين المحامين والخبراء والمفوضون القضائيون والمتقاضين وتوسيع نطاق استعمالها وإتاحتها لدى مختلف المهنيين بالمنظومة القضائية .

- الاستمرار في تبسيط المساطر القضائية ورقمنتها وتسهيل الولوج إليها لدى المرتفقين كافة مع مواصلة تطوير البوابات والمنصات والتركيز على تجويدها

- توفير التكوينات المستمرة الملائمة حول استخدام مختلف البوابات والمنصات والخدمات القضائية الرقمية

- تعزيز الشفافية والأمان، بتوفير ضمانات أمان أكثر لحماية البيانات وتوفير نظام شفاف يسمح للمرتفقين بمتابعة قضاياهم

- توسيع نطاق التعاون الدولي والاستفادة من التجارب الناجحة في دول أخرى وتعزيز التعاون مع الجهات الدولية والمنظمات ذات الصلة

لعل هذه الخطوات ستسهم في تحقيق العدالة الرقمية وتطوير مرفق العدالة في المغرب.

وعلى سبيل الختم يمكن القول أيضا، يتطلب تعزيز المرفق القضائي مبادرات إصلاحية حقيقية وحل إشكالاته على المستوى القانوني، وكذا إعادة النظر في استراتيجياته بتجاوز الوضعية المتأزمة له ومعالجة الاختلالات التي يعيشها لتجويد خدماته، باعتبار مرفق العدالة يلبي الحاجيات الأساسية العامة التي لا يمكن للحياة أن تستمر بدونها، والمرتبطة أساسا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن كون مرفق العدالة فضاء للدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية، ويعزز الثقة لدى المرتفق الذي يحمل انتظارات مهمة، التي تطورت مع تنامي انتشار الذكاء الاصطناعي، مما يستلزم الاستمرار في التحديث الشكلي والجوهري لمرفق العدالة، دون إغفال أفاق ورش التحول الرقمي في ظل انتشار أنترنيت الأشياء، والآلة الذكية، وفي ضوء ظهور تقنيات جديدة تتطلب بالضرورة إعادة التفكير حول هذا الواقع الجديد الذي يطرح معه تغيرات هيكلية كبرى وتنظيمية عميقة.

لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- ✓ **الكتب:**

- أحمد اجعون، حكامة التدبير العمومي. المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية. طبعة أولى الرباط سنة 2020.

- إسماعيل أوحديدو، موقع الرقمنة في النموذج التنموي المنشود بعد جائحة كوفيد 19، رؤى شبابية لمغرب ما بعد جائحة كورونا، منشورات حكومة الشباب الموازية المغرب، طبعة سنة 2021.

- البشير عدي، الوجيز في التنظيم القضائي، مطبعة الاقتصاد، الطبعة ثانية، سنة 2020.

- بوجمعة بوعزاوي، القضاء الاداري المغربي، طبع بمساهمة مؤسسة هانس سايدل الالمانية، بدون سنة.

- حسن توراك وعبد المولى المسعيد، التحولات الكبرى للقانون الإداري، مكتبة دار السلام الرباط الطبعة أولى، سنة 2021.

- حسن توراك وعمر الغليمي، تطو القانون الإداري الفرنسي على مقاس الليبرالية الاقتصادية، دار الافاق طبعة أولى، سنة 2020.

- رضوان زهرو، مدخل إلى علوم الاقتصاد والتدبير، منشورات مسالك مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، سنة 2018.

- زهور كرام، الانسانيات والرقميات وعصر ما بعد كورونا. دار فضاءات عمان الأردن، طبعة أولى سنة 2021.

- سعاد بنور، النظام القانوني للتاجر وفق أخر المستجدات القانونية والاجتهادات القضائية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، طبعة ثانية، سنة 2019.

- سعيد الغماز، النموذج التنموي في المغرب، مطبعة النجاح الدار البيضاء، طبعة أولى، سنة 2021.
- سليمان العمراني، التحول الرقمي بالمغرب، مطبعة لينا الرباط، طبعة أولى، أكتوبر 2022.
- سمية أبو مروان، الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين أداء الادارات الحكومية، مكتبة القانون والاقتصاد، طبعة أولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2014.
- صالح بن عمر الفلاحي، المسار التنموي بين الانتظار وامل لانتصار، دار نسبان للنشر والتوزيع، طبعة أولى، الجزائر، سنة 2019.
- عبد الحكيم زروق، التنظيم القانوني للمغرب الرقمي مطبعة النجاح الجديدة طبعة أولى، سنة 2013.
- عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف للنشر الرياض السعودية، طبعة سنة 2017.
- عبد الكريم الطالب، التنظيم القضائي المغربي، مكتبة المعرفة مراكش، الطبعة السادسة، 2020.
- عبد الكريم حيضرة، القانون الإداري المغربي والنشاط الإداري. مطبعة الامنية الرباط، طبعة رابعة أكتوبر 2022.
- علي الموسوي، الابداعات الثقافية في العصر الرقمي. دار الفرقد طبعة أولى، سنة 2019
- فاطمة رومات، العلاقات الدولية وتحديات الذكاء الاصطناعي، صادر عن المعهد الدولي للبحث العلمي طبعة أولى، مراكش، أكتوبر 2021.
- كجي حسنة، العلاقات الدولية الاسس المفاهيمية والفكرية الفاعلون والتفاعلات، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، طبعة أولى، سنة 2019.
- محمد البوعزاوي، تحديث الإدارة الترابية بالمغرب نحو ترسيخ الديمقراطية وكسب رهان التنمية منشورات مجلة العلوم القانونية سلسلة البحث الأكاديمي مطبعة الأمنية الطبعة 1 الرباط سنة 2015.

- محمد المودن وسميرة والقاضي، مدخل دراسة النشاط الإداري، دار ابي رقراق طبعة أولى، الرباط سنة 2021-2021.
- محمد عروبي، مدخل الى تحليل السياسات العمومية مطبعة المعارف الجديدة الرباط، طبعة أولى سنة 2019.
- ناجي كي حنا، ترجمة عجلان بن محمد الشهري، التحول الإلكتروني ترسيخ استراتيجيات التنمية الحديثة، معهد الإدارة العامة المملكة العربية السعودية، طبعة 2016.
- نجاة خلدون، العمل الإداري في ضوء المقتضيات القانونية الجديدة مطبعة التوافق الرباط سنة 2021.

الدراسات والأبحاث والتقارير:

✓ الأبحاث الجامعية:

- أسامة شنفار، دور الادارة الرقمية في توطين وتوطيد الحكامة المالية بالجماعات الترابية، رسالة ماستر السياسات الحضرية والهندسة المجالية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض مراكش. السنة الجامعية 2020.2021.
- أميمة تبيات، الإدارة الرقمية ودورها في تحديث التدبير الترابي بالمغرب، رسالة ماستر العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 2021-2022.
- جمال احرموش، الإدارة الجماعية بالمغرب ورهان التحديث. رسالة نيل شهادة ماستر قانون وتدبير الجماعات الحضرية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، السنة الجامعية: 2016-2015.
- حليمة الهادف، تحت عنوان التدبير العمومي المحلي وإشكالية التحديث. اطروحة نيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس أكدال-الرباط السنة الجامعية: 2012-2011.

- حمزة مروان، رقمنة الخدمات الإدارية القضاء نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة مولاي إسماعيل. السنة الجامعية 2021 – 2022.
- رضوان الادريسي البوزيدي، الادارة الرقمية في ظل الازمات ازمة كورونا نموذجا، رسالة ماستر العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس الرباط، سنة 2020-2021.
- محمد ازروال، تأثير التحول الرقمي على الأداء المؤسساتي الادارة العمومية نموذجا. رسالة ماستر جامعة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية محمد الخامس الرباط. السنة الجامعية 2020-2021.

✓ **المقالات والمجلات العلمية:**

- أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الاليكترونية في ضوء الواقع والاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء الثالث، القاهرة مصر، سنة 2020.
- ادريس النوازلي، دور الاعلاميات في تحديث قطاع العدالة، المنبر القانوني، عدد 4، ابريل 2013.
- الحسين السالمي، الوظيفة القضائية: سلطة أم مرفق عام، مجلة بحوث ودراسات قانونية، العدد 13 سنة 2017.

- أمبارك دربل، رقمنة الادارة المغربية: المكتسبات العوائق والافاق، حول موضوع: مغرب ما بعد كورونا، أي تحولات على السياسة، والقانون، والاقتصاد، والمجتمع؟ إصدارات المركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية بأكادير، طبعة 2021.
- إيمان احمد علي طه ريان، الحماية التشريعية للحق في خصوصية البيانات في العصر الرقمي. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا جامعة الأزهر القاهرة مصر، المقالة 3، المجلد 36، العدد 3، سبتمبر 2021.

- بدرية الطريبق، دور الادارة الرقمية في تحديث وعصرنة الادارة العمومية بالمغرب، مجلة استشراف للدراسات والابحاث القانونية عدد 3 و4، أبريل 2019.
- بدر بوخلوف، دور التحول الرقمي في تجويد الخدمة العمومية بالمغرب، مجلة القانون والأعمال عدد 58، يوليوز 2020.
- جاد الله الادريسي، التقاضي الرقمي والمحاكمة الافتراضية، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 38، يناير 2022.
- جفري مراد ومريم معنصري، مقالة الإدارة الإلكترونية بالمغرب بين الأبعاد الاستراتيجية ورهان التنمية. المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، مجلد 3، عدد أول، فبراير 2019.
- جفري مراد، الادارة الالكترونية بالمغرب بين الابعاد الاستراتيجية ورهان التنمية، مجلة أفاق علوم الادارة والاقتصاد جامعة محمد بوضياف المسيلية الجزائر، العدد 3، سنة 2018.
- رشيد أقجي، المرتفق في عمق الإصلاح الاداري بالمغرب أي دلالات؟ مجلة قانونك. العدد الثالث يوليوز-شتنبر 2017.
- سارة بن حيون، شلل حركة المحاكم المغربية يقودها الى اجبارية التقاضي الالكتروني. المركز المغربي للدراسات سلسلة يسألونك عن القانون مجلة الأبحاث والدراسات القانونية عدد خاص سنة 2020.
- سعاد أغانيم، الإدارة القضائية وتحديات التحول الرقمي: التجربة المغربية نموذجا، مجلة القانون والأعمال جامعة الحسن الاول منشورات دار المنظومة، عدد 44، ماي 2019.
- سعاد أغانيم، دراسة التجربة المغربية في التقاضي الإلكتروني على ضوء التجارب المقارنة، مجلة المنارة للدراسات القانونية وادارية، عدد خاص بجائحة كورونا، يوليوز 2020.
- سعيد اشتاتو، المحاكم الرقمية نحو شكل جديد في انتاج العدالة بالمغرب، مجلة الباحث سلسلة المنهاج في الدراسات القانونية، الجزءالأول، عدد 38، يناير 2022.

- شريف الغيام، الحاجة الى التقاضي عن بعد بزمن الجائحة وسؤال المحكمة الرقمية؟ مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، مجلة الباحث، ملف خاص 2 جائحة كورونا حالة الطوارئ الصحية، عدد 18، ماي 2020.
- عائشة عبد الحميد، الإطار القانوني والتشريعي للرقمنة والذكاء الاصطناعي. المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب. المجلد أول، عدد أول، يناير 2021.
- عبد الحق رايس كريمة بن شريف، آثر استخدام الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة مجلد 6 عدد ثاني، سنة 2022.
- عبد الحكيم البوشعيبي، الإدارة في السياسة العمومية بالمغرب ومحاولة تقييم مسار الإصلاح. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد. العدد 58/57 سنة 2020.
- عبد الرفيع زعنون، البيروقراطية الرقمية تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب، مبادرة الإصلاح العربي، أبريل 2023.
- فوزية سلحي، الإدارة الإلكترونية قراءة نظرية في المفهوم والأبعاد، مجلة التغير الاجتماعي، مجلد 6 العدد الأول، سنة 2021.
- كوثر رغوي، تقييم الخدمات الادارية الرقمية بالمغرب. دراسة مقارنة، مجلة الباحث للدراسات والابحاث القانونية والقضائية، عدد 52، مارس 2023.
- ليلى حمدي، الإدارة الإلكترونية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة مجلة العلوم القانونية والاجتماعية مجلد 8 عدد أول، مارس 2023.
- مجدوب قوراري، جائحة كورونا وحتمية التقاضي عن بعد. مجلة القانون والاعمال الدولية. عدد خاص: كوفيد 19وتأثريه على القوانين الوطنية والعلاقات الدولية – قراءات متقاطعة – سنة 2020.
- محماد البداوي، التدريب الالكتروني كمدخل لتنمية الموارد البشرية في الادارة العمومية، منشورات المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد الخاص رقم 21، طبعة أولى، سنة 2020.

- محمد أقريقز، جائحة كورونا كوفيد 19 والضرورة الملحة للعمالة الرقمية، المجلة المغاربية للرصد القانوني والقضائي، العدد الثاني، سنة 2020.
- محمد البغدادي، مرجعيات وآليات تفعيل المخطط التوجيهي للتحول الرقمي بمنظومة العدالة ما بين 2021 و2025 بالمغرب، مجلة منازعات الاعمال، العدد 57، شتنبر 2020.
- محمد القاسمي، المحاكمة الزجرية عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، سلسلة أبحاث قانونية جامعية معمقة، عدد 82، سنة 2018-2017.
- محمد حزلاك، دور الرقمنة في تيسير الولوج إلى العدالة، سلسلة الأبحاث المعمقة، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، عدد 72، سنة 2018-2017.
- محمد شكاك، الامن القانوني والقضائي في سبيل تعزيز الامن الرقمي، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 38، يناير 2022.
- مخلوف رملي، متطلبات الإدارة الإلكترونية في العالم العربي: واقع وآفاق" مجلة اصالة للدراسات والأبحاث، مجلد أول، العدد الثاني، سنة 2019.
- نادية النحلي، التحول الرقمي لقطاع العدل والأدوار الجديدة لهيئة كتابات الضبط، مجلة القانون والاعمال الدولية، الإصدار الاول، العدد 33، ابريل 2021.
- نصيرة الحيوني، الإدارة الإلكترونية ورهان التحديث الإداري بالمغرب، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة فقه القضاء الإداري، العدد السابع، سنة 2018.
- نعيمي عبد المنعم، الإدارة الإلكترونية لإجراءات التقاضي في زمن كورونا المجلة الدولية للإعلام والاتصال الجماهيري المجلد الرابع، العدد الاول، يناير 2020.
- هشام الاعرج، كاتب الضبط الالكتروني بين المحكمة الورقية والرقمية، مجلة منازعات الاعمال دار المنظومة، عدد 55، يوليوز 2020.
- هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، مجلة رئاسة النيابة العام، العدد الأول يونيو 2020.

- هشام الرشدي، موقع ومتطلبات الإدارة الالكترونية بالمرفق العمومي بالمغرب، مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 5، عدد 2، دجنبر 2020.
- وئيل العياط، المحاكمة عن بعد وسؤال المحاكمة العادلة في ظل جائحة كورونا بين متطلبات الواقع والفراغ التشريعي، المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مجلد ثاني، عدد أول سنة 2021.
- يونس الرياحي، العدالة الرقمية وعدم هدر الزمن القضائي، مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، العدد 12، فبراير 2021.

✓ **المقتضيات القانونية:**

- دستور المملكة المغربية سنة 2011، ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، جريدة رسمية، عدد 5964 بتاريخ 28 رجب 1432 موافق 30/07/2011.
- الظهير الشريف رقم 58-21-1 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 19-54 بمثابة ميثاق المرافق العمومية جريدة رسمية عدد 7006 11بتاريخ ذي الحجة 1442 (22 يوليو 2021).
- الظهير الشريف رقم 1.97.162 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1418 (7 أغسطس 1997)، الذي تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 121.12 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.19.08 بشأن القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات الصادر بتنفيذه في تاريخ 18 من جمادى الأولى 1440 (25 يناير 2019) جريدة رسمية عدد 6753، تاريخ 12 جمادى الاخرة 1440 موافق 18 فبراير 2019.
- الظهير الشريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (3 اكتوبر 2001) بتنفيذ القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الجريدة الرسمية عدد 5078، بتاريخ 27 ذي القعدة 1423، (30 يناير 2003).

- الظهير الشريف رقم 1.22.38 صادر في 30 ذي القعدة 1443 (30 يونيو 2022) بتنفيذ القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، جريدة رسمية عدد 7108 تاريخ 14 ذو الحجة 1443 (14 يوليو 2022).
- الظهير الشريف رقم 1.17.45 بتاريخ 8 ذي الحجة 1438 (30 غشت 2017) بتنفيذ القانون رقم 33.17 المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل الى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة، الجريدة الرسمية عدد 6605 بتاريخ 18 شتنبر 2017.
- الظهير الشريف رقم 1.07.58 صادر في 10 ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007) بنشر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الجريدة الرسمية عدد 5596، بتاريخ 8 محرم 1429، (31 اكتوبر 2003).
- الظهير الشريف رقم 06.20.1صادر في 11 من رجب 1441(6 مارس 2020) بتنفيذ القانون رقم 19.55 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية. جريدة رسمية عدد 6866 - 24 رجب 1441 الموافق ل 19 مارس 2020.
- الظهير الشريف رقم 1.18.15 صادر في 5 جمادى الاخرة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الجريدة الرسمية عدد 6655، بتاريخ 23جمادى الاخرة 1439، (12 مارس 2018).

✓ **الدراسات والمقالات والابحاث بالصيغة الإلكترونية:**

- أسماء مجيب، "مقال حول رقمنة الإدارة القضائية بالمغرب"، مجلة القانون والاعمال الدولية، منشور بتاريخ، 7 شتنبر 2020، رابط الموقع: https://www.droitetentreprise.com/20953/

- الإمارات العربية المتحدة، وزارة العدل: https://2u.pw/MtQr3Mz

- الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤسسات العامة: https://2u.pw/NlLnTtO

- الجمهورية التونسية وزارة العدل: https://www.justice.gov.tn/index.php?id=331

- الحسين أكو وخضار عبد الرحيم، جائحة كورونا وسؤال التحول الرقمي بالمغرب، المركز الوطني للتوثيق، بدون تاريخ نشر: https://2u.pw/y9UpFOO

- العولي بوجمعة، أثر تطبيق الادارة الالكترونية على اداء الموارد البشرية، مجلة الشؤون القانونية والقضائية، العدد 5، منشور بصفحة مجلة القانون والتكنولوجيا، بتاريخ6 ماي 2022-21:52 رابط المقال بالصفحة: https://2u.pw/Aa9mV6b

- المملكة المغربية البوابة الوطنية شفافية: http://www.chafafiya.ma/

- المملكة المغربية البوابة الوطنية لتقديم الشكايات: http://www.chikaya.ma/

- المملكة المغربية البوابة الوطنية للتشغيل العمومي:https://www.emploi-publ ic.ma/

- المملكة المغربية البوابة الوطنية للمساطر الإدارية: https://www.idarati.ma/

- المملكة المغربية الحكومة المنفتحة: https://www.gouvernement-ouvert.ma

- المملكة المغربية القانون التنظيمي لقانون المالية: https://2u.pw/hk8aAGD

- المملكة المغربية اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي: https://csmd.ma
- المملكة المغربية المجلس الأعلى للسلطة القضائية: https://www.cspj.ma
- المملكة المغربية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:
https://www.cese.ma
- المملكة المغربية رئاسة النيابة العامة: https://www.pmp.ma/
- المملكة المغربية مؤسسة وسيط المملكة: https://www.mediateur.ma
- المملكة المغربية موقع أبحاث المركز الوطني للتوثيق:
https://2u.pw/nUCWeib
- المملكة المغربية، رئيس الحكومة، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة: https://www.mmsp.gov.ma
- المملكة المغربية وزارة العدل. موقع وزارة العدل المغربية:
https://justice.gov.ma/
- المملكة المغربية وكالة التنمية الرقمي: https://www.add.gov.ma
- المملكة المغربية، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها: https://inpplc.ma
- المملكة المغربية، موقع البرلمان: https://www.parlement.ma/
- المملكة المغربية، موقع المجلس الاعلى للحسابات: https://www.courdescomptes.ma
- المملكة المغربية، موقع المحكمة الدستورية: https://www.cour-constitutionnelle.ma
- المملكة المغربية، موقع محكمة النقض: https://cassation.cspj.ma/
- امل فوز وأحمد عوض، آليات تطوير المنظومة القضائية وتحديات التحول بالعدالة الى الرقمنة، المركز الديمقراطي العربي، برلين المانيا، منشور في 12 فبراير 2022، الموقع: https://2u.pw/z6YxGw0

- أمينة عمر، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، الموسوعة السياسية، نشر في: 17-07-2018، رابط المقال: https://political-encyclopedia.org/dictionary
- بشرى النية وسعيد الأخضر، تقرير حول ندوة "جودة الخدمات وتقييم عمل المحاكم"، المركز الوطني للتوثيق، بدون تاريخ النشر، منشور بموقع أبحاث: https://2u.pw/HIo1Q43
- جفري مراد، الثورة الرقمية وتأثيرها على الإدارة العمومية بالمغرب، مقال منشور بمجلة قانونك بتاريخ 14 يناير 2017: http://www.abhatoo.net.ma/page-principale
- حمزة مخلوف، رقمنة قطاع العدالة، مجلة القانون والاعمال الدولية، مقال منشور في 14 فبراير 2023: https://www.droitetentreprise.com/
- رشيد صدوق، الادارة القضائية ومبدا استقلال القضاء في المغرب، مقال منشور ع لى موقع محكمتي، تاريخ 20 مارس 2015، الاطلاع في 12 مارس 2024 20:30، رابط الموقع: https://mahkamaty.com/blog/
- عبد السلام العنصري، الإدارة الإلكترونية ورهان التنمية (الإدارة القضائية نموذجا). مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية. العدد 2. سنة 2016. منشور في ص فحة ملتقى طلبة القانون بالمغرب في 17 يناير 2023-20:14، رابط الصفحة: http s://2u.pw/K7fhMCV
- عدنان مصطفى الباز، تقنيات التحول الرقمي، بدون تاريخ نشر، مقالة منشورة، بموقع كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز: https://2u.pw/BBObFi
- عز الدين الغوساني، الإدارة الإلكترونية بالمغرب: المعيقات ورهان التطوير. مجلة القانون والاعمال الدولية. مقال منشور بتاريخ 26 غشت 2019: https://www.droitetentreprise.com/ /

- علي وطفت، الثورة الصناعية الرابعة تحديات ام فرص، منشورة في يناير 2019، الموقع: https://2u.pw/bkRI73j

- محمد عرفان الخطيب، ضمانات الحق في العصر الرقمي. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. العدد 39. يونيو 2022: https://journal.kilaw.edu.kw

- مروان الحبشي، رقمنة الادارة وأثرها على الاستثمار، مجلة قانون الاعمال، منشور في 2 مارس 2021: https://www.droitetentreprise.com/

- مسودة مشروع القانون يتعلق برقمنة الاجراءات القضائية، نشر في يناير 2022 الموقع: https://www.juridika.ma

- مقالات مرصد التحول الرقمي رابط الموقع:

https://www.sdtconsulting.ma

- مراد علوي، رقمنة الإدارة القضائية بالمغرب- واقع وأفاق، منصة مغرب القانون الأصلية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس بالرباط، نشر في 2023/08/18 على موقع:

https://m.marocdroit.com/.html

- آنا بوال كوسوليتو، وكليمون جيفودان، إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا: كيف يمكن ان يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وثيرة النمو وإيجاد فرص عمل. واشنطن سنة2021، نشر في 16 مارس 2022 على موقع البنك الدولي: https://2u.pw/FfYVm5T

- موقع وزارة العدل الفرنسية للمزيد من الاطلاع بالرابط:

http://www.justice.gouv.fr

- ميمون حاجي، التقاضي عن بعد في المغرب، مقالات القانونية المغربية، منشور في 3 غشت 2021 الموقع:

https://www.elkanounia.com/2020/08/Articles_16.html

- نجاة وسيلة بلغنام، البيروقراطية الإلكترونية بين المرونة والتعقيد. المركز الديمقراطي برلين المانيا. منشور في 24 ماي 2022:
https://2u.pw/jyNKDFR
- نور الدين الناصري، قراءة في مشروع القانون المتعلق باستعمال الوسائط الالكترونية في الاجراءات القضائية، مجلة مغرب القانون نشر في 4 يونيو 2020:
https://www.maroclaw.com
- هارفرد بزنيس ريفيو، المفاهيم الادارية -الرقمنة-، رابط الموقع:
https://hbrarabic.com
- هشام الرشدي، التحول الرقمي لمرفق العدالة بالمغرب، العدد45 من مجلة الباحث، منشورات موقع الباحث، نشر في: 21 غشت 2022، الساعة 15-35، رابط الموقع
https://2u.pw/q1O0Oco
- يونس السكتاوي، آليات محاربة الفساد الإداري بالمغرب، مجلة القانون والأعمال الدولية، جامعة الحسن الأول، تاريخ النشر 15، 2021، رابط الموقع:
https://2u.pw/P5ftMR9

✓ المراجع باللغة الأجنبية:

- Fatima Zahra Zakka, Regards sur les mutations du service public culturel et informationnel, journal of information sciences, Volume 21 - Issue 1, 2022.
- Jean-Louis Gergorin, Leo Isaac-Dognin, cyber la guerre permanente, les éditions du cerf, 2018.

- L'Organisation de coopération et de développement économique :https://www.oecd.org/en

- Maisl Herbert et Bertrand du Marais, L'administration électronique, Revue française d'administration publique, Vol.10, N°110, Février 2004.

- Rerbert Maisl Conseiller d'état / Bertrand Du Marais Maître des requêtes au Conseil d'état, Revue Française d'administration publique, N°110, 2004.

- The World Bank Group: https://www.worldbank.org/en

- U.S Department of JUSTICE :https://www.justice.gov/about

الفهرس:

مقدمة: 1
الفصل الأول: الإطار النظري للتحول الرقمي في خدمات مرفق العدالة 8
المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم التحول الرقمي في المنظومة القضائية..... 10
المطلب الأول: عوامل وسياق التاريخي لتحول الرقمي 10
الفرع الأول: رقمنة مرفق العدالة مطلع الألفية الثالثة 11
الفرع الثاني: مرجعيات ودوافع التحول الرقمي 16
المطلب الثاني: مفهوم التحول الرقمي في مرفق العدالة 22
الفرع الأول: التحول الرقمي وعلاقته بمفهوم مرفق العدالة 22
الفرع الثاني: مفهوم جودة الخدمات الرقمية لمرفق العدالة..... 27
المبحث الثاني: المحددات التنظيمية التشريعية والهيكل المؤسساتي 29
المطلب الأول: مبادئ واستراتيجيات رقمنة مرفق العدالة 30
الفرع الاول: المبادئ والمقاربات التدبيرية..... 30
الفرع الثاني: استراتيجيات التحول الرقمي للمنظومة القضائية..... 33
المطلب الثاني: الأسس التشريعية والمؤسساتية لمجال التحول الرقمي 38
الفرع الأول: الإطار القانوني لمجال التحول الرقمي 38
الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي لمجال التحول الرقمي..... 42
خلاصة الفصل الأول 47
الفصل الثاني: جودة الخدمات الرقمية في قطاع العدل..... 48
المبحث الأول: دراسة تشخيصية في مسار التحول الرقمي..... 50
المطلب الأول: واقع التحول الرقمي في المغرب 50
الفرع الأول: التحول الرقمي من زاوية التقارير الدولي..... 50
الفرع الثاني: التدبيرالرقمي لقطاع العدالة من زاوية التقارير الوطنية 54
المطلب الثاني: مظاهر التحول الرقمي في قطاع العدالة 59
الفرع الأول: الرقمنة في قطاع العدالة المغربية 59
الفرع الثاني: الرقمنة في المنظومة القضائية دوليا وإقليميا..... 65
المبحث الثاني: تجليات وتحديات الجودة في الخدمات الرقمية..... 71
المطلب الأول: مظاهر جودة الخدمات الرقمية 71

الفرع الاول: مظاهر جودة الخدمات الرقمية ذات الطبيعة الإدارية..... 72
الفرع الثاني: مظاهر جودة الخدمات الرقمية ذات الطبيعة القضائية 79
المطلب الثاني: تحديات ومقترحات تجويد الخدمات الرقمية لمرفق العدالة 86
الفرع الأول: أوجه قصور الجودة بالخدمات الرقمية 86
الفرع الثاني: المقترحات والأليات لتجويد الخدمات الرقمية..... 94
خلاصة الفصل الثاني: 100
خاتمة: 101
لائحة المراجع: 104
الفهرس:..... 119